قیاس موسوم حاشیه سی
للجیانی المرعشی

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله نحمدك يا من فضلنا بالمنطق الفصيح اردفه بعد التسمية اقتداء بالكتاب
الكريم وامتثالاً بحديث الرسول الفخيم وعملاً على عادات السلف القديم ٭
وآثر الفعلية على الاسمية لاصالتها ولدلالتها على التجدد والحدوث ولاعتراف
العجز عن استيفائه الحمد لان الجملة الاسمية المعدولة تدل على الدوام وان لم تدل
الاسمية الاصلية على الدوام وآثر المضارع للاستغراب وللدلالة على الاستمرار
التجددي وآثر صيغة الحكاية منه للتنصيص على صدور الحمد عن نفسه بالذات
فلا يرد نحو حمدي لله من الاسمية لان صدوره هذا بالاضافة وآثر المتكلم مع الغير
لدفع الانانية وللاشارة الى ان الحمد امر جليل يحتاج الى الاستعانة وآثر
الخطاب لانه لما ذكره تعالى في التسمية موصوفاً بالرحمة العائدة في الدارين وجد
من نفسه مشتوقاً قوياً موجباً للاقبال عليه فالتفت من الغيبة الى الخطاب وبالغ
في مقام التضرع فنادى فقال يا من فضلنا اشارة الى ان بين مرتبة العبودية
وبين مرتبة الالوهية كمال البعد وتلميحاً الى ان اللائق للعارف ان يذكر باسم ذاته
تعالى ثم بكونه منعماً للنعم العاجلة والآجلة ثم ان يحمد عليها فاذا تعين عنده المذكور
يترقى من الغيبة الى الحضور فصار المعلوم عياناً والمعقول مشاهداً والى
ان صدور الحمد والشكر والصلوة او الشروع في التأليف كان بطريق الاحسان
المشار اليه في الاثر النبوي القائل بان الاحسان ان تعبد الله تعالى كانك تراه
فان لم تكن تراه فانه يراك الحديث هذا اذا كانت يا للبعيد وان كانت للاشتراك
بين القريب والبعيد فيكون للقريب بقرينة قوله تعالى ونحن اقرب الآية الحمد في
الاصل هو الوصف على الجميل الاختياري قصداً مطلقاً والمراد بالاختياري ما يكون
صادراً بالقصد والاختيار فالحمد على الصفات الذاتية سواء كانت عين الذات او غيرها
محمول على تنزيلها منزلة الاختيارية في استقلال مبدأها اعني الذات او باعتبار ترتب
الآثار الاختيارية عليها وقد يقال المراد به كون المحمود فاعلاً بالاختيار وان لم يكن

وان لم يكن مختاراً في المحمود عليه وفي العرف فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه
منعماً وحقيقته عند العارفين اظهار كمال المحمود قولاً وفعلاً وحالاً سواء كان ذلك
الكمال اختيارياً او غيره كاستحقاق ان شاء الله تعالى واما الفرق بين المعاني
وبين اخواته فمشهور مبين في محله التفضيل والفضيلة ضد النقص والنقيصة ٭
وفضله على غيره تفضيلاً اي حكم له بذلك او صيره كذلك كذا في المختار والنطق
لغة مصدر ميمي كالنطق يقال لصوت وحرف يفهم منه المعنى وفي المتعارف
كل لفظ يعبر به عما في الضمير مفرداً كان او مركباً وقد يطلق لكل ما يصوت به على
التشبيه او التبع كقوله نطقت الحمامة ولذا وصفه بالفصيح والفصاحة لغة ما ينبئ
عن الابانة والظهور واصطلاحاً خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي ويوصف بالفصيح رجل وكلام ولسان ولكن ناطق يقال
فصيح والمنطق الفصيح اما مجاز عن الكلام الفصيح بعلاقة التعلق او عن اللسان
الفصيح بعلاقة الحالية وعلى التقديرين فالمعنى يا من حكم لنا بتفضيل الكلام واللسان
على غيرنا من سائر الحيوانات او صيرنا ذا فضل على غيرنا باحد التفضيلين المذكورين
فلا يرد ما يتوهم ان يقال ان الفضيلة لما كانت صفة زائدة على ذات الشيء فحينئذ
يصير المعنى فضل نوع الانسان على ذاته وسائر الحيوانات بالمنطق الفصيح فيلزم
تفضيل الشيء على نفسه وكون النطق خارجاً عن قوام الانسان مع انه داخل فيه
لا في تفضيله اذ لو كان كذلك يلزم ان يكون الماهية مجعولة لانا نقول لا يلزم شيء
ولو اريد به النطق الباطني لان المفضل عليه ما عدا الانسان من الحيوانات خصوصاً
اذا اريد احد المعنيين المذكورين فلا يلزم محذور بالطريق الاولى على ان عدم مجعولية
الماهية انما هو عند الحكماء واما عندنا فالماهية مجعولة فلا ضرر فيه مع انه اذا تضمن
فضل معنى خلق يكون المعنى خلق ابانا بالمنطق الفصيح ذات فضل فلا ضرر فيه
ايضاً والتفضيل فعل اختياري يصح ان يقع محموداً عليه وبيان لاستحقاقه
تعالى الحمد من جهة الصفات كما ان الكاف للخطاب بيان لاستحقاقه
تعالى من جهة الذات ورد للمعتزلة القائلين بان الاصلح للعباد واجب
على الله تعالى اذ صدور التفضيل المذكور عندنا انما هو باللطف والكرم لا بالايجاب

ففيه براعة الاستهلال وهي كون الابتداء مناسبا للمقصود والمنطق ايضا
يطلق على هذا الفن اما مصدرا فمن قبيل رجل عدل واما اسم مكان فكان هذا
الفن مكانه اعم من الظاهري والباطني اذ به يتقوى كل ناطق في النطق فلله در الشارح
الفاضل حيث اشار بما يتقوى به الكامل فاحسن المنطق بالانطاق وابدع النظم
في العطف على السابق واتى مناسبا للمقدم التالي والله حسبي ونعم الوكيل ❊ قوله
وانطقنا على الصواب بالفكر الصحيح ❊ يقال انطقه الله اي كلمه كذا في القاموس ❊
والصواب ضد الخطاء فالمعنى كلمنا بالكلام على اسلوب الصواب وجعلنا حاكما على
الحكم الصواب باستقامة العقل السليم والطبع المستقيم ففيه تنبيه الى ان الانسان
بالقوى النظرية يحصل الصواب ويهذب الباطن عن الملكات الردية ويقطع مراتبه
ويتعلق بعالم الغيب ويثبت الصانع تعالى وصفاته ويحصل له اعتقاد حق به يصل
الى سعادة الدارين ويستغرق ببحر التوحيد وهو التأمل والتفكر الماموربه في قوله
عليه السلام تفكروا في آلائه ولا تفكروا في ذاته وبراعة الاستهلال ايضا اذ اشير
بالفكر الصحيح الى تعريف النظر وهو ترتيب امور معلومة للتادي الى المجهول وبالصواب
الى المطلوب المجهول التصوري او التصديقي من حيث يوصل اليها اذ الوصول اليهما من
المعلومات التصورية والتصديقية انما هو بالنظر الصحيح وما في ربطه على ما قبله من الحسن
اللطيف مما يقبله العقل والطبع الظريف ❊ قوله ونشكرك يا من سهل لنا كل غامض
عسير ❊ عطف على نحمد انما اختاره تنبيها على ان الحمد لا يكون الا في مقابلة النعم
وهو رأس الشكر وانما رأسه لان ذكر النعمة باللسان والثناء على موليها اشيع
من الاعتقاد واداب الجوارح والنطق يفصح عن كل خفي وعن كل مشتبه وامتثالا
لقوله تعالى فاعبدوه واشكروا له وطلبا لزيادة النعم لقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم
شعر ❊ شكرِ نعمت نعمتت افزون كند ❊ كفرِ نعمت نعمتت بيرون كند ❊
والشكر لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر واصطلاحا هو صرف
العبد جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له وذلك اعلى مراتب الحامدين والتسهيل التيسير
والغامض من الكلام ضد الواضح وبابه سهل كذا في مختار الصحاح والمراد به هنا الاحكام
الثلثة وهي الوجوب والندب والاباحة من الاحكام الخمسة الشرعية الفرعية المستنبطة

المستنبطة عن ادلتها التفصيلية بقرينة قوله لنا اذ الانسان يحتاج في معاشه ومعاده
الى العلم بكل منها لاصلاح حاله واصفاء باله في الدنيا والعقبى ويصل الى السعادة
الابدية والسيادة السرمدية وتسهيلها هدايته تعالى للانسان الى طريق الحق في
كل شيء من الاقوال والاعمال والاعتقادات والاخلاق والمقامات والاحوال
والمعارف وهي تتنوع انواعا بحسب تنوع الامور المذكورة بحيث يخرج عن حد
الاحصار لكنها تنحصر في اجناس اربعة مرتبة باعتبار الايصال الى المقصد الاولى
افاضة القوة العقلية والقوى الباطنة والظاهرة المحركات والمدركة التي يتمكن
من الاهتداء الى مصالحه وينتظم معاشه ومعاده من الامور السابقة ثم المصالح لما
كانت مشتبهة بالمفاسد فلا بد من الهداية الثانية وهي نصب الادلة التي بها يفرق
بين الحق والباطل في الاعتقاد بتلك الامور ويميز بين الصلاح والفساد في العمل
بها ثم ان بعض الامور لما لم يكن للعقل طريق الى معرفة وجه حقيقته وبطلانه وصحته
وفساده فلا بد من الهداية الثالثة وهي الارشاد اليها بارسال الرسل وانزال
الكتب ثم بعد ذلك ان اهتدى الى مصالحه بالمجاهدة بان يحلي ظاهره بالاقوال
والاعمال المرضية وباطنه بالاعتقادات والاخلاق السنية يكشف عليه السرائر بحيث
يكون في كل مرتبة منه ارشاد او دلالة الى ما فوقه حتى يتم السلوك والسير الى الله
وهي الهداية الرابعة ويبدأ السير في الله وهو لا يكاد ينتهي فيكون للكشف ❊
والهداية مراتب غير متناهية اذا علمت هذا فاتضح ان تسهيل كل غامض عسير وهو الاحكام
الثلثة يحصل بالامتثال باوامره الالهية بعد الهداية وعسرته قبل الهداية وكل ميسر
لما خلق له والله الهادي وعليه اعتمادي اللهم اجعلنا من الواصلين دون الساعين
ثم النكتة في اختيار الفعل المضارع المتكلم مع الغير كما مر في نحمد فتفطن فتح الله
عليك ❊ قوله ويسر لنا كل ما هو مميلنا غير يسير بالادلة العقلية والبراهين
القطعية ❊ عطف على سهل لنا والمراد بما هو مميلنا الكراهة والحرمة وهما حكمان باقيان
من الاحكام الخمسة المذكورة ومعنى تيسيره حفظه تعالى لطفا وكرما بالصرف عما يجرم
ويكره في الشرع على ما هو عادته الازلية لانه انما هو الهادي والموفق قال تعالى يضل
من يشاء ويهدي من يشاء وقوله بالادلة آه متعلق بسهل ويسر على التنازع

والاشارة الى الادلة الاربعة اذ القياس يعتد بالمنطوق القياس الشرعي وبالاقتضاء
الكتاب والسنة لان مقبوليته من حيث استناده اليهما ويستفاد منه الثلثة
فيكون البرهان بالاولوية عبارة عن الاجماع والاقيسة جمع قياس وهو لغة
التقدير وعند المنطقيين قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول
آخر واللام للاستغراق بمعونة المقام وتوصيفه بالعقلية لمناسبة البراعة لانه عندهم
حقيقة في العقلي ومجاز في اللفظي فلا ينافي ارادة القياس الشرعي والبرهان لغة
الحجة وعندهم قول مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين وفي عطف البرهان
القطعية تنبيه الى ان الاحكام المستنبطة من حيث الاجتهاد وان كانت ظنية لكنها
من حيث استنادها الى الكتاب والسنة قطعية وما في هذه الفقرة من حسن الطباق
والبراعة مما لا يخفى على الفطن كالدر في الرسن ❊ قوله ونصلي على نبيك الذي صدق
باقوى الدلائل ❊ اورده بعد الشكر والحمد اقتداء بالقرآن المبين وامتثالا بالخبر
المبين وجريا على عادات السلف الصالحين واداء لحق بعض ما انعم علينا سيد المرسلين
نبينا الذي هادينا الى دين قويم الموصل الى جوار الكريم في جنات النعيم ❊
والصلوة لغة قدر مشترك في الدعاء ويتنوع باعتبار النسبة حيث يراد من الله
الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء فلا يلزم عموم المشترك
ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز والنبي اما ماخوذ من النبوة بمعنى ما ارتفع من
الارض اي انه شرف على سائر الخلق فاصله غير الهمز وهو فعيل بمعنى مفعول او
من النبا بمعنى الخبر يقال نبا ونبأ وانبا اي اخبر ومنه النبي عليه السلام لانه انبأ
عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل تركوا همزة كالذرية والبرية والخابية الا اهل
مكة فانهم يهمزون الاربعة كذا في المختار وشرعا انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ
ما اوحي اليه سواء له كتاب اولا وشريعة جديدة اولا والرسول كذلك الا شرط له
الكتاب او الشريعة الجديدة فالرسول اخص من النبي مطلقا وآثر النبي مع انه اعم
ليكون الصلوة على لفظ القرآن فيكون الامتثال اتم وصدق فعل ماض مبني للمفعول
من التصديق صلة الموصول والدلائل جمع دليل وهو ما يستدل به وهو عند المنطقيين
يطلق على القياس والحجة وعند الاصوليين ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه او في احواله الى مطلوب خبري

خبري او العلم به ولكون الهيئة ماخوذة في الاول كان اخص من الثاني واقوى
لما كان اسم تفضيل مضافا الى الدلائل وهو بعض ما اضيف اليه كان المراد بها المعجزات
الباهرات من القرآن وشق القمر وتسبيح الحصاة والمعراج ودعوة الاشجار وغيره
من الخوارق العادات التي صدرت منه صلى الله عليه وسلم للتصديق عند
المحاجة ❊ قوله وعلى آله المصدقين المتخلقين باحرى الخصائل ❊ اي بالعطف
على نبيك امتثالا لامره عليه السلام قال اذا صليتم علي فعموا الحديث واداء لبعض
حقهم الذي كانوا نجوما وبابا من حيث اخذ الشرع الشريف منهم قال عليه السلام
اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم والخصائل جمع خصلة بالفتح وهي الخلة والفضيلة
والرذيلة وقد غلب على الفضيلة كذا في القاموس يقال له خصلة حسنة اي فضيلة
زائدة في الانسان ولما كان احرى اسم تفضيل مضافا اليها وهو بعض ما اضيف اليه
كان المراد بها خلق الله وخلق القرآن وخلق الرسول المأمور به قال عليه السلام تخلقوا
باخلاق الله وتخلقوا باخلاق القرآن قال الله تعالى في شانه انك لعلى خلق عظيم
وانما وصفوا بهذا لكونهم في خير القرون اللهم الحقنا في زمرتهم واحشرنا معهم ❊ قوله وبعد
فيقول ❊ الفاء اما على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام لكن التوهم توهم والتقدير
الشرط الرضي ان يكون بعدها الامر او النهي فالاظهر انها لاجراء الظرف مجرى الشرط
كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا كذا حقق عبد الحكيم السيلكوتي ❊ قوله
فيقول الفقير الى ربه الغني ❊ التفت من التكلم الى الغيبة تنشيطا للقلوب بتغيير
الاسلوب واستعطافا على نفسه حيث جرد نفسه ودفع انانيته وجعل غائبا فعبر بصيغة
الغائب فاختار العبد لكمال الاستعطاف وطلب الرحمة ومقبولية العبودية عند الله
تعالى حيث قال تلطفا لبعض الانبياء عليهم السلام نعم العبد روى المسلم وابو داود
رح عن ابي هريرة رضي الله عنه انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر الحديث وروي
علي رضي الله عنه انه كان يقول كفاني عزا ان يكون لي ربا وكفاني فخرا ان اكون
لك عبدا اللهم اني وجدتك الها كما اردت فاجعلني عبدا كما اردت قال الشيخ
السهروردي في بعض رسائله انه خير رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج بين
العبودية والمحبوبية فتفكر في نفسه انه مالك ورب ورب الارباب انما اللايق بحال

الفرون نسخه
وتخلقوا باخلاق رسول الله
قال النووي لم يقل عليه السلام هذا الحديث فخرا
لما جاء في غير رواية مسلم ولا فخر يعني لا افتخر به لانه ما كان
بل كان بزيد فضل الله تعالى واما ذكره عليه السلام
فاما الامتثال قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما
لانه مما يجب تبليغه الى الامة كي يعتقدوه ويعملوه
انتهى فاتحمل الاول من الحديث الى الثاني فان قلت
لم اختار كونه عبدا هو مقام الجمع الذي هو الرجوع من
الخلق الى الحق وهو افضل من رسالته عليه السلام
هو مقام التفرق الذي هو الرجوع من الحق الى
الخلق ولذا قال الله تعالى في باب المعراج
سبحان الذي اسرى بعبده الآية فافهم
منه

العبودية فاختارها فقال الله تعالى يا محمد الملك اخترت العبودية ادبا فاصطفيتك
بجميع الكرامات الالهية تفضلا فانّ في العبودية جميعها ولذا قدم عبده على رسوله في
كلمة الشهادة وتوصيف العبد بالفقر والرب بالغنا يشعر عليه كل منهما الى الافتقار
والاغنا لان تعليق الحكم بوصف يفيد علّيته الى ذلك الحكم فالمعنى انّ العبد الفقير
يحتاج في كل آنٍ الى ربه الغني اي مالكه يبلغ الى كماله شيئا فشيئا لكون العبد فقيراً ☼
والرب غنيا ففيه تلميح الى قوله تعالى والله الغنيّ وانتم الفقراء ☼ قوله الارزن
روحي آه ☼ نسبة الى بلده ومولده وهي بلدة عظيمة في ارض ارمينية يقال له ارزن
الروم ويقال ارضروم غلطا مشهورا وغفر الله له جملة دعائية خبرية لفظا انشائية
معنى استعارة اصلية وتبعية بتشبيه النسبة الانشائية للنسبة الخبرية الاصوية في تحقق
الوقوع استعارة اصلية ثم استعملت الصيغة الموضوعة للنسبة الثانية في النسبة
الاولى استعارة تبعية والقياسية من قبيل نسبة الدال الى مدلوله ولمولانا اي لسيدنا
والمحقق هو من يقتدر باثبات دعواه بالدليل والنحرير بالكسر اي العالم والمدقق هو من
يقتدر باثبات دليله بالدليل والرباني بفتح الرا وتشديد البا امامنسوب الى ربان صفة
على فعلان وهو المتأله المتعبد العارف بالله او الى الرب والالف والنون زيدتا للمبالغة
في النسبة ثم يطلق على العالم الكامل المستغرق في الله في جميع احواله واطواره والشهير
فعيل بمعنى المشهور وجعل الله ثراه ايضا اخبار لفظا انشاء يستعار في الهيئة ليدل
على الوقوع فافهم والجعل بمعنى التصيير والثرا التراب والمراد هنا القبر والرياض جمع
روضة وهي البستان والمراد بمجعولية قبره روضة من رياض الجنان استغراقه في نعيم
الجنان لاستلزامها اياه ☼ قوله رسالة مشتملة على فوائد كثيرة ☼ خبر كانت ولما وصفت
بالاشتمال المذكور فلا يرد المحذور بانه كيف يفيد لاتحاد الاسم والخبر والرسالة لغة
واسطة بين المرسل والمرسل اليه وعرفا هي عبارة مشتملة على قواعد العلم على سبيل
الاختصار والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما حصلته من علم او مال او جاه مشتق من الفيد
بمعنى استحداث المال او الخير فيكون الفائدة اسم مفعول على وزن الفاعل كما ادّعي
وقيل اسم الفاعل من فادته اذا اصبت فؤاده وعرفا انّ المصلحة المترتبة على فعل
من حيث هي ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ومن حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية له

غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل
على الاقدام على الفعل وصدوره لاجلها تسمى علة غائية فالفائدة والغاية متحدان
بالذات مختلفان بالاعتبار وكان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لانّ
الحيثيتين متلازمتان وهنا يصح المعنى اللغوي لاستحداث المص هذه الفوائد من
كتب المنطقيين والمعنى العرفي لانها تكون ثمرة الكتب ونتيجة ملكة المص الحاصلة من
تتبع الكتب ومن فكره والتوصيف بالكثرة للتنصيص فيها لانّ افراد الجمع يحتمل
ان يكون قليلة وكثيرة فلا استغناء عنه ☼ قوله ولطائف الانيقة ☼ وهي جمع
لطيفة بمعنى النكتة الدقيقة والمراد هنا بعض ما ذكر فيها من كون مقدماتها مذكورة
او مطوية واستثنائية او اقترانية وحملية او شرطية وغير ذلك ولما كانت الرسالة
مشتملة على اللطف منها ترقى من هذا فقال بل على دقائقها العبرة وهي جمع دقيقة
واراد بها بعض الآخر من كون القياس الذي يطوي احدى مقدمتيه واحداً من
الاشكال الاربعة ومن ضروبها ومن متعارف او غير متعارف ومن الفرق المذكور
بين غير المتعارف والمساوات للاشتباه بينهما وضبط دقائقها واستخراجها عائد الى
الانيقة وكون الدقائق عبرة على من لم يصل الى طريق استخراجها الحقيرة لعدم الوصول
الى ملكة يحصل بها استخراج شيء مما فصلناه لك آنفا بناء على انّ تعليق الحكم بوصفٍ
يشعر عليته بذلك الحكم على ما قرر في محله ففيه ترغيب للطلبة الى الدقائق حيث يستفاد
من مفهومه ان من يصل الى ملكة يحصل بها استخراجها الحقيرة لم يكن الدقائق عليه عسيرة
قوله ومع ذلك سألني بعض الطلبة ان ابين لهم ما فيها من الدقيقة ☼ الواو حالية
وذلك اشارة الى الاشتمال المذكور والسؤال اما استدعاء المال او ما يؤدي
وهو يتعدى تارة بنفسه كقوله تعالى واذا سألتموهن متاعا وتارة بمن كقوله تعالى
واسألوا الله من فضله وجوابه اعطاء عين المسئول عنه وذلك يكون باليد حقيقة
او باللسان خلفاً عنه بالوعد او بالرد اللين لقوله تعالى واما السائل فلا تنهر او
استدعاء المعرفة او ما يؤدي اليها وهو يتعدى تارة بنفسه نحو اللهم اني اسألك
العلم والمعرفة وتارة بعن كقوله تعالى ويسئلونك عن الروح وجوابه استكشاف
المسئول عنه ودفع الشبهة وذلك يكون باللسان حقيقة وقد يقوم اليد مقامه

في الاداء بالكناية والاشارة قال صاحب البصائر في الاول حقيقة وفي الثاني
استعارة بتشبيه الثاني له في الاسند عاء والظاهر ان السؤال ههنا من قبيل
الاول فافهم ولما كان هذا القول وما قبله سيق لبيان سبب التأليف والشرح
بحيث يشتمل على بعض الرؤس الثمانية التي جرت على ذكرها عادة المؤلفين في
الديباجة من التسمية والغرض والمنفعة وتعيين المؤلف ومن اي علم هو كان المراد
بافادته لهم افادة بالتحرير لا التقرير والآن كان موافقا لقوله وليس لها شرح يزيل
غوامضها المكنونة فالمعنى لما كانت الرسالة مشتملة على الامور المذكورة والحال ان بعض
الطلبة سألني ان افيد لهم ما فيها من الدقيقة بالشرح والبيان اعانة لتحصيل المطلب الاعلى
في الميزان وليس لهذه الرسالة شرح يوضح مسائلها المستورة كتبت آه والمكنونة من
الكن والكنة بمعنى واحد اي المستورة ففيه استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه المسائل
الدقيقة باللآلي المستورة في الصدف في المقبولية والمرغوبية واستعير المشبه به في المشبه
بالكناية واثبت المكنونة الى الغوامض بالتخييلية ❊ قوله كتبت لها شرحا آه ❊ جواب
لما كانت والموفور اي الكثير من وفر المال يفر كضرب اذا اكثره ويطلق على عام
من كل شئ والبضاعة في الاصل المتاع الذي هو رأس المال والمراد ههنا الملكة الاستنباطية
التي يحصل بها التأليف واضافة القلة اليها من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها اي
البضاعة القليلة والفتور ضعف الاعضاء ووهن المفاصل والاضافة ايضا كذلك
اي الفتور الكثيرة وتلاطم عطف على قلة البضاعة يقال تلاطمت والتطمت الامواج
ضرب بعضها بعضا والمحن جمع المحنة بالكسر وهي التي يمتحن بها الانسان ثم يستعمل مجازا
في الغم لاستلزامها اياه والهموم جمع الهم اي الحزن ففيه استعارة بالكناية والتخييلية
حيث شبهت المحن والهموم بالامواج في الهيجان والاضطراب وترك المشبه به واثبت
ملايمه وهو التلاطم الى المشبه على طريق التخييل وبعد الاستعارة فالاضافة ايضا كذلك
والاحزان جمع الحزن بالفتح والسكون بمعنى الكربة والغموم جمع الغم بمعنى الغصة
فاضافة التعاقب اليها كما مر من غير مرة اي كما مع الاحزان والغموم المتعاقبة ❊ قوله
ليكشف دقايقها المستورة ❊ متعلق بكتبت وغاية له وضمير دقايقها عائد الى الرسالة
وفيه ايضا استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه دقايق الرسالة بالعروس الحسنى في

في المقبولية والمرغوبية واستعير الثاني في الاول وترك الثاني واثبت ملايمه
اعني المستورة الى المشبه بطريق التخييل فالكشف يكون ترشيحا لها ففي قوله ويتم
فوائده اللطيفة ايضا استعارة بالكناية والتخييلية حيث شبه فوائدها بالمولود اللطيف
اي النتيجة الثمرة من المرأة الحسنى بعد العروس والكشف في كونه غاية مترتبة واستعير
المشبه به في المشبه واثبت اللطيفة الى الفوائد بطريق التخييل فالتتميم ترشيح ايضا
ففي عطفه على ليكشف تنبيه على ان مقبولية دقايقها بعد الكشف والايضاح ❊
ومرغوبية فوائدها بعد تتميمها وتحصيلها كما ان مقبولية المرأة الحسنة بعد العروس
والكشف ومقبولية العروس بعد الولادة لانها المقصود من النكاح ولذا قال
الصوفية النكاح لدفع الشهوة وحظوظ النفس حرام وانما هو للتناسل قال النبي
عليه السلام تناكحوا تناسلوا فاني اباهي بكم يوم القيمة ولما اضاف كتابة الشرح المذكور
المشتمل على البيان الموفور الى نفسه والتزم الكشف والاتمام توهم الانانية
والعجب في نفسه فاراد دفعهما راجيا من الله تعالى الالهام فقال ❊ وارجو من
الله تعالى ان يلهم سواء الطريق ❊ الالهام في اللغة ابلاع الشئ يقال التهم الشئ
اذا ابلعه ومنه القاء الله تعالى وتلقينه شيئا في قلب عبده بطريق الفيض يقال
الهمه الله خيرا اي لقنه اياه وقيل ايقاع الشئ في القلب من علم يدعو الى العمل به من
غير استدلال بآية ولا نظر في حجة شرعية وقد يكون بطريق الكشف وقد يحصل من
الحق من غير واسطة الملك بوجه خاص الذي له مع كل موجود والوحي يحصل بواسطة
الملك وقد يراد بالالهام التعليم كما في قوله تعالى فالهمها فجورها وتقويها والمراد ههنا
التلقين او التعليم بمعونة المقام على ما يلهمه الملك العلام وسواء اسم بمعنى الاستواء
يوصف به كما يوصف بالمصدر على ما صرح به صاحب الكشاف قيل ما فيه يدل على انه
اسم مصدر لا مصدر واضافته الى الطريق وهو السبيل من اضافة الصفة الى موصوفها
في الظاهر اي الطريق المستوي وان كانت بيانية عند البصرية بعد التأويل فمستوى
الطريق مؤول عندهم بشئ مستو من جنس الطريق لان المستفاد من التركيب
الاضافي لا يستفاد من التركيب التوصيفي وبالعكس وان خالفهم الكوفية بناء على
جواز ترادف التركيبين كالمفردين ففيه استعارة مصرحة تحقيقية حيث شبه

كشف الدقايق وتتميم الفوائد على اسلوب الصواب بالطريق المستوي في الوصول
الى المطلوب ثم لفظ المشبه به في المشبه المتروك وقرينتها ظاهر حال الشارح فالمعنى
اكل من الله تعالى ان يلقن او يعلم اسلوب الصواب في كشف دقايقها وتتميم
فوائدها ومن هذا القول استدل الى قوله الآتي اذ الهام الصواب يقتضي كونه مقبولا
فقال ※ وان يجعله مقبولا عند المستعدين بالتوفيق ※ اي المتهيئين لتحصيله وهو
وهو ليس الا بالتوفيق وهو لغة جعل الاسباب موافقة نحو المسببات وفي العرف
قيل خلق القدرة على الطاعة او خلق الطاعة او جعل الله فعل عباده موافقا لمحبته
ورضاه وهذا الاخير هو الظاهر والبحث في التعريفات وجواب الترجيح في هذا الكلام
لا يساعده المقام والعلم عند الله العلام ومقبوليته عندهم لاستفادتهم منه لا
لاستفادته منهم جلب القلوب وتحصيل حطام الدنيا ان عادة المؤلفين انما صنفوا
الكتب لتعليم الامة واستفادتهم فلا ينافي الاخلاص هذا ※ قوله ومنهم ان يعتذروا
مني فيما هو بالاعتذار حقيق ※ ومنهم مبتدا خبره مقدر وهو حقيق حذف بقرينة حقيق
المذكور وان يعتذروا في تأويل المفرد فاعل حقيق المقدر وما في فيما موصول وهو
مبتدا عائد اليه وحقيق خبره وبالاعتذار متعلق بحقيق قدم عليه لرعاية السجع
فالمعنى والحال ان بعض المستعدين حقيق ان يعتذروا مني فيما اي طلب السؤال
هو حقيق بالاعتذار حيث عجز واباتنا في الالحاح فقلنا كيف عجزتم وذا لا يجوز فقالوا
في التعذية انما الحاحنا في طلب الشرح ليس باختيارنا بل كنا مضطرين حيث ان قلوبنا
عليل يحتاج الى دوائكم من اكسير معدن فضلكم فاسمحوا لنا حتى تشتفي قلوبنا وان صدورنا
غليل يفتقر الى اروائكم من زلال عذب علمكم فاسقونا يا مولانا حتى اروي صدورنا
ويحيي روحنا فيا حالنا ويا حسرتنا فلم تعلمنا ولا تخرج منا فاذا رأينا حالهم وسمعنا قالهم
واجبنا باعطاء المسؤول عنه بالتوفيق هذا ويجوز ان يكون معطوفا على المستعدين
والمطلوب من هذا القول الاستعطاف للمستعدين والشفقة لهم عملا بقوله عليه السلام
من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ولما رجى من الله تعالى مقبوليته عندهم بالتوفيق
واحسن ظنه لله تعالى لقوله تعالى في الحديث القدسي انا عند ظن عبدي بي فلزم ان
يدعي انه موفق للعباد فاشار الى اثباته بقوله ※ والله المعين والرفيق ※ وما جعل

ولما جعل كشف الدقايق وتتميم الفوائد غاية لكتابة الشرح واحتمل ان لا يترتب
عليه لتخلفه لمانع فاشار الى ترتبه بتوفيق الله تعالى فقال ومنه الاتمام وكشف
الدقيق فكانه قال الله معين ورفيق وكل معين ورفيق فهو موفق وكل
موفق فمنه الاتمام وكشف الدقيق فالله منه الاتمام وكشف الدقيق وهو المط
اللهم وفقنا بالتوفيق التام ※ وعليك الاعتماد والاعتصام ※ قوله البسملة
مفيدة لاظهار الصفات الكمالية آه ※ يعني ان الحمد كما يطلق على اللغوي والعرفي
يطلق عند الصوفية على اظهار الصفات الكمالية اي اظهار كمال المحمود قولا وفعلا
وحالا سواء كان ذلك الكمال اختياريا او غير اختياري وقال السيد السند
في حاشية شرح المطالع واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصيته بل لانه دال
على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد
اظهار الصفات الكمالية وذلك قد يكون بالقول كما عرفت وقد يكون
بالفعل وهذا اقوى لان الافعال التي هي آثار السخاوة تدل عليها دلالة عقلية
قطعية لا يتصور فيها التخلف بخلاف الاقوال فان دلالتها عليها وضعية قد يتخلف
عنها مدلولها ومن هذا القبيل حمد الله وثناؤه على ذاته وذلك انه تعالى حيث بسط
بساط الوجود على الممكنات لا يحصى ووضع عليه موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف
عن صفات كماله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من
ذرات الوجود يدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالة ومن ثمة قال
عليه السلام لا احصي ثناء عليك كما اثنيت على نفسك انتهى بعبارته اللطيفة
وكلماته الشريفة فكانه قال البسملة مفيدة لاظهار الصفات الكمالية وما هو
مفيد لاظهار الصفات الكمالية فهو حمد فالبسملة حمد وهذا جواب عن السؤال
الذي فرع سقوطه عليه بقوله فلا يرد تقريره الرسالة غير مشتملة على الحمد وما هو شانه
كذلك فهو اقطع فالرسالة مقطوعة عن البركة هذا نقض بخصوص الفساد
والظاهر ان الجواب عنه منع لصغراه تقريره انا لا نم ان الرسالة غير مشتملة على
الحمد كيف والبسملة مفيدة لاظهار الصفات الكمالية واثبات السند في صورة
الاستدلال اشارة الى قوته ويمكن تقريره المعارضة كما لا يخفى ※ قوله ولما كان

اداء الحمد آه ※ جواب عن نقض مقدر ايضا تقريره ان الرسالة مخالفة
للكتاب والسنة والاجماع لكونها مشتملة على ترك الصلوة وكل شئ شانه كذا
فهو باطل والجواب عنه فى الظاهر ايضا منع لصغرى الدليل الثانى تقريره انا لانم
انها مشتملة على ترك الصلوة لجواز ان يكون اداء الصلوة واقعا على سبيل التلفظ
لانه لما كان اداء البسملة بالعبارة والحمدلة بالاشارة يلزم ان يكون اداء
الصلوة بالدلالة واقعا فى التلفظ على طريق الاولوية لا الاشارة ولا الكتابة
واما كون الحمدلة واقعا على سبيل الاشارة فلكون اظهار الصفات الكمالية
غير مسوق له للبسملة ويمكن تقرير المعارضة ايضا تدبر ※ قوله واما عدم كونها
جواب عن مقدر ايضا تقريره ان الرسالة فيها القصد لعدم الاقتداء للمصنفين
وكل شئ شانه كذا ففيه مخالفة للجمهور وهى خطاء اجماعا والجواب انا لانم الصغرى
لجواز ان يكون عدم الموافقة هضما للنفس بان كتابى هذا ليس ككتب سائره
لكن هذا الترك ظاهرا كترك الصلوة والصوم هضما لنفسه وذا لا يجوز ولذا قال
فتامل وجوابه ان القياس مع الفارق لان الصلوة والصوم مامور به والبسملة
والحمدلة والصلوة بالكتابة ليس بلازم فى المامور به فافهم ※ قوله اعلم خطاب
عام آه اى صيغته يعنى ان الاصل فى مثل هذه الصيغة ان يكون الخطاب بها لمعين
لان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته
عند المختار او موضوع لمعنى كلى لكن شرط استعماله فى جزئياته المعينة عند غيره مع ان
الخطاب توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا فالخطاب ان قصد به المعين يكون
حقيقة على كلا المذهبين وان قصد به الغير المعين وترك الاصل يكون مجازا على
كليهما بعلاقة ذكر الخاص وارادة العام وذلك الترك ليعم الخطاب كل مخاطب
على سبيل البدل دون الشمول والعموم لان ضمير المخاطب من المعارف والاطلاق
على المعين معتبر فى المعارف حالة وضعها فلا يكون تناوله لكل مخاطب على جهة العموم
بل على سبيل البدل ولذا افرد فقال ترى دون تروا فى قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
الآية وكون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى واما اذا كان
جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل

قيل لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع
وقيل فيه نظر واقول ان الجمع لا يتعين فيه كمية افراده الشخصية بخلاف المفرد
والتثنية فلذا يمكن الشمول على سبيل البدل فيهما دون الجمع ※ قوله وانما صدرها
به آه ※ دفع نقض مقدر وهو ان هذه الصيغة خارجة عن افادة المقصود
وما هو شانه كذلك فتركه لازم اجاب عنه بمنع الكبرى مستندا بانها لما كانت
تنبيها على وجوب تعلم المذكور كانت معينا للمقصود فلا يلزم المحذور ※ قال
المص ان القياس اما حاله ان يذكر آه ※ صدره بان المفتوحة لان دخولها
على مفعول افعال القلوب من خصائصها على ما بين فى النحو وترك تعريف
القياس اولا مع انه اوقع لشهرته ولعدم تعلق الغرض اليه لان الغرض من
من التاليف استخراجه من العبارة لا التعريف وعرف الش لاقتضاء البحث والمقام
ولدفع ما سيرد عليه بالوجه الوجيه من الكلام واما ايضاح التعريف فخارج عن البحث
ومحال الى المطولات ※ قوله لكن المراد هنا آه ※ جواب عن نقض البيان بعدم
الاحسنية لعدم شموله على المطوى كلا تخصيص المبين بقرينة سبب التاليف من كونه
بيان الاستخراج من العبارة وكلتا المقدمتين المطويتين لا تستخرجان من العبارة
لكن فيه بحث اذ وقع كثير من المختصرات دليل يطوى فيه دليل بحيث يستفاد من الاول
المذكور كما لا يخفى على الفطن بديهى على اهل الفن ※ قوله وبهذا ظهر آه ※ اى يكون
المراد هنا القياس الذى يستخرج من العبارة ※ قوله من ان الاحسن ※ بيان لما قيل
وقوله لان المراد وجه الاحسنية وقوله اذ الاحسن علة لضعف ما قيل وقوله نعم يتجه بيان
لمنشاء الغلط واشارة الى النقض من وجه آخر وقوله اقول جواب عنه ※ قوله بل
اقيسة متعددة ※ فالمركب من الثلثة قياسان ومن الاربعة اقيسة ثلثة ومن
الخمسة اقيسة اربعة وهلم جرا والحاصل ان القياس المركب صورة يكون قياسا
متعددا بسيطا حقيقة ناقصا بواحد من مقدماته وعلى هذا التحقيق فالاقوال فى
تعريفه بعنى التثنية لا غير من قبيل فقد ضعفت فلو بكا وقوله والى هذا آه بيان لارادة
التحقيق وقرينة الى كونه مراد المص تدبر ※ قوله فيه مناقشة ظاهرة آه ※ منع الكبرى
الجزء الاول من المنفصلة الحاصلة من هذا التقسيم اعنى ان القياس اما ان يذكر

كلتا مقدمتيه او بطوى آه وما يذكر كلتا مقدمتيه فالسخ او جه ظاهر بالاحتمالين
المذكورين بقوله واما اذا كانتا آه لكن هذا المنع مكابرة اذ بنى كلام المص على التحقيق
فيما سبق فالاحتمالان خارجان لكونهما مركبين حقيقة كما صدق في ذيل قوله فنقول الظ
آه اللهم الا ان يقال ان المقصود من هذا البحث تحقيق المقام بحيث يشتمل على كشف
الغوامض وتتميم الفوائد على ما وعده فيما سبق لا المنع حقيقة حتى يكون مكابرة ولذا عبّر
عنه بمناقشة ظاهرة وتعلق قوله فتأمل اشارة الى ما قلنا ⁂ قوله باسرها اي بأجمعها
اما ان يكون آه ⁂ تفسير لكون المراد من الاشتمال اشتمال الكل على اجزائه لا غير وبدل
عليه البحث عن مذكورية المقدمة التي هي الكل مركبة من الطرفين اللفظيين وعن مطويتها
وضمير منه راجع الى المطلوب ⁂ قوله فنقول الظاهر آه ⁂ اراد به تحقيق المقام وتتميم المرام
وكشف الغوامض وبيان الفوائد على ما وعده من الفوائد وحل مناقشة ظاهرة ولا
يشتبه عليك ان بين توصيف مناقشة بظاهرة وبين توصيف الحل بالظاهر تنافيا لان
الاول لكونه نكرة انما يوجب صورة ظاهرة تقابل حقيقة او بمعنى بينة ظاهرة تقابل نظرية والثاني
لكونه معرفة بمعنى الراجح يقابل المرجوح الذي هو عبارة عن المناقشة فلا تنافي تدبر ⁂ قوله
غالبا ⁂ انما قيده به قوله لكون المطوية كبرى نتيجة القياس آه لانه اذا كان المطلوب موجبة جزئية
والمذكورتان موجبتين كليتين فيورد من الشكل الاول فح لا يمكن ان يكون المطوية كبرى بل يكون
صغرى للنتيجة فيحصل المطلوب بعكس نتيجة القياس الثاني كما اذا كان المطلوب مثلا بعض
الجسم ابيض وكان المذكورتان لان كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل انسان
جسم فح لا يكون المطوية الا جزئية وهي هنا بعض الابيض انسان اذ المطلوب اعتبر جزئية
فيجعل صغرى لشكل النتيجة لكون كلية الكبرى شرطا في الاول فالترتيب من موصول
النتائج هكذا بعض الجسم ابيض لان كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وبعض الابيض
انسان وكل انسان جسم ينتج بعض الابيض جسم والمطلوب عكسه وهو بعض الجسم ابيض
فيكون الاول من اول الاول والثاني من ثالث الاول ولانه اذا كان المطلوب سالبة
كلية واحدى المذكورتين موجبة كلية والاخرى سالبة كلية فرتب من الاول فح لا يمكن
الترتيب كما ذكره بل يكون المطوي صغرى عكس نتيجة القياس المذكور فيحصل المطلوب بعكس
النتيجة للقياس الثاني وانما يقع صغرى عكس النتيجة لينتظم من الاول كما اذا كان المطلوب

المطلوب مثلا لا شيء من الانسان بفرس وكان المذكورتان لان كل انسان
ناطق ولا شيء من الناطق بصاهل سالبة كلية ينتج لا شيء من الانسان بصاهل فحينئذ
لا يكون المطوية وهي هنا كل صاهل فرس الا صغرى لكون ايجاب الصغرى شرطا في الاول
فالترتيب من موصول النتائج هكذا لا شيء من الانسان بفرس لان كل انسان ناطق
ولا شيء من الناطق بصاهل ينتج لا شيء من الانسان بصاهل فنعكسه الى قولنا لا شيء من
الصاهل بانسان فنجعله كبرى والمطوية صغرى فقلنا كل فرس صاهل ولا شيء من الصاهل
بانسان ينتج لا شيء من الفرس بانسان فنعكسه الى قولنا لا شيء من الانسان بفرس يحصل
المطلوب فيكون الاول والثاني من ثاني الاول ⁂ قوله غالبا ثانيا ⁂ انما قيده به قوله
لكون المطوية صغرى نتيجة القياس المذكور لانه اذا كان النتيجة جزئية والمطوية كلية فرتب
من الاول فح لا يقع كما ذكره بل يقع المطوي كبرى لكون كلية الكبرى شرطا في الاول
مثلا بعض الجسم ابيض وكان المذكورتان لان بعض الابيض انسان وكل انسان حيوان
ينتج بعض الابيض حيوان فنجعلها صغرى ونضم اليها قولنا وكل حيوان جسم ينتج بعض الابيض
حيوان فنجعلها صغرى ونضم اليه قولنا وكل حيوان جسم ينتج بعض الابيض جسم فنعكس
الى قولنا بعض الجسم ابيض وهو المطلوب فيكون كلاهما من ثالث الاول ⁂ قوله واما
على التقدير الثاني آه ⁂ اي اذا لم يكن المذكورتان مشتملتين على شيء منهما فالظاهر انه
قياس خفي وقوله من الاستثنائي عطف على قوله اقتراني واحدى مقدمتيه مبتداء وهي
الشرطية اعتراضية تفسير للمبتداء ونتيجة ذلك الاقتراني خبره والجملة صفة لقوله ومن
الاستثنائي والاخرى اي المقدمة الاخرى عطف على احدى ورفع تاليها عطف على
خبره من قبيل عطف الشيئين على معمولي عامل واحد وهذا جائز بالاتفاق فمثال الخفي
العالم حادث لانه لو لم يكن حادثا لما كان محلا للحوادث واذا لم يكن محلا للحوادث
لم يكن متغيرا ينتج لو لم يكن حادثا لم يكن متغيرا لكنه متغير فثبت انه حادث ⁂ قوله
مذكورة آه ⁂ نحو العالم حادث لانه لو لم يكن حادثا كانت الحوادث اليومية قديمة ولو
كانت الحوادث اليومية قديمة لما ثبت وهو محال ⁂ قوله مقدرة ⁂ نحو العالم حادث
لانه لو كانت الحوادث اليومية قديمة لما ثبت وهو محال فان قلت لو كان الترتيب
هكذا العالم حادث والا لكانت الحوادث اليومية قديمة وهو محال فهل هو مذكورة

او مقدرة قلت هي مذكورة لانه قوله والامركبة فوق المطوية على انه فيه اعتبارين
قوله وقياس مستقيم ※ قيل اعلم ان احق العبارة واصوبها هكذا وقياس مستقيم ان
لم يكن مقدم صغرى القياس الاول نقيض المطلوب لكن تركيبه من اقتراني مركب
من المتصلتين واقتراني مركب من الحمليتين اذا كانت نتيجة الاقتراني الاول حملية فافهم
وذلك انما يكون اذا امكن الحمل بين كل جزء من اجزاء المتصلتين كما كانت العبارة هكذا
الانسان جوهر لانه الناطق حيوان والحيوان جسم ومن اقتراني مركب من المتصلتين والاستثنائي
اذا كان نتيجة الاقتراني شرطية وذلك اذا لم يكن الامكان المذكور كما كانت العبارة هكذا
الارض مضيئة لان الشمس طالعة فالنهار موجود وانما قلنا احقها واصوبها ولم نقل حقها
وصوابها لان عبارة الش حق وصواب ايضا نعم يلزم الشرطية مقام الحملية في قوله ومن
اقتراني والاستثنائي انه كانت نتيجة الاقتراني حملية فافهم وقيل تركيب القياس المستقيم
هكذا العالم حادث لانه لما كان كل متغير محلا للحوادث فني ولما فني كان مخلوقا فانتج لما كان
كل متغير محلا للحوادث كان مخلوقا فنجعلها صغرى فنضم اليها كبرى وهي قولنا ولما كان مخلوقا
فالعالم حادث لكنه مخلوق ينتج فالعالم حادث فيتركب من اقترانيين واستثنائي فقول
الش لكن تركيبه الى قوله والامثلة غير خفية فيه ما فيه فتأمل حتى ترى ما فيه واقول وبالله
التوفيق ان القياس المستقيم في فرض الش اعني اذا لم يكن المذكوران مشتملين على شيء
من طرفي المطلوب اما ان يكون بين اجزاء المتصلتين حمل اولا فان كان الاول كما اذا كان
الدعوى قولنا الانسان جوهر والمذكوران قولنا لانه كل ناطق حيوان وكل حيوان جسم فصورتها
على طريق المستقيم وقولنا الانسان جوهر لانه لما كان كل ناطق حيوانا كان جسما ولما كان
جسما كان جوهرا ينتج لما كان كل ناطق حيوانا كان جوهرا كان الانسان جوهرا فهذه شرطية
وباستثناء مقدمها يحصل المطلوب بان قلنا لكن كل ناطق حيوان فينتج الانسان جوهر
فيلزم ان يكون القياس على هذا مركبا من اقترانيين متصلتين او من اقترانيين من حملية ومتصلة
ان قرر بالحملي والاستثنائي وان كان الثاني اعني ما لا يكون بين اجزائها حمل كما اذا كانت
الدعوى قولنا الارض مضيئة والمذكوران قولنا الشمس طالعة فالنهار موجود فصورتها
على طريق المستقيم وقلنا الارض مضيئة لانه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فهذه

قوله على ان فيه اعتبارين يعني اعتبار الاجمال وهو مذكور واعتبار التفصيل وهو مطوي فعلى هذا ليس ثمة مخفي فيه
مصلحه
تدبر

فهذه شرطية وباستثناء مقدمها يحصل المطلوب بان قلنا لكن الشمس طالعة فينتج
الارض مضيئة فيلزم على هذا مركبا من اقتراني شرطي واستثنائي مع ان نتيجة القياس
الاول شرطية اذا عرفت ما تلي عليك من التحقيق ونظرت بما قال الش بالنظر الدقيق وجدت
بفكر عميق ان كلامه هنا مخالف لما ادعاه سابقا حيث يحصل في الاول ثلثة اقيسة
اقترانيان واستثنائي لا اثنان كما بينه ثانيا وفي الثاني اثنان اقتراني شرطي واستثنائي
لا شرطيان كما قرره الش اولا فاذا سمعت حقيقة الحال فلا تلتفت الى ما قيل او يقال
فحقق النظر الساطع في القلب البالغ بهذا انتهاية الكلام ونهاية المرام في بيان المقام بعون الله
الملك العلام ※ قوله اي مطلقا سواء كان مشتملة مع الطرف الآخر اولا ※ مبني على
حمل اضافة احد الطرفي المطلوب للجنس والاشتمال على اشتمال الكل على اجزائه لا غير بقرينة
الارادة من القياس القياس اللفظي الذي يستخرج من العبارة ويعرض له ذكر المقدمة
وحذفها كما نبهناك آنفا فعلى هذا يكون معنى قول المص اولا اولا يكون مشتملة على شيء منهما
بمعنى السالبة الكلية وانما كان هذا المعنى ظاهر التبادر ※ قوله او اي فقط ※ عطف على
مطلقا ومبني على حمل الاضافة للعهد الذهني مطلقا بمعنى واحد غير معين من كل طرفي المطلوب
فعلى هذا يكون معنى اولا اولا يكون مشتملة لاحد طرفي المطلوب فقط بمعنى رفع الايجاب الكلي
كما فسره الش ولعدم كون القرينة على هذا المعنى والتقييد كان خلاف الظاهر ※ قوله لان
الاشتمال لا يستعمل باللام بل بعلى في الحاشية وجوابه انه يستعمل احدهما مكان الآخر مجازا انتهى
اي بطريق الاستعارة التبعية حيث شبه الاستعلاء المطلق بالاختصاص المطلق في الاتصال ثم
استعير المشبه به في المشبه اصلية ثم سرى هذا التشبيه والاستعارة الى جزئياتهما فشبه الاستعلاء
الجزئي بالاختصاص الجزئي ثم استعمل اللام الموضوع للاختصاص الجزئي في الاستعلاء الجزئي تبعية
لما قال النحاة ان كلا من الحارة يستعمل في مقام الغير بمعنى يناسبه ولا مكان هذا الجواب قال
والظاهر آه ※ قوله للاولى انه لا حاجة آه ※ قيل يمكن ان يجاب عنه بان قوله مفردا انما جاء به
ليكون مقابلا الى قوله فقياس مرتب وان لم يسم الاستثنائي نفسه او نوعه مفردا على ان معناه فقط
فافهم انتهى ثم بين وجه الفهم بقوله وجهه ان هذا الجواب لا يرفع الاحرى تأمل واقول الاولى في الجواب
ان قوله مفرد صفة للقياس حقيقة فيكون اصل الكلام انه اي القياس قياس مفرد الاستثنائي فلما
اختصر العبارة بحذف الموصوف اقيم الاستثنائي مقامه لكونه فردا خاصا من افراد القياس المطلق وقوله

بسيطا حال من ضمير انتج او مفعول مطلق مجازا اي حال كون القياس بسيطا او انتاجا بسيطا
لا حال من مفعوله ※ قوله والظاهر ان ذلك ※ اي الراجح ان انتاج الاستثنائي المفرد بسيطا
اما بان يكون المذكورة شرطية مشتملة على المط نحو قولنا العالم حادث لانه لما كان كل متغير محلا
للحوادث فالعالم حادث مذكورا والمطوية استثنائية عين المقدم اعني لكن كل متغير محل للحوادث
فينتج المطلوب ※ قوله او على نقيضه نحو قولنا العالم حادث لانه لو لم يكن العالم حادثا لكانت
الحوادث اليومية قديمة مذكورا والمطوية استثنائية نقيض التالي اعني لكن الحوادث اليومية ليست
بقديمة فينتج المط ※ قوله او بان يكون المذكورة حملية ※ مثل العالم حادث لان كل متغير محل للحوادث
فنجعلها مقدما للمقدمة الشرطية والمط تاليها هكذا العالم حادث لانه لما كان كل متغير محل للحوادث
فالعالم حادث والمطوية استثنائية عين المقدم فينتج المط ※ قوله هذا اي ما ذكر من التفصيل على
التفسير الثاني وهو قوله او لا يكون مشتملة على طرفي المطلوب فقط الى آخر ما فسره واما على تفسير
الاول وهو قوله ما لا يكون مشتملة لشيء منهما فلا احتمال لكون المقدمة المذكورة شرطية بل تكون
حملية فنجعلها مقدما للمقدمة الشرطية والمطلوب تاليها فينتج المط على عين ما قررناه انفا قوله
وهو اي الاقتراني مطلقا مركب من مقدمتين كل منهما حملية مثل كل انسان حيوان وكل حيوان
جسم فكل انسان جسم او شرطية مثل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجودا فالارض مضيئة او احديهما حملية والاخرى شرطية وهذا اما بان يكون صغراه
حملية وكبراه شرطية مثل كل انسان حيوان وكلما كان حيوانا كان جسما فينتج كل انسان
فهو جسم او بالعكس مثل لما كان كل انسان حيوانا كان جسما وكل جسم فهو جوهر فينتج لما كان
كل انسان حيوانا فهو جوهر ※ قوله من الشرطيات مطلقا ※ اي سواء كانت مطوية او مذكورة وسواء
كانت صغرى او كبرى على المستظهر ※ قوله وذلك اي القياس المركب من القياسين الموصوفين
بالصفتين المذكورتين ※ قوله اما بان يكون القياس خلفيا آه فلنذكر مثالا على ذكر جميع المقدمات
ليسهل عليكم تطبيق امثلة المطويات نحو العالم حادث لانه لو لم يكن العالم حادثا لكانت الحوادث
اليومية قديمة ولو كانت الحوادث اليومية قديمة لما ثبتت ينتج لو لم يكن العالم حادثا لما ثبتت
لكنها ثابتة فثبت ان العالم حادث ※ قوله اما صغرى الاقتراني مثل العالم حادث لانه لو لم يكن
العالم حادثا لكانت الحوادث اليومية قديمة ※ قوله او كبراه مثل العالم حادث لانه لو كانت
الحوادث اليومية قديمة لما ثبتت ※ قوله او المقدمة الرافعة للاستثنائي مثل العالم حادث

حادث لانه لكنها ثبتت ※ قوله واما بان يكون عطف على مدلوله وتغيير بما فسره اي القياس
المركب من القياسين الموصوفين بالصفتين المذكورتين فلنمثل ايضا على ذكر جميع المقدمات
مثل العالم حادث لانه كلما كان العالم متغيرا كان محلا للحوادث ولما كان محلا للحوادث كان
حادثا ينتج كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكن العالم متغير فثبت انه العالم حادث ※ قوله
اما صغرى الاقتراني مثل العالم حادث لانه كلما كان متغيرا كان محلا للحوادث او كبراه مثل
العالم حادث لانه لما كان محلا للحوادث كان حادثا او الواضعة للاستثنائي مثل العالم
حادث لانه لكن العالم متغير ※ قوله الى احتمال آخر قيل هذا انما يجري على تقدير الاحتمال الثالث
وهو قوله او بان يكون المذكورة حملية آه دون الاولين اقول لعل الفاضل اراد انه كلمة او
لاحد الامرين او الامور فيقتضي جريانه غير الظاهر في الثلثة كما يجري الاحتمال الظاهر في الثلثة
مع ان غير الظاهر انما يجري في الثالث دون الاولين فلا يصح كلامه على اطلاقه لكن يمكن ان يحمل
اطلاق الظاهر على التغليب ببعض الاحتمال فح لا يرد هذا تدبر ※ قوله تدبر قيل لعل وجه
التدبر ان قوله لو انتج المطلوب بسيطا فيه قصور فالظاهر انه الاستثنائي مفرد وانتفاء المقيد
يستلزم انتفاء المقيد فقوله انه الاستثنائي آه في قوة فالظاهر انه لو انتج المطلوب بسيطا فالاستثنائي
مفرد فافهم انتهى يعني انما لا تم الركاكة اذا المعنى والاقلين بالاستثنائي مفردا بل مركب بقرينة المقابلة
لكنه حذف الجواب اختصارا او اقيم مقامه فمركب ※ قوله الظاهر ان زيدا آه نقض للقاعدة بان
البيان قاصر عن المبين اذ الاحتمال المذكور داخل في المبين خارج عن البيان فقوله ويمكن ان يقال
آه جواب عنه بالترديد ومنع للقاصرية مستندا الى المعنى الاعم بانه انما يكون قاصرا لو لم يكن ذكره لظهوره
او مستندا الى المعنى الاخص بانه انما يكون قاصرا لو كان داخلا ※ قوله ثم اعلم انه آه تحقيق مقام
بحيث يندفع به التنافي بين قوله والاقترب آه وبين هذا المستفاد من الاول ان الشرطيات مبنية
ايضا ومن الثاني انها غير مبنية بان التخصيص انما يكون من هنا لا ما قبله فلا تنافي على ما بينه الشارح
الفاضل فيما سيأتي ※ وقوله لا اخرج اي حين اختباره لفظي المحكوم عليه والمحكوم به بدلهما يكون الاقتراني
المركب من الشرطيات مبنيا ايضا لانه اللفظين المذكورين كما يطلقان على طرفي الحملية يطلقان
على طرفي الشرطية ※ قوله فلا يستعمل الفا فصيحة اي اذا كان ذلك الاقتراني مبنيا ايضا فلا يستعمل
آه هكذا النسخ ولعله وقع سهوا من الناسخ بدل فلا يعلم بالمقايسة لانه سبب للاستغناء عن الاحتياج
الى ذكر قوله فيما بعده هذا آه انما هو عدم العلم بالمقايسة لا عدم الاستعمال على مقتضى قوله حتى

حتى يحتاج لانه تفريع على المنفي لا النفي وايضا انه قول المص فيما سيأتي وبعلم منه آه يدل
عليه ∴ قوله الظاهر اشارة الى احتمال آخر وتوطئة الى ايراده بقوله وفيه قوله في القياس
بسيط آه مثال الاول من الحملي كما اذا قلنا كل انسان جسم لانه كل انسان حيوان مذكورا ويطوي
قولنا وكل حيوان جسم فينتج المطلوب ومن الشرطي كما اذا كان قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة لانه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مذكورا ويطوي قولنا وكلما
كان النهار موجودا فالارض مضيئة فينتج المطلوب ومثال الثاني من الحملي كما اذا كان قولنا
الانسان جوهر لانه كل انسان حيوان مذكورا ويطوي وكل حيوان جسم فلا ينتج الا بضم قولنا
وكل جسم جوهر الى المذكورة فينتج المطلوب ومن الشرطي كما اذا كان المذكور قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالليل ليس بموجود لانه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويطوي
قولنا وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فيضم قولنا وكلما كانت الارض مضيئة
فالليل ليس بموجود فينتج المطلوب ∴ قوله وفيه انه ما ذكره آه نقض لكلية القاعدة
بالمال وبين المذكورتين بان الترتيب فيهما ليس كما ذكره اذ لو كان كذلك لفات في الاولى
كلية الكبرى من الشكل الاول وفي الثاني ايجاب الصغرى منه اما مثال الاول فلما اذا كان
المذكور قولنا بعض الحيوان انسان لان كل حيوان جسم والمطوي اما ان يكون قولنا بعض
الجسم انسان فح لم يكن الترتيب على ما قال به الش ايضا لانه ح يكون من الرابع وهو اذا كان
الصغرى موجبة جزئية شرط كون الكبرى سالبة كلية واما ان يكون قولنا بعض الانسان
جسم فح لم يكن على ما قاله ايضا لانه ح يكون من الثاني ومعلوم ان اختلاف المقدمتين
بالايجاب والسلب شرط انتاجه وهو منتف هنا وعلى ما قلنا نبه بقوله وان امكن الترتيب
كما ذكره من شكل آخر آه فتأمل ط واما مثال الثاني فلما اذا كان المذكور قولنا لا شيء من الانسان
بجماد والمطوي قولنا وكل حجر جماد وصورناه على تقرير الش فقلنا كل حجر جماد ولا شيء
من الانسان بجماد فح يكون الترتيب من اول الثاني وينتج مع الشرط المذكور قولنا لا شيء
من الحجر بانسان فينعكس المطلوب ∴ قوله والمذكورة موجبة سهو من قلم الناسخ اذ الصواب
والمذكورة سالبة ويدل عليه قوله وكان المذكور سالبة ∴ قوله او جاء بؤدي مؤداه آه من مثل
كثيرا وراجحا بهذا اي خذ هذا ∴ قوله سواء كانت مشتملة اشارة الى ما مر آنفا من قوله ان الكبرى
لا تخلو من ان يكون مشتملة على محمول المطلوب فيكون القياس بسيطا مثل قولنا العالم حادث

ط اشارة الى وجه التسمية بان الوصلية لان بعيدا اولوية عدم الترتيب من شكل آخر ايضا وضع ح ايكفي في مادة النقض
مصحح

حادث لانه متغير والمطوية المشتملة على محمول المطلوب وكل متغير حادث فينتج المطلوب
قوله اولا اشارة الى قوله او غير مشتملة فيكون القياس مركبا مثل قولنا العالم حادث لانه
متغير والمطوية الغير المشتملة على محمول المط وكل متغير محل للحوادث فينتج العالم محل للحوادث
فنضم اليها كبرى وهي قولنا وكل محل للحوادث حادث فينتج المطلوب ∴ قوله سواء كان بالذات
اي لا يكون اثبات المطلوب للمذكور بواسطة قياس غيره كما في الاحتمال الاول وهو الاشتمال
او بالعرض اي يكون اثبات المطلوب للمذكور بواسطة قياس غيره كما في الاحتمال الثاني قوله
ايجابا اي موجبا لعدم الاتحاد بين المطلوب والايجاب ∴ قوله وذلك اي كون الكبرى المطوية
كبرى الشكل الاول فقط لا غير لانه لما كان الى آخره وحاصله ان الحد الاوسط لما وقع محمولا في
الصغرى احتمل في الكبرى المطوية امران كونه موضوعا فيها فيكون من الاول وكونه محمولا فيها فيكون
من الثاني فلما سقط الثاني في انتاج الموجب لكون الاختلاف شرطا فيه تعين الاول لكن بعد هذا
الوقوع القطعي لما توهم ان جميع الضروب متساوية في الوقوع مع انه خلاف الواقع دفع بقوله
الا انها فقط فيه اشارة الى ان اضافة كبرى الى الشكل الاول لادنى ملابسة من قبيل اضافة صفة
الخاص الى العام او المضاف محذوف اي كبرى ضربي الشكل الاول ∴ قوله سلبا اي سالبا
لعدم الاتحاد بين اسم كان وخبره ∴ قوله ذلك المطلوب اي المطلوب الموصوف بكونه بالذات
او بالعرض على ما مر آنفا ∴ قوله سواء كانت مشتملة الى قوله اولا فعلى الاول بسيط وعلى الثاني
مركب ∴ قوله الا انها اي الكبرى يجب ان تكون كلية ايضا اي كما يجب ان تكون كلية فيما كان
ايجابا اذ كلية الكبرى شرط في الشكل الثاني ايضا اي كما شرط في الشكل الاول ∴ قوله كبرى الشكلين
اي الاول والثاني وانما فسرناه بهذين الخاصين لانه آه وتحصيله ان الحد الاوسط الذي كان
محمولا في الصغرى ان كان موضوعا في الكبرى فالترتيب من الاول او محمولا فيها اي الكبرى ايضا اي
كالصغرى فهو من الثاني ∴ قوله الا انها آه استدراك من قوله وكل واحد منهما ينتج سالبة
كلية واشارة الى الفرق بين الكبريات والى ان الوحدة جنسية لا تنافي الكثرة الذاتية والى
ان الاضافة لادنى ملابسة كما مر آنفا او المضاف مقدر اي كبرى ضروب الشكلين فلنمثل
بالجزئيات اما كبرى ثاني الاول فكقولنا لا شيء من الانسان بصاهل لانه كل انسان ناطق مذكورا
والمطوية ولا شيء من الناطق بصاهل فينتج المطلوب ∴ واما كبرى اول الثاني فمثل لا شيء من
الانسان بصاهل لان كل انسان ناطق مذكورا والمطوية ولا شيء من الصاهل بناطق فينتج

المطلوب واما كبرى ثانى الثانى فنحو قولنا لاشئ من الانسان بصاهل لانه لاشئ من الانسان
بفرس مذكورا والمطوية وكل صاهل فرس فينتج المطلوب واما كبرى رابع الاول فلقولنا بعض
بعض الانسان ليس بصاهل لان بعض الانسان ناطق مذكورا ولاشئ من الناطق بصاهل
مطوية فينتج المطلوب واما كبرى ثالث الثانى فمثل قولنا بعض الانسان ليس بصاهل لان
بعض الانسان ناطق مذكورا ولاشئ من الصاهل بناطق مطوية فينتج المطلوب واما كبرى رابع
الثانى فلقولنا بعض الانسان ليس بفرس لان بعض الانسان ليس بصاهل مذكورا والمطوية
وكل فرس صاهل فينتج المطلوب وهذه الامثلة بناء على كون الكبرى مشتملة على المحكوم به فيكون
القياس بسيطا واما على الغير المشتملة فلنمثل بمثال من ثانى الاول فقس عليه غيره نحو لاشئ من
الانسان بصاهل لان كل انسان ناطق ولاشئ من الناطق بفرس مطوية ينتج لاشئ من
الانسان بفرس فنجعلها صغرى ونضم اليها كبرى اعنى قولنا وكل فرس صاهل فينتج المطلوب
قيل اذا عرفت هذا ففى قول الش وكل واحد منهما ينتج سالبة كلية ما فيه فتامل اقول
وجه النظر ان نتايج الثلث الاخيرة من الصور الست سالبة جزئية فكيف يصح هذا القول
على الوجه الكلى ووجه التامل ان هذا القول بناء على ان الحكم بانتاج سالبة كلية انما هو على
كل واحد من جنسى الاول والثانى لا لكل واحد من الضروب ومن المعلوم ان الحكم على الجنس
لا يوجب الحكم على كل واحد من احاده فافهم وترتيب الاحتمالات بترتيب المذكورات
على ما بين فى المحصورات كما لا يخفى ❊ قوله ثم اعلم ان هذا آه اى احتمال كبرى الشكلين
ليس آه تحقيق مقام ودفع ايراد مقدر وهو ان الكبرى المطوية انما تحتمل لو كانت الصغرى
المذكورة موجبة واما لو كانت سالبة فلا احتمال ح اذ يتعين للثانى وتقرير الجواب ان
ان العبارة مقيدة بقولنا على تقدير المذكورة موجبة بمعونة المقام ولذا قال فالاولى ولم
يقل فالصواب ❊ قوله ح اى حين كون الموضوع محمولا فيه وقوله مطلقا اى سواء كان
موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة جزئية ❊ قوله الا انه يجب ان لا يكون
المطلوب ح آه اى حين عمم المطلوب الى الايجاب والسلب استدراك من مطلق الانتاج
ودفع توهم نشأ من التعميم بانهما ينتجان موجبة كلية قوله وبيان ما ذكره ظاهر لانها الى
قبيل تنبيه اى بيان احتمال وقوع الكبرى المطوية كبرى الثالث والرابع ظاهر ولما توهم
من اضافة الكبرى اليهما ان ذلك الاحتمال كما هو جار بين بعض ضروب الشكلين دون

دون جميعها دفع بقوله الا انها مشيرا الى ان تلك الاضافة لادنى ملابسة من قبيل اضافة
صفة جميع الافراد النوعية الى جنسها والمضاف مقدر كما مر اى كبرى ضروب الثالث والرابع
فلنمثل كلا منها على ما بينه الش رحمه الله تعالى تسهيلا للطلبة وهدية للمهرة اما كبرى اول
الثالث موجبة كلية فلقولنا بعض الحيوان انسان لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان
مطوية فينتج المطلوب واما كبرى ثانيه سالبة كلية فمثل بعض الحيوان ليس بانسان لان
كل فرس حيوان ولاشئ من الفرس بانسان مطوية فينتج المطلوب واما كبرى خامسه
موجبة جزئية فنحو بعض الحيوان ابيض لان كل انسان حيوان وبعض الانسان ابيض
مطوية فينتج المطلوب واما كبرى سادسه سالبة جزئية فمثل بعض الحيوان ليس
بانسان لان الحساس حيوان وبعض الحساس ليس بانسان مطوية فينتج المطلوب
واما كبرى اول الرابع موجبة جزئية فمثل بعض الحيوان انسان لان كل ناطق حيوان
وكل انسان ناطق مطوية فينتج المطلوب واما كبرى ثانيه موجبة جزئية فمثل بعض الحيوان
ابيض لان كل ناطق حيوان وبعض الابيض ناطق مطوية فينتج المطلوب واما كبرى
رابعه سالبة كلية فلقولنا بعض الحيوان ليس بانسان لان كل صاهل حيوان ولاشئ
من الانسان بصاهل مطوية فينتج المطلوب واما كبرى سابعه سالبة جزئية فمثل بعض
الحيوان ليس بانسان لان زنجى حيوان وبعض الانسان ليس بزنجى مطوية فينتج المطلوب
هذه على تقدير ان يكون المقدمة المذكورة وهى الصغرى موجبة كلية واما كبرى ثالث
الثالث موجبة كلية فلقولنا بعض الابيض حيوان لان بعض الانسان ابيض وكل
انسان حيوان مطوية فينتج المطلوب واما كبرى رابعه سالبة كلية فلقولنا بعض الابيض
ليس بحيوان لان بعض الحجر ابيض ولاشئ من الحجر بحيوان مطوية فينتج المطلوب
واما كبرى خامس الرابع سالبة كلية فلقولنا بعض الحيوان ليس بزنجى لان بعض الفرس
حيوان ولاشئ من الزنجى بفرس مطوية فينتج المطلوب هذه اذا كانت المقدمة المذكورة
موجبة جزئية واما كبرى ثالث الرابع موجبة كلية فمثل لاشئ من الانسان بفرس لانه لاشئ
من الصاهل بانسان وكل فرس صاهل مطوية فينتج المطلوب واما كبرى ثامنه موجبة جزئية
فلقولنا بعض الانسان ليس بابيض لانه لاشئ من الفرس بانسان وبعض الابيض فرس
مطوية فينتج المطلوب هذه ان كانت تلك المقدمة سالبة كلية واما كبرى سادس الرابع

فمثل بعض الابيض ليس بناطق لان بعض الحيوان ليس بابيض وكل ناطق حيوان مطوية
فينتج المطلوب هذه ان كانت المقدمة المذكورة سالبة جزئية ❊ قوله ثم انه ربح لو قيد
آه تحقيق مقام ودفع ايراد وهو ان احتمال كون الكبرى المطوية كبرى الشكل الثالث
والرابع على ما ذكره مطلقا ممنوع لانه لا يترتب على تقدير كون المذكورة سالبة وكون المط
كلية بل يتعين ح للرابع والجواب ان القيدين المذكورين مرادان بمعونة الارادة
من شكليهما الشكل المنتج الجامع للشروط ولذا قال اولى ولعل هذا هو المعنى من قوله
تفطن ❊ قوله الظاهر ان يقيد آه اذ لو لم يقيد بغالبا او بما يؤدي مؤداه لكثيرا او راجحا
وظاهرا انتقض القاعدة بمثل ما عرفت من ان المذكورة قد تكون جزئية والمط جزئيات
كقولنا بعض الانسان ابيض لان بعض الناطق ابيض مذكورا وكل انسان ناطق مطويا
وقد تكون المطوية سالبة كلية والمطلوب سالبا كقولنا لا شيء من الانسان بجماد لان
كل حجر جماد مذكورا والمطوية لا شيء من الانسان بحجر اذ لو جعل على ما ذكره لفات في الاول
كلية الكبرى وفي الثاني ايجاب الصغرى والى الاستخراج اشار بقوله تفكر والى الجواب بقوله
الظاهر حيث يمكن الارادة من الصغرى والكبرى اياهما الجامعتين جميع شروطها بمعونة كون
بحثنا من القياس المستخرج من العبارة على ما قال به او يقال القاعدة اكثرية او المراد
الاحتمال الظاهر بقرينة وقوعه في العبارة ❊ قوله تنبيه اي الحكم المعلوم مما سبق من ان
المثال الاول اذا كانت المطوية كل انسان ناطق فلو رتب من الاول على ما ذكره المص لفات
كلية الكبرى ولو رتب على عكسه لصار من الرابع مع انتفاء شرطه ايضا وهو اذا كانت الصغرى
موجبة جزئية يجب في الكبرى ان تكون سالبة كلية واما اذا كانت المطوية كل ناطق انسان
فرتب بعكس ما ذكره بجعل المذكورة صغرى والمطوية كبرى من ثالث الثالث هكذا بعض الناطق
ابيض وكل ناطق انسان فينتج بعض الابيض انسان فينعكس الى بعض الانسان ابيض
واما المثال الثاني فلا يمكن من الاول لما مر ولا من الثاني وهو ظاهر ولا من الرابع اذ لو
رتب منه على عكس ما قال هكذا كل حجر جماد ولا شيء من الانسان بحجر فينتج بعض الجماد ليس
بانسان وهي اعم من عكس المطلوب فلا تقريب والى هذا اشار بقوله وان امكن الترتيب
حيث ان الوصلية تستعمل في محل يكون نقيض الشرط اليق الى الجزاء ❊ قوله فيكون الصغرى
المطوية مطلقا اي سواء كانت موجبة كلية او موجبة جزئية صغرى للشكل الثالث مطلقا

مطلقا اي باي ضروب كان ❊ قوله وذلك اي كون المطوية صغرى لو كان الحد
المذكور موضوعا في الصغرى ايضا ظاهر الا انه آه استدراك من عموم الصغرى موجبة
كلية او جزئية فلنورد الامثلة اما صغرى اول الثالث موجبة كلية فكقولنا بعض الحيوان
انسان لان كل ناطق انسان مذكورا والمطوية وكل ناطق حيوان فينتج المطلوب واما صغرى
ثالثه موجبة جزئية فمثل بعض الابيض حيوان لان كل انسان حيوان مذكورا والمطوية
بعض الانسان ابيض فينتج المطلوب هذا ان كانت المقدمة المذكورة وهي الكبرى موجبة
كلية واما صغرى ثانيه موجبة كلية فكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان لانه لا شيء من الفرس
بانسان مذكورا والمطوية وكل فرس حيوان فينتج المطلوب واما صغرى رابعه موجبة جزئية
فنحو بعض الابيض ليس بحيوان لانه لا شيء من الحجر بحيوان مذكورا والمطوية وبعض الحجر
ابيض فينتج المطلوب هذا اذا كانت المذكورة سالبة كلية واما صغرى خامسه موجبة
كلية فكقولنا بعض الحيوان ابيض لان بعض الانسان ابيض مذكورا والمطوية وكل
انسان حيوان فينتج المطلوب هذا ان كانت تلك المقدمة موجبة جزئية واما صغرى
سادسه موجبة كلية فمثل بعض الحيوان ليس بانسان لان بعض الحساس ليس بانسان
مذكورا والمطوية وكل حساس حيوان هذا ان كانت تلك المقدمة سالبة جزئية ❊ قوله
ثم ان الانسب اشارة الى دفع ايراد على عادته كما مر تدبر وقوله الاحرى كذلك اشارة
الى ما قلناه تفطن فتح الله عليك ❊ قوله ثم الصغرى آه فلنمثل ايضا اما صغرى اول
الاول موجبة كلية فكقولنا العالم حادث لان كل متغير حادث مذكورا والمطوية والعالم
متغير فينتج المطلوب واما صغرى ثالثه موجبة جزئية فمثل بعض الحيوان انسان لان كل ناطق
انسان مذكورا والمطوية وبعض الحيوان ناطق فينتج المطلوب ان كانت المذكورة موجبة
كلية واما صغرى ثانيه موجبة كلية فكقولنا لا شيء من الانسان بحجر لانه لا شيء من الحيوان
بحجر مذكورا والمطوية وكل انسان حيوان فينتج المطلوب واما صغرى رابعه موجبة جزئية
فمثل بعض الحيوان ليس بحجر لانه لا شيء من الناطق بحجر مذكورا والمطوية وبعض الحيوان ناطق
فينتج المطلوب ان كانت المذكورة سالبة ❊ قوله فيكون الصغرى المطوية مطلقا ❊ اي
سواء كانت موجبة كلية او جزئية وسالبة كلية او جزئية ❊ قوله اللائق آه اشارة
ايضا بطريق التفنن الى الجواب نقض بان كون الصغرى المطوية صغرى الثاني لا يترتب

على ما بان المص كيف وكلية الكبرى شرط فيه والجواب بان المراد بالصغرى والكبرى هنا
الجامعتان للشرائط بقرينة ان كلامنا في القياس المستنبط من العبارة ولامكان
الجواب قال اللايق ؛ قوله ان الصغرى آه فلنذكر الامثلة اما صغرى اول الثاني
موجبة كلية فكقولنا لا شيء من الانسان بحجر لانه لا شيء من الحجر بحيوان مذكورا
والمطوية وكل انسان حيوان فينتج المطلوب واما صغرى ثالثه موجبة جزئية فمثل
بعض الحيوان ليس بفرس لانه لا شيء من الفرس بناطق مذكورا والمطوية بعض الحيوان
ناطق فينتج المطلوب ان كانت المقدمة المذكورة سالبة كلية واما صغرى ثانيه
سالبة كلية فكقولنا لا شيء من الانسان بفرس لان كل فرس صاهل مذكورا والمطوية
ولا شيء من الانسان بصاهل فينتج المطلوب واما صغرى رابعه سالبة جزئية فكقولنا
بعض الحيوان ليس بفرس لان كل فرس صاهل مذكورا والمطوية وبعض الحيوان ليس
بصاهل فينتج المطلوب ان كانت المقدمة المذكورة موجبة كلية ؛ قوله فنقول ان
الصغرى ح اي اذا كان الصغرى المطوية التي يكون الحد الاوسط موضوعا فيها صغرى
الرابع فنقول ان الصغرى حين كونه صغرية اما صغرى اول الرابع موجبة كلية فكقولنا
بعض الحيوان انسان لان كل انسان ناطق مذكورا والمطوية وكل ناطق حيوان فينتج
المطلوب واما صغرى ثالثه سالبة كلية فمثل لا شيء من الانسان بفرس لان كل فرس صاهل مذكورا
والمطوية ولا شيء من الصاهل بانسان فينتج المطلوب واما صغرى سادسه سالبة كلية
فمثل بعض الابيض ليس بانسان لان كل انسان حيوان مذكورا والمطوية وبعض الحيوان
ليس بابيض فينتج المطلوب بهذه الثلث على تقدير كون المقدمة المذكورة موجبة كلية
واما صغرى ثامنه موجبة كلية فكقولنا بعض الحيوان ابيض لان بعض الابيض ناطق مذكورا
والمطوية وكل ناطق حيوان فينتج المطلوب واما صغرى ثامنه سالبة كلية فمثل بعض الفرس
ليس بابيض لان بعض الابيض ناطق مذكورا والمطوية وكل ناطق حيوان فينتج المطلوب
هذان على تقدير كون المذكورة موجبة جزئية واما صغرى رابعه موجبة كلية فكقولنا بعض
الحيوان ليس بانسان لانه لا شيء من الانسان بحمار مذكورا والمطوية وكل حمار حيوان
فينتج المطلوب واما صغرى خامسه موجبة جزئية فمثل بعض الابيض ليس بناطق لانه لا شيء
من الناطق بفرس مذكورا والمطوية بعض الفرس ابيض فينتج المطلوب هذان اذا كانت

اذا كانت المذكورة سالبة كلية واما صغرى سابعه موجبة كلية فكقولنا بعض
الحيوان ليس بابيض لان بعض الابيض ناطق مذكورا والمطوية وكل ناطق حيوان
فينتج المطلوب هذا اذا كانت المذكورة سالبة جزئية فاياك ايها الطالب وان
احال الشارح استخراج الامثلة عليك من نفسك تنبيها على ان اللايق لصاحب
الذكاء وشدة القوى ان يكتفي بالاستخراج حتى يحصل له ملكة قوية بها يستنبط القياس
من العبارة متى شاء لكن مثلنا في كل مقام ليتضح المرام حتى يحوي الكلام وتسهيلا
للطلبة وتحفة للمهرة وليس مرادنا الحصر عليك فعليك باستخراجها ليلا طويلا بكرة
واصيلا فتح الله تعالى عليك ؛ قوله اي ترديد الصغرى آه اشارة الى ان المص عبر
بهذا الموضوع للمشار اليه القريب اشارة اليه واطلق الترديد على الاحتمال العارض
للمقدمة اعني كونها صغرى الثاني والرابع تنبيها على ان هذا الاحتمال من العوارض
الاعتبارية النفس الامرية لا يمكن اجتماعها في المقدمة في زمان واحد واعتبار واحد
قالوا والواصلة الداخلة عليه بمعنى او الفاصلة حتى يجوز ادخال حرف الترديد عليه
اعتبارا لهذا المعنى تدبر ؛ قوله وكذا اشترط في الرابع في الجملة اذ الاولان منه ينتجان موجبتان
جزئيتان وثالثه ينتج سالبة كلية والبواقي كلها ينتج سالبة جزئية ولذا قال في الجملة
قوله فيختص في الرابع هكذا في بعض النسخ الاولى بالرابع لاقتضاء الاختصاص له
قوله ولما كان آه ربما السباق للسياق وجاز لكون قوله هذا اه جوابا لسؤال مقدر
فيكون بينه وبين ما قبله كمال الاتصال فترك العطف وقوله الذي ذكر صفة الاقتراني وعسى
جواب لما وقوله فقال اي قال مريد الجواب هذا اي حال آه تغير باعتبار الخبر ؛ قوله اي
العرفي بناء على انهم اصطلحوا اعلم ان القياس الاقتراني انه تركب من الحمليات المحضة فحملي
وان لم يتركب منها بل تركب من الشرطيات الصرفة او بالشرطيات والحمليات فشرطي اما تسميته
الاول بالشرطي فظاهر واما الثاني فمن قبيل تسمية الكل باسم الجزء الاعظم والحملي قسم واحد
والشرطي خمسة اقسام ومبنى التغير بهذا الاصطلاح وقوله على اطلاق متعلق باصطلحوا
وعلى المركب باطلاق وقوله وعلى اطلاق آه معطوف على اطلاق وعلى ما لا يتركب متعلق
باطلاق ايضا ؛ قوله مع ان الحال آه يعني لو سلم ان تغير الحمليات بالحمليات الصرفة لو لم يكن
مبنيا على هذا الاصطلاح فاراد بها لانه اذ المبين ليس الا حال المركب من الحمليات الصرفة وقوله

آنفا اى قوله بقولنا وان كان الاول فلا يخلو آه وقوله اشارة اليها اى السؤال
والجواب * قوله وان يكون بالعكس اى ويحتمل ان يكون الاول اشارة الى استخراج
تفصيل الضروب والثانى اشارة اليها آه الاوجه ان يكون الاول اشارة الى استخراج
تفصيل الضروب والثانى الى استخراج الامثلة اذ حينئذ يظهر عطف قوله ويعلم منه
على قوله بهذا آه بطريق عطف المعلول على علته فالمعنى تأمل استخراج تفصيل الضروب
فعقيب هذا تدبر استخراج الامثلة حتى يعلم منه حال الاقترانى هذا هو الملايم فى هذا
المقام والعلم عند الله الملك العلام انه ولى كل مفضل ومنعام * قوله ولا يخفى انه
لا يعلم آه دفع ايراد نشأ من اطلاق الشرطيات على عمومه بناء على ذلك الاصطلاح
بانه لا يصح قوله ويعلم منه لانه لا يعلم منه احوال الاقسام الاربعة من الخمسة سوى
المركب من المتصلتين وتقرير الدفع انا لا نم عدم الصحة كيف والمراد من الاقترانى انما
هو المركب من الشرطيات المتصلات لا غير لتبادره عند الاطلاق وظهور تحقق العلم
بالمقايسة ثم اعلم ان القياس الاقترانى المركب من الشرطيات الصرفة وان اشار الشارح
الى استخراجه فى اثناء الحمليات اجمالا لكن فلنفصل بالقياس على الحمليات ولنمثل بامثلة
لتتقرر القواعد وتتم الفوائد فنقول وبالله التوفيق اذا طوى احدى مقدمتى الاقترانى المركب
من الشرطيات فالمذكورة ان كانت مشتملة لمقدم المطلوب فهى صغرى والكبرى مطوية سواء
كان ذلك المقدم مقدما للصغرى او تاليا لها مثلا اذا قلنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لو قدرنا الكبرى بقولنا وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة فيكون ضربا اولا
من الشكل الاول فقط لكون الحد الاوسط تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى وح يكون
الصغرى مشتملة لمقدم المطلوب بان يكون مقدمه مقدما لها لو كان المطلوب ايجابا وان
كان سلبا فيحتمل ان يكون الكبرى المطوية كبرى الشكلين اى الاول والثانى لانا اذا قلنا
ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود لانه ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود مذكورة لو قدرنا الكبرى بقولنا وليس البتة ان كان النهار موجودا فالليل موجود
فيكون من ثانى الاول ايضا لتلك العلة ولو قدرناها بقولنا وليس البتة ان كان الليل
موجودا فالنهار موجود فيكون من اول الثانى لكون الحد المذكور تاليا فيهما هذا اذا كان
مقدم المطلوب مقدما للصغرى واما اذا كان تاليا لمقدم الصغرى فيحتمل ان يكون

ان يكون الكبرى المطوية كبرى الثالث والرابع لانا اذا قلنا قد يكون اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لانه كلما كان العالم مضيئا كانت الشمس طالعة مذكورة لو قدرنا
الكبرى بان قلنا ولما كان العالم مضيئا فالنهار موجود فيكون من اول الثالث لكون
الحد المذكور مقدما فيهما معا ولو قدرناها بان قلنا ولما كان النهار موجودا فالعالم مضيئ
فيكون من اول الرابع لكون الحد المذكور مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى بهذه الاشكال
الاربعة اذا كانت الصغرى مشتملة لمقدم المطلوب سواء كان مقدما للصغرى او تاليا لها
كما مر واما ان كانت المقدمة المذكورة مشتملة لتالى المطلوب فالمذكورة كبرى والصغرى مطوية
سواء كان ذلك التالى تاليا فى المقدمة المذكورة او مقدما فيها فان كان تاليا فيها مثلا اذا
قلنا قد يكون ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيئ لانه كلما كان النهار موجودا فالعالم
مضيئ لو قدرنا الصغرى بان قلنا وكلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة فيكون من
اول الثالث لوجود شرطه ولو قدرناها بان قلنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا فيكون من ثالث الاول لوجود شرطه وان كان ذلك التالى مقدما فى
المقدمة المذكورة مثلا اذا قلنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود لانه
ليس البتة لما كان الليل موجودا فالعالم مضيئ لو قدرنا الصغرى بقولنا قد يكون اذا كانت
الشمس طالعة فالعالم مضيئ فيكون من ثالث الثانى لوجود شرطه ولو قدرناها بقولنا لما كان
العالم مضيئا كانت الشمس طالعة فيكون من رابع الرابع لوجود شرطه لكن فيه التزديد لو
كان المطلوب سلبا واما لو كان ايجابا فيختص بالرابع كما اذا قلنا قد يكون اذا كان العالم
مضيئا كان النهار موجودا لانه لما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة لو قدرناها بقولنا
لما كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئا فيكون من اول الرابع فاحفظ هذا فعليك
باستخراج باقى الامثلة من ضروب الاشكال الاربعة * قوله ادنى مسكة يقال فيه مسكة
من خير بالعلم اى بقية كذا فى المختار يعنى البضاعة القليلة والاستخراج الضعيف * قوله بل
يكون فى احديهما اى فى الصغرى والكبرى جزء تاما وفى الاخرى منهما متعلقا بالتعلق الارتباطى
بجزء غير مكرر على ما سيقول به الش سواء كان بالوصفية او بالاضافة او بالجار والمجرور والاستثناء
سيأتى من الش وما قربناه * قوله والا فالقياس باعتبار التغير اى وان لم يتغير كذا
يلزم ان يكون القياس الغير المتعارف بعين ذلك الكون مع انه اسم لهيئة التأليف وكذا

الكلام في نظائره اي تعريفات غير متعارف سائر الاشكال مفسر بكذا ٭ قوله والمراد
بالتعلق جواب عن نقضين الاول بان هذا التعريف لا يشمل ما ذكره والثاني بانه يلزم
فيه انتفاء التكرر مع انه شرط فيه وحاصل الجواب منع في الاول عدم الشمول وفي الثاني
لزوم عدم التكرر بحمل التعلق على اللغوي اعني الارتباط دون الاصطلاحي النحوي اعني
الجار والمجرور فيشمل ما كان بالوصفية نحو كل انسان حيوان ناطق وكل ناطق جسم ينتج
كل انسان حيوان جسم وبالاضافة نحو كل انسان بعض الحيوان وكل حيوان جسم ينتج
كل انسان بعض الجسم وبالجار والمجرور نحو زيد في البيت والبيت في الدار ينتج زيد في
الدار ٭ قوله وكذا الكلام في نظائره اي في تعريفاتها الآتية ٭ قوله سوى المعرف اي
غير متعارف الاول ٭ قوله الذي كان بعكس ما ذكره يعني بان يكون متعلق موضوع
الكبرى محمولا في الصغرى بالشرط المذكور نحو الشمس معرفة وصاحب المعرفة عزيز ينتج صاحب
عزيز فان قلت قد اخذ في النتيجة ما عدا الاصغر والاكبر وتوابعهما وهو الضمير المضاف اليه
للصاحب قلت هذا الضمير ضمير الاصغر مع ان المآل صاحب الشمس عزيز ٭ قوله لا يقال
اما معارضة تقديرية او نقض شبيهي بشهادة الاستحالة على الدعوى الضمنية او منع
مجاز لغويا بالنسبة والجواب على الاول والثاني منع الصغرى وعلى الثالث ابطال
السند والتقرير غير خفي على زكي فعلم من هذا الجواب ان قياس المساوات ما يتركب
من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر باتحاد المحمولين كما في المثال المذكور
لكن لا يستلزم لذاته بل بواسطة المقدمة الاجنبية التي هي غير لازمة لاحدى مقدمتي القياس
وهي كل مساو للمساوي للشيء مساو لذلك الشيء هنا ولو كان الاستلزام لذاته اي
بلا احتياج الى تلك المقدمة لكان منتجا دائما وليس كذلك لانا لو جعلنا بدل المساوي
المباين او النصف لم يلزم النتيجة كقولنا آ مباين لب وب مباين لج لم يلزم منه ان آ
مباين لج لان مباين المباين للشيء لا يجب ان يكون مباينا له كما في قولنا الانسان مباين
للفرس والفرس مباين للناطق فلا يلزم الانسان مباين للناطق لعدم صدق تلك المقدمة
وكقولنا آ نصف لب وب نصف لج فلا يلزم منه ان آ نصف لج لان نصف النصف
للشيء لا يكون نصفه بل ربعه كما في قولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة
فلا يلزم الواحد نصف الاربعة لانه ربعه فعلم ان تلك المقدمة ان كانت صادقة ينتج

ينتج بواسطتها وان كانت كاذبة فلا فاحفظ ٭ قوله اي ناشئ عن الغفلة اشار
الى ان الغفلة سبب عن المقول فيكون مجازا مرسلا بذكر السبب وارادة المسبب
ويحتمل ان يكون من قبيل رجل عدل بل لافادة المبالغة كان اولى ٭ قوله
اي مغفول فيه اراد انه ح فعول بمعنى مفعول فيكون ح حقيقة ٭ قوله والمراد
بالاجنبية لما وصف تلك المقدمة بالاجنبية توهم الوهم المذكور فدفعه بقوله والمراد
وقوله لانها اي تلك المقدمة علة للنفي وحاصله هذا المعنى الموهوم لا يراد لانه لو اريد
لما كانت قضية موضوعها محمول قضية وهي الصغرى لازمة له اي للقياس لذاته ومحمولها
محمول المطلوب لكن كانت كذلك فثبت انه لا يراد وايده بالحاشية المنقولة بانها
واقعة على طريق التمثيل وفرد من افرادها اشار اليه بقوله يعني مثلا والا اه اي وان لم
يقصد الخصوص يلزم ان يكون تلك المقدمة ما ذكره في جميع المواد لكن اللازم باطل فالملزوم
مثله فثبت انه قصد الخصوص ومعلوم ان الموضوع الذي كان محمول الصغرى معتبر فيه
قوله اي انتاجه يعني لابد من تلك المقدمة في انتاجه لا في تركيبه ٭ قوله يعني لا ينتج اعلم
ان الفرق بين قياس المساوات وغير المتعارف على ما استفدناه من المتن والشرح من
وجوه ثلثة الاول ان قياس المساوات شرط فيه اتحاد المحمولين وغير المتعارف شرط
فيه اختلاف المحمولين فنقول بهذا الوجه في مقام الفرق لا شيء من قياس المساوات بغير
متعارف لانه قياس شرط فيه اتحاد المحمولين ولا شيء من قياس شرط فيه ذلك بغير متعارف
فينتج المطلوب والثاني ان قياس المساوات لابد في انتاجه من مقدمة اجنبية وغير
المتعارف لا يلزم تلك المقدمة لكونه منتجا لذاته فنقول بهذا الوجه في بيان التمييز ايضا
قياس المساوات مغاير لغير متعارف لانه قياس يلزم في انتاجه من مقدمة اجنبية وكل
قياس هذا شانه فهو مغاير لغير متعارف فينتج المطلوب والثالث ان قياس المساوات
ينتج تارة واخرى لا ينتج لانه ان صدق تلك المقدمة كلية ينتج وان لم تصدق لم ينتج وغير
المتعارف ينتج دائما لكونه منتجا لذاته فنقول بهذا الوجه في بيان الكشف ايضا قياس
المساوات مغاير لغير متعارف لانه قياس ينتج تارة واخرى لا ينتج وما هو شانه كذا فهو
مغاير له فينتج المطلوب اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلانه قياس ان صدق تلك
المقدمة كلية ينتج وان لم تصدق كذلك لم ينتج وما هو شانه كذا فهو ينتج تارة واخرى

بخلاف الغير المتعارف

بخلاف الغير المتعارف

لا ينتج فينتج المطلوب ❊ قوله كذا قرروا آه وخلاصته انه لا ينتج لذاته وما لا ينتج لذاته ينتج
بواسطة المقدمة الاجنبية ان صدقت كلية ولا ينتج ان لم تصدق وما بحوث انه كذلك
لا ينتج دائما فينتج الم‍ط وخلاصة الشبهة ان اريد بقولك لا ينتج ان لم تصدق انه لا ينتج نتيجة
اصلا بمعنى السلب الكلي فهو ممنوع كيف وكل مواده يستلزم قولا مغايرا للقياس باسقاط
الحد الاوسط مع كونه صادقا والالزم استلزام الصادق الكاذب ولو كان تلك المادة
المستلزمة ما عدوها من مواد لا ينتج اصلا كقولنا الواحد آه وان اريد انه لا ينتج لذاته
مطلوبا اصلا فهو مسلم لكنه غير مفيد لك لانا لا نم ح قولك ينتج بواسطتها فقط ان صدقت
كلية كيف ولا يكفي تلك المقدمة ح في انتاجه ايا ها بل لا بد فيه من ضم قياس آخر اليه بهو
المركب آه كما في قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك ينتج الانسان
مساو للمساوي للضاحك فنجعل هذه النتيجة صغرى ونضم اليها كبرى قولنا والمساوي
للمساوي للضاحك مساو للضاحك فينتج الانسان مساو للضاحك ❊ قوله
من المواد لا ينتج اصلا الاولى من مواد لا ينتج لان المعرفة لا يوصف بجملة لكنها في قوة النكرة
الا ان يجوز اللام للعهد الذهني كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ❊ قوله على انه لا فرق علاوة
سر بارية ترقي من المنع الى النقض بانه لما لم يكن فرقا بين القياسين في الانتاج لذاته فاخراج
احدهما من القياس بدون الآخر تحكم باطل كيف وانهم صرحوا خروج قياس المساوات ولم
يتعرضوا الغيره من الاقيسة المجهولة جزء بل عدوه من افراد القياس وفي بعض النسخ وقع لا
فرق بين قياس المساوات وقياس من الاقيسة المركبة في الانتاج لذاته آه فهذه النسخة اولى
بل الصواب لقوله في الانتاج لذاته لكن قوله فيما بعد ولم يتعرضوا لغيره من الاقيسة المجهولة جزء آه
يصوب نسخة الاخرى فافهم ❊ قوله يعني لا يجب اراد به ان قول المص بخلاف الغير المتعارف
بقرينة مقابلة يؤيد هذا المعنى فيفرع عليه دفع الايراد الذي نشا من حمل المخالفة على المخالفة
الكاملة وهي تقتضي عدم الاحتياج الى تلك المقدمة مع انه قد ينتج بها فتأمل فقوله لان
نفي الوجوب فيه للنفي ❊ قوله فتدبر لعل وجه التدبر انه ان اريد بقوله قد ينتج بواسطة المقدمة
الاجنبية قد يحتاج في انتاجه اليها فيتحقق الوجوب وان كان بالنسبة الى البعض وان اريد به
قد يصادف انتاجه ايا ها فلا اختصاص لكل من قياس المساوات وغير المتعارف بهذا الحكم
بل يوجد في انواع الاقيسة ويمكن ان يجاب عنه باختيار الشق الثاني ودفع المحذور بانه لا كلام

لا كلام في الاختصاص بل الكلام في الفرق بين القياسين المذكورين وهو حاصل
بهذا القدر ❊ قوله دفع لما عسى يعني ان في التعبير من الزلي بالمتبع جوابا بطريق
التعريض كانه قال ان المعترض انما اورده بانه اصطلاح جديد لعدم تتبعه كيف وعدم
العلم لا يوجب عدم الوجود ❊ وقوله هذا اي خذ هذا ❊ قوله يعني يشترط مثل الشرط المذكور آه
الظاهر ان اللام الداخل على الشرط المذكور للعهد الخارجي لسبقه فعلى هذا يلزم كون المعتبر
هنا عين الشرط المذكور وهو فاسد فصرف الشارح عن ظاهره وفسره بمعنى على ان يكون الكلام
محمولا على التشبيه فيكون الاسناد مجازيا او على حذف المضاف فيكون مجازا حذفيا
قوله ولقائل ان يقول اه هذا ابتناء على ما مر من ان الشرط المذكور انما زيد للاحتراز عن
قياس مساوات وذلك الشكل وههنا لم يوجد المحترز عنه حتى يحتاج الى ذلك القيد والجواب
بمنع عدم الوجود مستندا بان اختصاصه ❊ قوله بالاول اما مبني على انه تعريف لما هو
الكثري او على معيارية الشكل الاول ورجوع البقية اليه فلا يقتضي الخصوص بالاول
ولما كان هذا مبنيا على تجويز التعريف بالاخص مع ان المساوات شرط بين الحد
والمحدود وعند المختار اشار الى ضعف الجواب بتصديره بالامكان فقال ويمكن آه
قوله وكذا الكلام اي السؤال والجواب في نظيره من غير متعارف الثالث والرابع
من الجانبين اي من السائل والمجيب ❊ قال المص وان كان كل منهما غير متعارف
دفع توهم نشا من كون كل منهما مسمى بهذا الاسم انه غير مشهور وهو بيان في الكثرة فكانه
قال مجيبا عنه ان الكثرة محمولة الى الذاتية فيهما فهي لا تنافي القلة الاضافية بالنسبة الى
المتعارف او الكثرة اضافية فيهما بالنسبة الى غير متعارف الثالث والرابع والقلة كا
كانت اضافية بالنسبة الى المتعارف فلا منافاة ❊ قوله اقام لازم النتيجة مقامها و
وهو عكس النتيجة الذي هو بعينه بقوله بعض المساوي لا آه ❊ قوله فيه ما مر من المسامحة
اي اقامة لازم النتيجة وهو عكسها مقامها وهو ايضا بعض المساوي لا آه ❊ قوله
لم تعثر من العثر في المختار يقال عثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل ❊ قوله انما يستعمل
فيما ان كان نقيض مدخولها اولى مثلا اذا قلنا زيد سخي ولو كان فقيرا فاذا لم يكن
فقيرا فيكون سخاوته ثابتا بالاولوية وههنا ليس كذلك لانه اذا لم يطلع على وقوع الرابع
فلا يكون عدم اطلاعه على وقوع الثالث اولى واما على ما قال الشارح اللف فيكون من قبيل

لما قرروه في العربية حيث كان الحاصل اذا اطلع على وقوع الثالث
فيه فيكون الاطلاع على وقوع الرابع فيه بطريق الاولى كما لا يخفى على من له
الذكاء ※ قوله وعجز ذلك كما في الشكل الاول ايضا كقولنا كل رسول افضل
من الولي ولا شئ من الولي بفاسق فانه لا ينتج كلية ولا جزئية بهذا مثال لعجز ذلك
وقيل فيه نظر لان عدم انتاجه باخذ الحمل في النتيجة من الصغرى وهو فاسد جدا
بل الصواب اخذ الحمل بين جزء الصغرى وبين جزء الكبرى وح ينتج فاحفظ اه
انتهى اقول هذا مدفوع بان الكلام على اسلوب النظم وما قال به ذلك
القائل فخارج عنه والا القائل لكل واحد ما قال على كل مقال وانما المقبول هو
المطابق لمقتضى الحال ※ قوله ولذلك اي للتفصيل المذكور بعد قوله اعلم آه اه
لم يعتبروه اي القوم ويشعره تسميته بالعجز المتعارف وان وقع في كلامهم
احيانا بحسب العبارة وليكن آخر الكلام لتحشية الشرح في هذا المقام
حمد الله الملك العلام على ما يسر لنا حسن الختام ووفق لنا نظم الترتيب والاتمام
انه ولي لكل مفضل وانعام وصلاة على النبي عليه السلام الذي اصطفيناه
حبيبا وسيد الانام ورحمة للعالمين ورسالته الاختتام هو الشفيع المطلق
على ما جرى به الاقلام والمشفع يوم الحشر الذي ذل فيه الاقدام وعلى آله واصحابه
الكرام المهديين الهمام وابنائه الذين في الدين
القوام

حاشية على شرح القياس الموسوية
للبركوي شاكر افندي سلمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي برأ الانسان واكرمه بالمنطق والميزان والصلوة على محمد الذي
هو حجة وبرهان وعلى آله واصحابه الذين هم دلائل الى الجنان ووسائل الاهتداء
بتعريفهم الى المطويات من الفرقان اما بعد فيقول الفقير الى الطاف ربه المنان
احمد الشاكر بن مصطفى البركوي صانهما الله من النيران فلما اردت ان ادرس

العبد الافقر
نسخ

او درس الارضروم الرومي للرسالة الموسوية بالحاح الاخوان ولم اعثر على حاشية
لتكشف مغلقاتها على قدر الامكان كي تحتوي على الصواب وتروي حالة العطاش
في البيان حتى وجدت عدمها مع احتياج الشرح اليها لصغر حجمه وكثرة نفعه ونجاة
العطشان فقد التقيت في بيان الفاظه ومعانيه بما فتح الله علي مما القي الي
الخلان ومما حرصت التقييد على الاطراف لئلا تزيله النسيان ثم التمسوا مني
بعض المشتغلين بمذاكرته لدي ان اجمعها في قليل من الزمان فجمعتها على مسؤلهم
في عدة من الايام بمقدار نشاط الازمان لكن ارجوا من هؤلاء الاخوان
ان يصلحوا اغلاقي بالقلم دون الاكتفاء باللسان اذ الجبلة على السهو مع واني
في اساليب العربية وعجزي في التفكر بالامعان ومن الله تعالى خاصة ان يجعلها
ذريعة الى الرحمة والغفران وهو المستعان وعليه التكلان قوله نحمدك آه
آثر الجملة الفعلية على الاسمية لافادة التجدد والاستمرار في التجديد دون الدوام اه
اذ الاسمية تفيد الدوام فلا يحصل بها المرام وهو اظهار العجز في المقام واما اختيار صيغة
التكلم مع الغير فللاشارة الى ان الحمد في ذاته امر عظيم يحتاج الى الاستعانة من الغير واما
ترجيح الخطاب على لفظة الله فليكون الحمد على وجه الاحسان كقوله عليه السلام الاحسان
ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك او للتنبيه على قرب الله تعالى
كقوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وفيه نكات اخر تركناها لشيوعها في امثال
هذه التعبيرات فليطلب من المفصلات قوله فضلنا آه اي رجحنا وشرفنا على سائر
الحيوانات باكرام النطق الباطني لا سيما الظاهري الفصيح عما في الفؤاد فيكون الشارح
رحمه الله حامدا له تعالى بكلا معنييه اي لغة وعرفا وشاكرا باللغوي فقط لوصول هذه
الى الشارح او نعمة التفضيل بهذا المعنى عامة لجميع افراد الانسان بخلاف النعمة في الفقرة
الثانية كما يفيده قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان وقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم
وغيره من الآيات المفيدة للعموم والمناسب بالنطق الفصيح على ما هو المشروح ليتضح براعة
الاستهلال في الاول ويتضح السجع في الثاني فيكون اوفق لما هو الملتزم عند الشراح
في كل آخر وافتتاح ويمكن حمل الفصيح على المعنى المصطلح عند ارباب المعاني الا انه
لا يبقى العموم في الفقرة الاولى كما لا عموم في الثانية فعلى هذا يكون ذلك البيان خاليا

عن الفائدة المشهورة وهي التعميم او لان التخصيص ثابتا ليكون في نفس السامع
ثابتا وعلى كل من المعنيين ولو كان الاخر بعيدا ليكون محمودا عليه اي علة الحمد واما
تصوير تلك العلة المستفادة من ترتب الحمد عليه بناء على قاعدة ان ترتب الحكم على
المشتق يشعر بعلية مأخذ الاشتقاق للحكم المترتب فهكذا الله مستحق للحمد لانه تعالى
فضلنا بالمنطق الفصيح وكل من شانه كذا فمستحق له فالله مستحق له وقس عليه امثاله
ثم لا يخفى عليك ما في قوله بالفكر والتسهيل والتيسير والاقيسة والبراهين
والدلائل والتصديق من براعة الاستهلال وهي كون الابتداء مناسبا لما هو
المقصود من المبتدا وكذا لا يخفى ما في قوله ونتشكر من التصريح لما علم ضمنا قوله
الكليم اي العارف بآداب البحث في الكلام والمتكلم على نهج انيق في استحقاق المرام
ثم لا يخفى ما فيه من لطافة الايهام قوله البهلواني اي المنسوب الى البهلوان وهي
طائفة من اهل الحمام في جانب قيصر الروم قوله الحفيرة صفة للطراق تنبا ويل
الجماعة قوله الهموم عطف تفسير لسابقه وكذا قوله الغموم والمراد من الاول
ما يعرض الانسان من نفسه ومن الثاني من غيرها فلا يلزم التكرار فيكون تأسيسا
بهذا الاعتبار قوله ان يلهم اي ان يلقي في روعنا الطريق المستقيم بطريق
الفيض من الفياض المطلق تعالى بلا تجشم الاستفاضة قوله ويجعله اي ان
يجعل الله تعالى شرحي هذا ملتقفا ومرغوبا عند المستفيدين اي عند الطالبين منه
الفائدة قوله ومنهم عطف على من الله اي ارجوا منهم ان يبسطوا العذر من طرفي
في موضع يليق فيه العذر قوله رحمة الله عليه جملة اسمية دعائية خبرية لفظا انشائية
معنى معترضة بين القول والمقول قال المص بسم الله الرحمن الرحيم اقول جريا
على مسلك الرسالة ان قضية البسملة على تقدير الاطلاق اما مخصوصة واما محصورة
على الاختلاف في الاضافة من كونها للعهد او الاستغراق وعلى تقدير الجهة اما
دائمة او مطلقة عامة فحاصل الاول الاسم المعهود له تعالى ابتدي به دائما او بالفعل
وحاصل الثاني كل اسم الله تعالى ابتدي به باحدهما كذلك فقضية البسملة تكون
كبرى ونضم اليها الصغرى سهلة الحصول فنقول هكذا الله اسم الله وكل اسم الله
ابتدي به فالله ابتدي به اي ابتدائي به واجب وصغراه نظرية تثبت بالصفة

بالصفة الاولى وتصويره هكذا الله اسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعمة الآخرة
وكل اسم من فاض منه هاتان النعمتان اسم الله تعالى وايضا كبرى ذلك القياس
نظرية تثبت بالصفة الثانية والتصوير هكذا وكل اسم من فاض منه هاتان النعمتان
اسم من فاض منه نعيم الآخرة خاصة بالايجاد وكل اسم من فاض منه نعيم الآخرة
خاصة بالايجاد اسم الله تعالى فثبت المطلوب من الشكل الاول للاقتراني الحملي
وهو الله اسم الله تعالى فاحفظ فان بعض العلماء قد قرروه على خلاف ما بيناه
مع انه خلاف الظاهر اذ لا يساعده الاختلاف في تلك الاضافة تأمل تشكل
قوله البسملة مقيد آه جواب عن سؤال المعارضة ههنا بان يقال هذه الرسالة
ليست بتام شرعا لترك الحمد فيها وتقرير الجواب ان اراد من الترك الترك الاعم
فلا نم الصغرى وان اراد الترك في العبارة فهي مسلمة ولكن الكبرى ممنوعة
والسند فيهما انما يصح ما ذكرته لو لم يكن اداء الحمد واقعا على سبيل الاشارة دون
دون العبارة لكنه وقع بالاشارة فقط لان الحمد في الحقيقة اي في نفس الامر
الوصف بالجميل على جهة التعظيم وقد وصف المص ذات واجب الوجود في البسملة
على وجه التعظيم بالرحمانية والرحيمية اللتين هما من الصفات الجميلة فهو ادى الحمد
على سبيل الاشارة وكما افاد هذا السند للمانع مع كون اداء الحمد في المرتبة
الثانية وهي الاشارة اذ الاشارة تكون بعد الكتابة التي هي تكون بعد التلفظ
الذي في المرتبة الاولى وانت تعلم انه لا شبهة في جواز الاكتفاء في المقام بمجرد التلفظ
الذي في المرتبة الاولى فعلى هذا الاكتفاء بالتلفظ في منع ترك الصلوة يفيد
بالطريق الاولى فلا يبقى من طرف السائل تردد في القبول مع ان ذكر الصلوة
بعد التسمية ليس بمقطوع الوقوع في الصدر الاول وان ورد فيها حديث الا ان
كلام الواقدي رحمه الله من ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب في بعض مراسلاته
الى عامله المصلية بعد البسملة والحمدلة فهو يقتضي وقوعها في الصدر الاول كما
اختاره شهاب الدين في شرح الشفا فان قلت كيف يكتفي التلفظ في اداء
الصلوة مع ان الحديث والمراسلة يقتضيان وجوب الكتابة قلنا انهما كما
يقتضيان لذلك يقتضيان في البسملة والحمدلة لكن وقوع الاجماع على ان الكتابة

فيما ليست بواجبة فكذا فيها فالوجوب فى هذه الثلثة انما هو فى ذكرها باللسان
لا بالغير فبتقريرنا هذا يتضح معنى الاولوية فى التلفظ فى اداء الصلوة قوله واما عدم
كونها آه جواب عن ابطال السند وتصوير هذا الابطال هكذا لو كانت الرسالة
مؤدية للحمد على سبيل الاشارة لكانت غير موافق لصنفات سائر المصنفين والحال
ان عدم الموافقة خطا، كما اشتهر بان المخالفة للجملة فى قوة الخطا، وتقرير الجواب انه
لا نم ان عدم الموافقة خطا، لم لا يجوز ان يكون هضماً للنفس بتخييل ان رسالته هذه
ليست كرسائل سائر المصنفين فى الحيثية حتى تحتاج الى تصدير تلك الواجب وبيان
هذا الجواب ان المخالفة بين الشيئين انما تنشا، من نقصان احدهما عند الآخر وذلك
النقصان اذا لوحظ فى جانب الفرع اى المؤلف لكان هضما لنفسه فهو ممدوح واذا
لوحظ فى جانب الاصل لكان تحقيراً للغير والتحقير له بلا داع خطا، ومذموم فان قلت كيف
يترك الواجب هضما فهل يترك الصوم والصلوة هضما للنفس قلنا انما الواجب ههنا هو
ذكره لسانا لا كتابة كما سبق فلا يكون ترك الكتابة كترك الصوم والصلوة بل الترك
لسانا وليس فليس ولعل المراد من قوله فتأمل الاشارة الى ما قلنا من السؤال والجواب
قوله خطاب عام اى شامل على طريق البدلية لكل واحد غير معين وان كان الاصل فى
الخطاب ان يكون لمعين وانما الداعى لترك هذا الاصل ههنا هو قصد العموم فيكون مجازا
مرسلاً بعلاقة ذكر المقيد وارادة المطلق لان الخطاب توجيه الكلام الى حاضر معين وقد
استعمل ههنا فى الحاضر المطلق سواء كان معيناً او غير معين لكن التزم الاستعمال فى ضمن الغير
المعين لشمول المعنى المستعمل فيه فعلى هذا يكون التجوز فيه بمرتبتين وقال بعض المهرة هذا
من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقد زيفه السيلكوتى فى حاشية المطول
للتفتازانى فارجع اليه بالبصيرة قوله ممن يصلح انما قيده به لئلا يتوهم فى الخطاب ثبوت
التكليف بالا يطاق بالنظر الى الحاضر الذى ما يقرا شيئا من العلوم ولا تحصيل الحاصل
بالنظر الى الحاضر الذى حصل فى نفسه مسائل هذه الرسالة ولعل المصنفين لاجل
ذلك القيد اختاروا فى الخطاب المذكور المفرد على الجمع مع ان صيغة الجمع حقيقة
فى امثال ذلك لان مفاد تلك الصيغة الشمول الاستغراقى وهو من قبيل التعيين
كما فى قوله عليه السلام كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته قوله تنبيها يعنى بالهيئة

بالهيئة النوعية فيه وهى الامر اذ هو للوجوب فالمراد منه ههنا الوجوب
الاستحبابى او العادى وايضا بالهيئة الشخصية فيه وهى المفرد المذكور
فيحصل التنبيه على وجوب تعلم كل واحد ممن يصلح للخطاب فى هذا المقام
بما سيتلى عليه فى الرسالة من الكلام فاستبان لك فى اختيار المفرد المذكور فائدة
اخرى وههنا تحقيقات وتدقيقات فليطلب من المطولات قوله المراد ههنا
جواب بتحرير المراد من المقسم بقرينة ما سبقت له الرسالة عن النقض الوارد
على هذا التقسيم بعدم حاصريته لاقسامه والناقض هو الشارح الاول قوله والفرق
بينه وبين قياس المساوات اقول ان التعرض لقياس المساوات فى آخر الرسالة
انما هو لايضاح الفرق لان اتضاح النسبة بوضوح المنتسبين فلا يرد ان تعريف
القياس فى الشرح كما لا يشمل المطوى كذلك بعد التحرير منه لا يشمل المساوات اصلا سواء
كان بعد التحرير او قبله فكيف يناسب ذكره فى الرسالة لان هذا الايراد انما يتجه
لو كان التعرض له اصلياً لا تبعياً وليس كذلك قوله وبهذا ظهر اى بتحرير المراد
من القياس الذى يقع مقسما فى الترديد الآتى قوله الظاهر كلتا لان كلة كلا فى
التذكير والتانيث تابعة لما اضيفت هى اليه والمضاف اليه ههنا مؤنث وانما قال
الظاهر لجواز تاويل المضاف اليه اعنى مقدمتيه بالجزئين لان القوم عرفوا المقدمة بما
جعلت جزء قياس وحجة لكنه بعيد عن الظاهر فالظاهر ما قاله الشارح قوله فقط احتراز
عن المطوية فى الجملة التى تشتمل المطوى كلا كما تشتمل المطوى بعضا قوله من ان الاحسن
بيان لما قبل وانما قال الاحسن لجواز ان يحسن ما قاله المص بالتوجيه على الوجهين
الاول منهما التنبيه على انحطاط درجة المقسم المرسل وعلى قلة جدواه فى الاستعمالات
بسبب الادراج فى المقسم كما زعمه المعترض وبالاخراج عن الاقسام والثانى منهما
الاشارة الى امكان ارادة المعنى الاعم من القسم الثانى بعدم ملاحظة قيد فقط
فيه لكن يابى عنه سوق كلام المص اذ لم يتعرض المطوى كلا فى الرسالة ومن ثمه احترز
الشارح عنه بملاحظة قيد فقط كما سبق قوله ويشعر به اى العموم لان اندراج
هذا القسم فى المقسم الذى هو القياس ههنا وان لم يدل على اندراج المطوى كلا
لكنه لا شك فى الاشعار به قوله نعم يتجه عليه اى على قوله اما ان يذكر آه وبيان

وبيان لمنشأ الغلط قوله فالمناسب انما قال فالمناسب لامكان الجواب عنه
بقوله الآتي فربما اقول بل لا يناسب ان يزيد بدله او يذكر كل مقدماته او يطوي
احدى مقدماته تأمل فتقف فان قلت لو زاد ما قاله الشارح يلزمه التعرض للقياس
الواحد الذي قد طوي كلتا مقدمتيه معاً مع انه خارج عن القياس قلنا نعم لكن دخوله
انما هو باعتبار المجموع ولو سلم لم لا يجوز ان يلاحظ احدى المطويتين من القياس الاول
واخريهما من الثاني فعلى هذا لا يلزم ذلك المحذور فان قلت لا حاجة الى هذه الزيادة
اذ يجوز حمل او على مانعة الخلو لا الجمع قلنا لا يكفي هذا الحمل في دخول كل افراد القسم
الاول من القسمين اللاحقين ولا في دخول فرد من افراد القسم الثاني ههنا نعم لو
لم يعتبر في الشق الثاني للمص قيد فقط لدخل بعض افراد القسم الثاني لكنه يبقى الاشكال
فيه ببعض افراد القسمين اللاحقين لخروجه عن ترديد المص بسبب هذا الحمل على ان قيد
فقط يجب الاعتبار اليه ههنا ليترتب على ذلك القسم الترديدات الآتية للمص كما ستقف
ذلك بهذا بحرف الافكار والعلم لدى الغفار قوله بل اقيسة متعددة فان تركب
من ثلث مقدمات فهو اثنا قياس وان من اربع مقدمات فثلاثة قياس وان من
خمس مقدمات فاربعة قياس فهكذا الى غير النهاية الآن عدد القياس ينقص بواحد
من عدد المقدمات قوله فيه مناقشة اقول هذه المناقشة لا ريب في كونها في غاية
السقوط لانها مبنية على كون القياس المركب داخلا في القياس الذي وقع مقسما ههنا
مع انه ليس كذلك لعدم كونه قياسا حقيقة كما نبه عليه الشارح بقوله قوله وان كان
الاول اي ان كان نفس الامر الاول او الاول واقعا في نفس الامر او ان وجد الاول
وثبت وهذه الاحتمالات جارية في امثاله فلا تغفل قوله باسرها اقول الامر ظاهر
ايضا اذ لم يكن المقدمتان المذكورتان مشتملتين لشيء من طرفي المطلوب اذ القياس
ح يكون من الاستثنائي الغير المستقيم كما اذا قلت في اثبات حدوث العالم لو لم يكن
العالم حادثا لما كان متغيرا لكنه متغير ولا يخلجنك ان شرطية ذلك القياس قد اشتملت
لكل من طرفي المطلوب اذ النقيض لا يشتمل على العين كما سينبه عليه الشارح بقوله الآتي
في التقدير الثاني من التقديرين هناك مذكورة او مقدرة ثم اعلم ان الاحتمالات
ههنا ثلثة لان المقدمتين المذكورتين كل واحدة منهما اما مشتملة لكل واحد

واحد من المحكوم عليه وبه على سبيل الانفراد او الواحدة فقط منهما للمحكوم
عليه وبه معاً او لا تشتمل واحدة منهما لشيء منهما فيكون القياس على الاول
من الاقتراني وعلى الثاني من الاستثنائي المستقيم وعلى الثالث من الغير
المستقيم الآن هذا انما يمشي على تقدير كون المقدمتين المذكورتين مقدمتي
قياس واحد على ما هو المراد من المقسم ههنا ولعل الشارح اشار الى ما قلنا بقوله
فتأمل قوله او لم تكونا عطف على كانتا مشتملتين وانت تعرف ان هذا الترديد
انما يجري ههنا لو عد المركب من القياسين قياساً واحداً في اثبات مطلوب ما واما
اذا لم يعد هذا المركب قياسا واحدا فيخرج الاحتمال الاول عن الشق الاول الذي
يفرع عليه بالظهور اذ ح لا بد من تقدير المقدمتين حتى يدخل فيه واما الثاني فقد كان
داخلا فيه مع ظهور كونه من الاستثنائي الغير المستقيم كما اشرنا اليه فافهم قوله فنقول
الظاهر اي المختار والراجح في التصوير لا البديهي فيه اذ البداهة فيه ممنوعة كما مر ثم اقول
انه اشار بهذا القول الى جواز التصوير الآخر من قياس واحد وقد عرفت آنفا ان
التصوير الراجح هو التصوير الآخر لا الغير بناء على ما سبقت له الرسالة من بيان قياس
واحد في العبارات قوله غالبا وانما قال غالبا لاحتمال كون النتيجة الحاصلة من
المقدمتين المذكورتين مقدمة واقعة للقياس الاستثنائي المستقيم كما اذا قلت
كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكن المقدم حق والتالي مثله مع كونه قياسا مركبا من
القياسين وكذا الحكم في الثاني كما اذا قلت في المثال الآتي اذا كان كل متغير حادثا
كان العالم حادثا لكن المقدم حق والتالي مثله وعلى كلا الوجهين تكون المطوية تالية
لمقدم الشرطية للاستثنائي فلذا قال غالبا كالسابقة قوله قياس خلفي بفتح الخاء المعجمة
هو القياس المركب الذي يوجد فيه قياس استثنائي غير مستقيم مثاله هكذا اذا كان المط
الليل موجودا اذ لو لم يكن الليل موجودا لكانت الشمس طالعة ولو كانت الشمس طالعة
لكان النهار موجودا ينتج لو لم يكن الليل موجودا لكان النهار موجودا لكن النهار ليس
بموجود فالليل موجود وهو المطلوب لان رفع النقيض ينتج النقيض كذا في الحاشية
قوله مذكورة او مقدرة تعميم للصغرى وبيان ذلك ان الخلفي له احوال ثلث
في ذكر مقدمتيه اللتين لم تشتملا شيئا منهما الاول كون صغريه وكبريه مذكورتين

معاً والثاني كون صغريه ورافعته مذكورتين والثالث كون كبريه ورافعته
مذكورتين فعلى الاوليين تكون صغرى ذلك الاقتراني مذكورة وعلى الثالث تكون
مقدرة فلاجل ذلك قال مذكورة او مقدرة واما مثال كل منها فقد يستفاد
من المثال السابق فلا حاجة بالذكر الى تكثير السواد قوله وقياس مستقيم اي القياس
الذي لم يوجد فيه قياس استثنائي غير مستقيم وهذا القول عطف على قوله قياس
خلفي قوله لكنه تركيبه اقول ان الشارح قد مثل له في الحاشية بقوله ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كانت مضيئة
فالليل ليس بموجود لكن في كون هذا القياس بهذا القدر مما نحن فيه نظر لان ذكر المقدمتين
لذلك القياس بدون الاشتمال لهما لشيء من طرفي المطلوب مقدما كان او تاليا وموضوعا
او محمولا لا يمكن وان امكن ان يذكر الواحدة منهما بدون الاشتمال والحال ان التقدير
الثاني انما هو ذكرهما بلا اشتمال وهذا المثال انما يكون مطابقا للممثل له اذا جعلته مركبا
من الاقترانيين المذكورين ومن استثنائي مستقيم الا ان القياس على تقدير الثاني
بهذا الاعتبار يكون مركبا من اقيسة ثلثة مع ان الشارح قد صرح تركيبه من القياس فقط
بقوله ان القياس على كل من التقديرين مركب من قياسين اذ السكوت في معرض البيان
يفيد الحصر وهذا الاشكال يتجه عليه ههنا وان امكن الجواب عنه بالتمحل البعيدين وذلك
بحمل التثنية على ما فوق الواحد وبجعل عطف الاستثنائي واقعا قبل الحكم وان بين القيد
والمقيد فبهذا الاعتبار يحصل في ذكر مقدمتيه بدون الاشتمال احوال ثلث كما في الخلفي
فتامل جدا تنل جدا قوله ومن اقتراني واستثنائي وايضا قد مثله في الحاشية بقوله كل
ناطق حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل ناطق جسم ولما كان كل ناطق جسما لكان كل انسان
جوهرا لكن المقدم حق والتالي مثله فيكون ايضا على التقدير الثاني من التقديرين المذكورين
في الشرح احوال ثلث في ذكر مقدمتيه كما في الخلفي قوله كما هو الظاهر لانه المتبادر الى الفهم
اذ المطلق الاصل فيه ان يجري على اطلاقه ثم اقول تخصيص الاول بقيد فقط ظاهر وليس
ذلك التخصيص بخلاف ظاهر كما حسبه الشارح اذ لذلك التخصيص ههنا مرجحات عديدة
الاول منها سبقة النظر له بالتخصيص كما في قوله اما ان يطوي احدى مقدمتيه وان وقع
التخصيص فيه بقرينة ما نقل عن المص والثاني منها ان التعميم لما بعد النفي ابقى واحرى

واحرى من التعميم لغيره اذا دار التعميم بينهما فيكون قوله او لا ظاهرا في التعميم بخلاف
الاول والثالث منها ان استعمال كلمة الاشتمال بلام التخصيص لفظا وان كان
اللام ههنا بمعنى على لا يبعد ان يشعر لذلك التخصيص مهما امكن والرابع منها انه لو اعتبر
التعميم في الاول كما قال الشارح اما يلزم الاعتراف في قول المص وان كان الاول فلا يخلو
عن ترك الاستثنائي المستقيم ببداهة تصوره واما يلزم التخصيص في هذا القول كما
سيقرره الشارح نفسه وليت شعري على ان اي شيء يدل من المص سوى النادر
حتى يكون ذلك الشيء مرجحا لظهور عموم الاول مع نداء هذه الوجوه على ظهور خصوصه
بالصوت الرفيع فتفكر قوله فعلى الاول قال في الحاشية ان المراد بالاول اشتمال
المقدمة المذكورة لاحوال الطرفين مطلقا وبالثاني اشتمالها له فقط قوله فاحفظ
اي بياني ذلك فانه ينفعك في كثير من المواضع في هذه الرسالة كما ستطلع واقول
وبالجملة من منافعه كون الشارح متسلبا بعدم الخروج عن بيانه بهذا ممنه عدوله عن
المعنى الظاهر بناء على زعمه حين السماع لنداء بعض الوجوه المنادية الى خصوص الاول
كما ستكتبه ان شاء الله تعالى قوله باحد المعنيين المذكورين اي بطريق ملاحظة احد
معنى من المعنيين المذكورين اي المعنى الاخص والاعم فالمعنى ههنا على الاول او لا تكون
مشتملة بشيء واحد منهما وعلى الثاني او لا تكون مشتملة بشيء واحد منهما فقط ولا تكون
ايضا مشتملة لهما معا والظاهر هو الثاني على ما قررناه قوله الاولى انه لا حاجة الى
قيد المفرد اقول التعليل لاولوية عدم الحاجة بتلك العلة ليس على ما ينبغي اذ هو يفيد
وجوب الترك او لاولوية الترك لا اولوية عدم الترك وبينهما فرق جلي واللايق
ان لا يقال اذ الاستثنائي لفظ مفرد فعلى هذا يكون ذلك من قبيل نفخة واحدة
واما على ما قال الشارح يكون من قبيل تقييد الشيء بما يناسبه لانه نظرا الى المعنى ثم اقول
انه يلزم على الشق ان يكون كل قياس استثنائيا كان او اقترانيا مركبا مع انهم قد قسموا القياس
الى البسيط والى المركب فلم لا يجوز ان يكون معنى المفرد ههنا معنى البسيط الذي وقع
قسما للقياس اي بسيطا عرفيا او اضافيا فيندفع الاشكال وانما لم يقل استثنائي بسيط
ليحسن المقابلة بدون شائبة وهم التكرار بذكر البسيط في قوله لو انتج المطلوب
بسيطا فليفهم قوله لو انتج المطلوب اي القياس الذي نحن فيه وقوله بسيطا حال

من ضمير القياس فيه كلام فليتأمل او حال من المطلوب سواء كان الفعل على صيغة
الفاعل او المفعول فلا يكون فيه توهم المصادرة وان كان ذلك على خلاف
المتعارف قوله الظاهر ان ذلك وانما قال الظاهر بعد ما قاله المص فالظاهر
لان ما قاله المص بالنظر الى احتمال كون القياس من الاقتراني المفرد كما سيجيء الايماء
اليه من الشارح واما قول الشارح الظاهر بعد الظاهر فانما هو بالنظر الى احتمال آخر
ماسوى الاحتمالات الثلثة التي بينها في الشرح مع كون القياس استثنائيا مفردا
ثم ان بيان الاحتمالات ههنا باسرها هكذا ان المقدمة المذكورة اما مقدمة شرطية
واما مقدمة استثنائية والشرطية اما للاستثنائي المستقيم او لغير المستقيم والمقدمة
الاستثنائية المقدمة واضعة او رافعة فيحصل الاحتمالات الاربعة لكن الاحتمال
الرابع ليس بظاهر لان فيه طي المقدمة الشرطية بجميع اجزائها وادواتها وذلك خلاف
الظاهر واما مثال الاول فكما قلت في اثبات ان النهار موجود هكذا لانه ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وقدرت مقدمة لكن الشمس طالعة واما مثال الثاني
فكما قلت في اثبات ذلك المطلوب هكذا لانه لو لم يكن النهار موجودا لما طلعت
الشمس وقدرت مقدمة لكن طلعت الشمس واما مثال الثالث فكما قلت
في ذلك الاثبات هكذا لانه طلعت الشمس وقدرت مقدمة ان طلعت
الشمس فالنهار موجود وبملاحظة اداة الاستثناء في المذكورة يثبت المطلوب
واما مثال الرابع ولو كان بعيدا فكما قلت في اثبات ذلك المطلوب هكذا لانه
طلعت الشمس وقدرت مقدمة لو لم يكن النهار موجودا لما طلعت الشمس واذا
لوحظت فيها تلك الادوات ايضا يثبت المطلوب الآن لا قرينة لتقدير مثل
تلك الشرطية اذ مقدمها وكذا تاليها يؤخذان في المقدمة المقدرة على خلاف المشهور
بهما اعني بها المطلوب والرافعة ههنا ثم ان هذه الاحتمالات الاربعة بهذا العنوان
انما يجري على المعنى الثاني وهو المعنى الاعم في قوله اولا كما هو الظاهر لما مر مرارا واما
على المعنى الاخص فيه وهو المعنى الاول فلا يمشي احتمال كون المقدمة المذكورة مقدمة
شرطية للاستثنائي المستقيم للزوم الاشتمال ح في تلك الشرطية لطرفي المطلوب
واذا سقط واحد من الاحتمالات فيبقى ثلثة احتمالات على جانبي هذا واثنان

واثنان على بيان الشارح وتوضيح هذا المقام على ذلك المنوال انما هو من مواهب
ملك المتعال قوله ولا نقيضها بالفعل اي بصورته وان كان مذكورا بمادته والاستثنائي
بخلافه فان قلت كيف يذكر عين النتيجة في الاستثنائي مع ان النتيجة كونها مغايرة
للمقدمتين شرطا في كون المركب منهما قياسا قلنا ان النتيجة المذكورة فيه من حيث
انها ذكرت فيه عارية عن الحكم فتغايرا ذاتا ولو سلم فيكفي التغاير بينهما اعتبارا اذ هي
من حيث كونها مقارنة للمقدمة الاخرى تغاير نفسها من حيث انفرادها نتيجة ثم
ان القوم يسمون القياس الاقتراني اقترانيا والاستثنائي استثنائيا لاقتران الحدود
الثلثة او لوجود الدال على الاقتران في الاول ولوجود الحرف الدال على الاستثناء
في الثاني وانما قدم المص في البيان القياس الاستثنائي اما لكون مفهومه وجوديا
كما عرفت او لان الاقتراني الذي هو مطمح النظر في المقام لطول ذيله يحتاج الى بسط
الكلام ومثل ذلك يناسبه التاخير في افادة المرام قوله مطلقا اي لم يتركب من الحمليات
الصرفة سواء تركبت من المنفصلتين او من المتصلتين او من الحملية ومن احديهما او
من احديهما ومن احديهما الاخرى مطبوعا فيشتمل الى انواعه الخمسة كما سيجيء بهذا المعنى
من الشارح في قول المص هذا حال الاقتراني المركب من الحمليات فعلى هذا المعنى ما قاله
ان قلت لم احترز المص عن الصرفة وهل لا يجوز التركيب من الاقتراني الذي مقدمتاه
كلتاهما من الحمليتين ومن الاستثنائي قلنا لا يجوز مع وجود الاستثناء كما في انتفاء
التركيب اذ الاستثناء يقتضي المقدمة الشرطية وتلك المقدمة لا تحصل من الاقتراني
بل تحصل مما عداه فيكون التركيب ح مما سوى الصرفة ولذا احترز عنها قوله اما بان
يكون القياس خلفيا اقول في ذكر مقدمتيه على ما بينه الشارح طرق ثلثة اذ المذكورة
اما صغرى الاقتراني او كبريه او الرافعة للاستثنائي فالمقدمة المذكورة في كل منها
غير مشتملة لشيء من طرفي المطلوب مثال الاول كما اذا قلت في اثبات ان الليل موجود
هكذا لانه لو لم يكن الليل موجودا لطلعت الشمس وقدرت قولنا لكن الارض ليست
بمضيئة رافعة للاستثنائي ومثال الثاني كما اذا قلت في هذا الاثبات كبرى الاقتراني
فقط وقدرت ما عداها من المقدمات المنتظمة في المثال الاول كما قدرناها آنفا
وبهذه الطرق كما تجري في المثال الذي كانت الشركة فيه في الجزء التام كما تري في المثال

السابق يجري في غيره لان الخلفي مقدماته وان كانت مشتملة لاحد طرفي المط
غيره لكنه بعد انها غير مشتملة عليه لكونها نقيض المطلوب كما قلنا في اثبات ان هذا
الشبح ليس بانسان هكذا لانه لو كان الشبح انسانا لكان الشبح حيوانا ولو كان الشبح
حيوانا لكان متنفسا ينتج لو كان الشبح انسانا لكان متنفسا لكنه ليس بمتنفس
ينتج هذا الشبح ليس بانسان فعلى هذا البيان لا يرد الاشكال بان الشبح في هذا
المثال قد كان احد طرفي المطلوب والحال انه اخذ في كل مقدمة من مقدمات
هذا المثال فكيف يكون ذلك مما نحن فيه الذي فرض فيه ان تكون المقدمة المذكورة
غير مشتملة لشيء منهما او تكون مشتملة لهما معا نعم يرد ذلك في صورة الاستثنائي
المستقيم اذ الطرق الثلثة انما يجري في المثال الاول واما في المثال الثاني فلا يجري
فيه الا ثنان منها اي كون المقدمة المذكورة صغرى الاقتراني وكونها واضعة الاستثنائي
لانها قد اشتملت لاحد طرفي المطلوب فلا يكون مما نحن فيه واما الاخر منها اي كون
المقدمة المذكورة كبرى الاقتراني فيجري فيه لكونها مشتملة لطرفي المطلوب معا فيكون
مما نحن فيه الا انه انما يكون على المعنى الثاني لا على الاول من المعنيين المذكورين
في قوله اولا ولو تعرض الشارح ههنا لذلك لكان اولى من تعرضه في السابق بلا
فافهم هذا المقام اذ هو من سوانح الايام وقد كثرت فيه تزاحم الاوهام قوله ان يكون
القياس ح اي حين اذا كان القياس من الثاني واذا لم ينتج المطلوب بسيطا
ولم يستفد منه احتمال التركيب في الشق الاول من اقترانى مفرد ترك البيان فيه
وطريق الترتيب ظاهر في مثال السابق فتفكر قوله غير مشتملة على شيء وانما قيد به
اذ لو اشتملت على الطرفين من المطلوب معا لزم ان يتحلل الاستثنائي البتة فلا
يحصل فيه احتمال آخر ولو اشتملت على واحد منهما فقط لم يكن من الثاني الذي نحن فيه
فالتقييد به لازم قوله اعلم ان في قوله والا فمركب ركاكة اي تعقيدا لا يفهم منه المعنى
المراد لان الاشارة المذكورة انما تحصل بتسليط قوله فالظاهر على تلك الجملة الشرطية
وعبارة المص غير مبينة في التسليط لان تلك العبارة تقتضي عطف قوله والا
فمركب بجملته اي الشرط والجزاء معا على قوله لو انتج المطلوب اعني على جملته ومن جملته
قوله فالظاهر سواء وقع دليل الجزاء على مذهب البصرية او نفس الجزاء لكن قدم على

التركيب
سح

قدم على الشرط على مذهب الكوفية فاذا هذه العبارة لا تفيد التسليط
الآن ذلك مبني على وجود الفاء كما في اكثر النسخ واما على تقدير وجود الواو
كما في بعض النسخ فيكون قوله والا فقط معطوفا على قوله لو انتج المطلوب فقط ثم
ان قوله مركب يجوز فيه العطف على قوله الظاهر او على قوله استثنائي مفرد فعلى
الاول العبارة ايضا لا تفيد التسليط وان افادت له على الثاني فكانه قال الش
الاولى في العبارة ان يقال هكذا اي بتبديل الفاء واوا مع تاخير الشرط بحيث يكون حينئذ
لسابقه ليكون قوله مركب معطوفا على قوله استثنائي مفرد فيتسلط عليه قوله فالظا
وبه يحصل الاشارة المذكورة او يقال في العبارة هكذا اي بتقديم الشرط وباثبات
الفاء في قوله استثنائي مفرد والفرق بين التصرفين ههنا ان الاول في المعطوف
والثاني في المعطوف عليه الا انه قدم التصرف في المعطوف لكون المعطوف منشأ
في ذلك الاعتراض وكل شيء كان كذا فالتصرف فيه احرى لكون التصرف فيه بعد
الاحتياج بخلاف التصرف في المعطوف عليه وان كان اخفى من التصرف في المعطوف
ولعل الش امر بالتدبر للاشارة الى ما ذكر من السؤال والجواب فيما سطر قوله فقط
انما قال كذا للمناسبة في الاشعار اليه من المص في قوله فالمذكورة صغرى اذ لو كان عاما
لم يصح هذا القول منه على الاطلاق وقد عرفت منا عدم الحاجة الى هذا ههنا بناء على ما قد
من المرجحات الشتى قوله ويمكن ان يقال اقول الجواب الاول مبني على دخول ذلك
في المقسم مع بيان وجه الترك في الاقسام والثاني مبني على عدم الدخول فيه بسبب
ارادة المعنى الاخص فيه من المعنيين المذكورين قوله لا حاجة الى تقدير شيء ح اي حين
اذا كانت المقدمة المذكورة مشتملة لهما معا وذلك لان القياس على هذا التقدير انما
يكون من الاستثنائي المستقيم والمقدمة المذكورة منه لا تكون الا مقدمة الشرطية
اذ واضعة لا تكون مشتملة لهما معا فوضع المقدم للشرطية المذكورة له يتم القياس
بلا عمل آخر ولسهولته لم يتعرض في البيان قوله تأمل ولعل الوجه ههنا الاشارة الى
عدم ملائمة الجواب المشهور في امثال هذا المقام بان يقال فليكن المراد من الموضوع
والمحمول ههنا الموضوع والمحمول الاعميين من الحقيقيين والحكميين فيشملان للمقدم
والتالي وذلك لانه لو اريد هذا المعنى ههنا لما يناسب للمص ان يقول في تمام هذا البيان

بهذا الحال لا فرا جات اذ على بهذا المعنى لا ينحصر البيان بحال لا فراناث بل يعم
لحال غيرها فان قلت كيف لا وقد ناسب بهذا القول له مع تعرضه للا قتراني المركب
من الشرطيات في اوائل الرسالة قلنا انما يرد بهذا الاشكال لو اشير بكلمة بهذا في
ذلك القول الى الحال الواقع المبين من اول الرسالة والحال ان ما يشار به بهذا
هناك لحال المبين من قوله وان كان الاول الى ذلك القول فلا ورود لذلك
الاشكال بهنا اصلا كما سيصرح الش في شرح ذلك القول فيما سياتي ان شاء الله تعالى
فبهذا تعين بهنا ان الجواب الصالح انما هو ما اختاره الش قوله الظاهر فيه اذ المقام
يقتضي الضمير لسبق مرجعه مع وجود الاختصار فيه اقول لا يبعد ان يقال انما اظهره
لبعد ذات المرجع مع ما في الاظهار من زيادة المشاكلة لكن فيه ما فيه فتامل قيل
الا ان الكبرى المطوية لا تخلو من ان تكون مشتملة على محمول المط اي المط الذاتي لا
الاعم منه ومن التبعي اذ الكبرى هي المقدمة التي فيها الاكبر الذي هو محمول المط فاذا
مشتملة لمحمول مطلوب ما البتة وان لم تكن مشتملة لمحمول المطلوب الاصلي فعلى بهذا
الاولى ان يقيد المطلوب بهنا بالذاتي او بالاصلي ليكون في تعميم الكبرى المطوية من
الش الاشارة الظاهرة الى اعمية مطلوب المص من التبعي والاصلي فان قلت
كيف يصح بهذه الاشارة اذ لو صح لزم التعرض في الرسالة بيان المركبات وقد سبق
من الش التوجيه لعدم التعرض قلنا ان التعرض اشارة لا ينافي عدمه صراحة فافهم
قوله فح لا يكون الترتيب اي حين اذ كان المطلوب على الصورة الاولى او الثانية
لا يكون الترتيب كما ذكره لا بعينه ولا بعكسه معا في الصورة الاولى ولا بعينه فقط
مطردا في الصورة الثانية بل يمكن في الثانية اما بعين ما ذكره او بعكسه الا ان بهذا
التعميم بارجاع النفي الى القيد والمقيد مبني على عموم فح في قوله فح لا يكون من الصورة
الاولى ومن الثانية وهو الظاهر من السوق اذ لو لم يكن قوله فح اعم من الاولى والثانية
بل كان خاصا بالثانية كما يوهمه قوله بل يكون المطوية الخ لزم ان لا يبين حكم الصورة الاولى
وهو عدم صحة الترتيب فيها لا بعينه ولا بعكسه معا مع ان البيان لازم فلذا عممناه من
الاولى ومن الثانية فعلى بهذا يكون قوله بل يكون آه اضرابا عن النفي المذكور بالنظر الى
الصورة الثانية فقط وفي الجملة ان بهذا البيان لا يخلو عن الركاكة ولو قال في

قوله بهذا القول

في ختام بيان الصورة الاولى فح لا يحصل الترتيب اصلا او قال بهنا بل يكون المطوية
في الصورة الثانية لكان اسلم واظهر بل لو قال بل قد يكون المطوية في الصورة الثانية
صغرى والمذكورة كبرى فيحصل المطلوب بعكس النتيجة وان امكن الترتيب كما ذكره من
ضرب آخر لاستغنى عن قوله ثم اعلم بجميعه الى آخر الشرح به بهنا فيكون اخف واوجز ثم اقول
اما عدم الترتيب اصلا في الصورة الاولى وهي كون المطلوب موجبة جزئية والمطوية
كذلك موجبة جزئية والمذكورة كذلك موجبة جزئية او كلية فلانه لو جعلنا في اثبات
مطلوبنا ان بعض الحيوان ناطق بهكذا لانه كل حيوان متنفس فهذا المقول لا يكون
صغرى شكل واحد من الاشكال الاربعة عند كون المطوية موجبة جزئية على ما فرضناه
كذلك اذ لو قدرنا المطوية بهكذا الكبرى بعض الناطق متنفس لما يكون من الشكل الثاني
ايضا لعدم الاختلاف في المقدمتين كيفا ولعدم كلية الكبرى وهما شرطان فيه فلا يكون
بهذا المقول صغرى الشكل الاول ولا صغرى الثالث واذا لم يكن صغريهما مع كون موضوع
المطلوب موضوعا فيه فبالطريق الاولى لا يكون صغرى الثالث ولا صغرى الرابع اذ
يجب في صغريهما ان يكون موضوع المطلوب محمولا فعلم ان بهذا المقول على بهذا التقدير لا
يكون صغرى شكل واحد من الاشكال الاربعة فح لا يكون الترتيب كما ذكره المص بعينه
وايضا ان بهذا المقول على فرضنا السابق لا يكون كبرى لشكل واحد من الاشكال الاربعة
اذ لو قدرنا المطوية بهكذا الصغرى بعض المتنفس ناطق لما يكون من الشكل الرابع اذ كلية
الصغرى شرط فيه عند ايجاب مقدمتيه ولو قدرناها بهكذا ايضا صغرى بعض الناطق
متنفس لما يكون من الشكل الثاني ايضا لعدم الاختلاف في المقدمتين وهو ايضا شرط
فيه فلا يكون بهذا المقول كبرى الشكل الرابع كما لا يكون كبرى الثاني واذا لم يكن كبريهما
فبالطريق الاولى لا يكون كبرى الشكل الاول ولا الثالث اذ يجب في كبريهما ان يكون
محمول المطلوب محمولا فعلم ايضا ان بهذا المقول لا يكون كبرى شكل واحد من الاشكال
الاربعة فح لا يكون الترتيب كما ذكره المص بعكسه كما لا يكون بعينه فهذا معنى عدم الترتيب
في الصورة الاولى اصلا واما عدم اطراد الترتيب بعين ما ذكره المص فقط في الصورة
الثانية بل يمكن فيها الترتيب بعكسه فلانه لو جعلنا في اثبات مطلوبنا لا شيء من الحجر بانسان
لا شيء من الانسان بحجر بناء على ان الصورة الثانية انما هي كون المطلوب سالبة كلية وكذا

المذكورة سالبة كلية والمطوية كلية سواء كانت سالبة او موجبة هكذا الانه لاشئ
من الحجر بناطق فهذا المعقول لايجب ان يكون صغرى بل يجوز ان يكون كبرى كما يجوز
ان يكون صغرى وذلك لانه لو قدرنا المطوية هكذا الكبرى وكل ناطق انسان لايكون
من الشكل الاول لعدم ايجاب الصغرى مع انه شرط فيه فح لايكون بهذا المعقول صغرى الشكل
الاول واما اذا قدرناها هكذا الكبرى وكل انسان ناطق فيكون بهذا الاعتبار صغرى الشكل
الشكل الثاني لكنه يكون من الضرب الثالث للشكل الثاني فلما يجوز ان يكون بهذا المعقول
بهذا التقدير في الصورة الثانية صغرى يجوز فيها ايضا ان يكون كبرى على تقدير نا
المطوية هكذا صغرى كل ناطق انسان فينتج لاشئ من الانسان بحجر فيحصل المطلوب
السابق بعكس هذه النتيجة بان يقال لاشئ من الحجر بانسان فهو المطلوب فعلم ان هذا
المعقول لايجب ان يكون صغرى كما يقتضيه كلام المص بل يجوز ان يكون كبرى بل كونه كبرى
اولى من كونه صغرى لانه اذا وقع كبرى يكون من اول الثاني واما اذا وقع صغرى فيكون
من ثالث الثاني فعلى هذا التقرير ثبت ان الترتيب في الصورة الثانية لايطرد بعين ما ذكره
المص دائما فلذا قال الشارح الاولى ان يقيد بقوله غالبا او بما يؤدي مؤداه مثل كثيرا
وانما قال الاولى لامكان الجواب عنه بوجهين الاول ملاحظة هذا القيد بقرينة السباق
والثاني ان الملتزم في الرسالة بيان الاحتمالات العقلية لا الواقعة المستجمعة للشرائط
كيفا وكما فلذا لم يتعرض فيها لبيان الضروب ولا يخفى عليك ضعف هذين الوجهين ههنا
فتامل وانما اطنبنا الكلام لرفع الخلجان عن الناظرين فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين
قوله وعكس النتيجة بصيغة الماضي المبني للمجهول وجملة معطوفة على جملة تجعل قوله من
شكل آخر اي الشكل المغاير للشكل الذي قصدت منه الترتيب وهو الشكل الاول فيكون
المراد من شكل آخر ههنا هو الشكل الثالث لا الشكل المغاير للثاني كما يسبق الاوهام
للتسامح في الكلام فتامل لنيل المرام قوله وكذا ذلك المقدم بهذا ايضا لما وعده الش
في السابق من قوله ونبين حال البعض المركب من الشرطيات في اثناء بيان المص لحال المركب
من الحمليات الصرفة قوله لا يخلو من ان يكون مقدما ومثال ذلك كقولك في اثبات
كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة لانه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فيكون
المطوية كبرى الشكل الاول لايجاب بهذا المطلوب فعلى هذا نقول في الكبرى المطوية هكذا

هكذا او كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة وينتج المطلوب السابق قوله او
تاليا فيها ومثاله كقولك في اثبات قد يكون اذا كانت الارض مضيئة فالشمس
طالعة لانه كلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة واذا قدرت المطوية هكذا وقد
يكون اذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة ينتج المطلوب المذكور من الضرب
الخامس للشكل الثالث واما اذا قدرتها هكذا وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فينتج ايضا المطلوب المذكور الا انه يكون من الضرب الثاني للرابع فعلى هذا قد علم
من بيان المص حال الاقتراني المركب من الشرطيات المتصلة وهو بعض حال المركب
من الشرطيات المطلقة لا كله فلذا كان وعد الشارح ببيان البعض دون الكل
ولقائل ان يقول ان ذلك مخالف لما سياتي من المص من قوله ويعلم منه حال المركب
من الشرطيات اذ هذا القول يشعر لعدم انحصار العلم بالبعض بل يفيد لحصول العلم بالمقايسة
في الكل لا في البعض فاذا يكون الشارح مخالفا للمتن اللهم الا ان يقال ان المراد من العلم
في قول المص ويعلم منه آه العلم الاعم من البديهي والكسبي اي سواء كان العلم بالبداهة
والسهولة كما في هذا البعض او الكسب والصعب كما في غيره ولعل المص لاجل ذلك
اختار في هذا القول صيغة المضارع على الماضي فح تندفع المخالفة بسبب حمل العلم المنفي
في كلام الشارح على العلم بالسهولة وسيجئ الاشعار الى ذلك الحمل في كلام الشارح
هناك ثم اقول يجوز التفاوت في العلم المطلق وان وقع الاختلاف في اليقيني فقط ضعفا
وقوة بين الحذاق من العلماء العراف قوله فيكون الحد الاوسط اثبات للملازمة المذكورة
من الاقتراني الشرطي الاتصالي فقوله لان المفروض اثبات لملازمة الصغرى في الاثبات
السابق من الاستثنائي بذكر رافعه وطي ما عداها ثم قوله لانه لما كان الحد الاوسط
اثبات لملازمة الكبرى في الاثبات السابق من الاقتراني الشرطي الانفصالي اولا وقد يعبر
عنه بالقياس المقسم ومن الاستثنائي ثانيا اذ قوله فعلى تقدير كون المطلوب اشارة
الى رافعه ذلك الاستثنائي وقوله والشكل الثاني لكون لاختلاف المقدمتين آه
اثبات لتلك الرافعة من الاستثنائي بذكر رافعه ذلك الاستثنائي فقط ثم اقول
حاصل الترتيب ههنا على ما اشرناه هكذا لما كان موضوع المطلوب موضوعا في
المقدمة المذكورة فالحد الاوسط يكون محمولا فيها ولما كان الحد الاوسط محمولا فيها

فالكبرى المطوية تكون كبرى الشكل الاول اما اثبات الصغرى فهكذا لما كان الحد
الاوسط موضوعا في المذكورة اما ان يكون المحمول فيها الحد الاوسط او الاكبر او
الاصغر لكن لا يكون الاصغر للزوم حمل الشيء على نفسه الا انه تركه لظهوره ولكن لا يكون
الاكبر ولو كان الاكبر لكانت المذكورة مشتملة لشيء من طرفي المطلوب غير الموضوع لكن
لا تشتمل المذكورة في هذا الفرض لشيء من طرفي المطلوب غير الموضوع فثبت الصغرى
فان قلت كيف ينتج هذا القياس الاستثنائي الانفصالي مع انه ليس بين الاجزاء انفصال
حقيقي لجواز ان يكون الشيء الواحد حدا اوسط او حدا اكبر معا بالاعتبارين كما في القياس
المركب من القياسين فصاعدا اي الشيء الواحد فيه يكون حدا اوسط بالنظر الى القياس
الثاني وحدا اكبر بالنظر الى الاول قلنا انما الكلام ههنا بالنظر الى الشيء الواحد سواء كان
قياسا ومطلوبا ولو سلم فانه الكلام ينتج العين باستثناء النقيض فليكن هذا القياس من قبيل
ذلك واما اثبات الكبرى فهكذا لما كان الحد الاوسط محمولا في المذكورة اما ان يكون ذلك
الحد موضوعا في الكبرى المطوية او محمولا فيها وان كان موضوعا فالكبرى المطوية كبرى الشكل
الاول وان كان محمولا فالكبرى المطوية كبرى الشكل الثاني لكن لا تكون كبرى الثاني لو كان
المطلوب ايجابا والازم ان ينتج الثاني للايجاب لكن لا ينتج الايجاب اذ لو انتج الثاني الايجاب
لما يكون اختلاف المقدمتين شرطا فيه لكن كان شرطا فيه فثبت اصل المدعى وهو ان كان
موضوع المطلوب موضوعا فيها فتكون الكبرى المطوية كبرى الشكل الاول لو كان المطلوب
ايجابا وانما اخترنا هذا الترتيب من الترتيبات الممكنة ههنا اذ الغرض منه اراءة الطريق للناظرين
في امثالها قوله الا انها اما الكبرى القريب الاول منه مثاله كقولك في اثبات كل انسان متنفس هكذا
لان كل انسان حيوان وكل حيوان متنفس فهو ينتج المطلوب قوله واما ثالثه كقولك
في اثبات بعض الحيوان ناطق هكذا لان بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج
المطلوب قوله من المطلوب اولا اي المطلوب بالذات لما عرفته فعلى الاول يكون القياس
بسيطا وعلى الثاني مركبا قوله يجب ان تكون كلية ايضا اي كما يجب في صورة كون المط
ايجابا قوله شرطا في الثاني ايضا اي كما كانت الكلية شرطا في الشكل الاول فعلى هذا
لا يستغنى احدهما عن الآخر كما يوهم الظاهر قوله اما الكبرى الثاني من الاول مثاله كقولك في
اثبات لا شيء من الحجر بانسان هكذا لان كل حجر جماد ولا شيء من الجماد بانسان فينتج المط

المط قوله والاول من الثالث مثاله كقولك في اثبات المذكور هكذا لان كل حجر جماد
ولا شيء من الانسان بجماد ينتج المطلوب قوله واما كبرى ثاني الثاني مثاله كقولك في
اثبات المذكور هكذا لانه لا شيء من الحجر بناطق وكل انسان ناطق ينتج المط قوله واما كبرى
رابع الاول مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان هكذا لان بعض الحيوان فرس
ولا شيء من الفرس بانسان ينتج المطلوب قوله او كبرى ثالث الثاني مثاله كقولك في اثبات
هذا المطلوب هكذا لان بعض الحيوان فرس ولا شيء من الانسان بفرس ينتج المطلوب
او كبرى رابع الثاني مثاله كقولك في اثبات هذا المطلوب ايضا هكذا لان بعض الحيوان
ليس بناطق وكل انسان ناطق ينتج المطلوب وانما اخترنا هذه الامثلة ههنا وفي سائر
المكان ليتحد المواد في الضروب على قدر الامكان ثم نقول ان هذا الترتيب الذي
في بيان الضروب ناظر الى ترتيب الشرف في المقدمات المذكورة اذ المقدمة المذكورة
في الصنف الاول لها شرفان فيكون اشرف مما في سائر الاصناف والمذكورة في
الصنف الثاني لها شرف الكلي فيكون اشرف مما في الثالث والرابع اذ شرف الكلي من وجوه
وشرف الايجاب من وجه واحد والمذكورة في الصنف الثالث لها شرف الايجاب فقط فيكون
شريفا واما المذكورة في الصنف الرابع فلا شرف لها وان كان هذا الترتيب مخالفا لترتيب
الشيخ الابهري لان ترتيبه انما كان بالنظر الى ترتيب شرف النتائج الا انه ولكل وجهة هو
موليها وهي غير خفية على اربابها وكذا الترتيب في باقي الضروب بحسب قبولها قوله ثم اعلم ان
هذا يعني ان احتمال كون المطوية كبرى الشكلين عند كون المطلوب سلبا وهذا بيان للواقع
وتمهيد للاشكال الآتي قريبا قوله فالاولى ان يقيده اقول ان هذه الرسالة غير متكفلة
لبيان الضروب بل انما سيقت لبيان الاشكال الاربعة كما مر في اول الرسالة فيجوز ان يكون
المطوية كبرى الشكلين مع قطع النظر عن كيفية المذكورة ايجابا وسلبا وعن كونها كلية وجزئية
فيجري بين الستة الاحتمالات العقلية وان لم تجر الوقوعية اذ هي انما تجري بين الاربعة لا الغير
ولو سلم فباب التغليب مفتوح فليحمل عليه فعلى هذا يكون ما قال المص اولى والنسب بمرامه بل
لو قال المص كذا لما يلزم عليه بيان الضروب باسرها او الترجيح بلا مرجح في بيانها فتبصر تامل ههنا
قوله لكان اولى اما اولوية الاول فلكون الاختصار في الاخصار وكذا الكونه اوفق لما سبق في
تاخير الشرطية او في ان يجعل اداة الشرط لفظ واما اولوية الثاني فلموافقته لما سبق في التقدم

والاتيان بلفظ ان ثم اقول لا يبعد ان يقال في التفصي عنه انما ظهر في مقام الضمير
لدفع ايهام الرجوع الى الغير مع زيادة الايضاح واما نقد تقديم الشرط في الثاني مع
التاخر في الاول فلكون الفصل الواحد اولى من الفصلين او للتفنن في التعبير لكون
السبق في الذهن في التفسير واما استعمال لفظ ان دون لو ففيه لاغراض كثيرة من النكات
المفصلة في موضعها فارجع الى محلها ثم ان في تقديم الطرف الاول على الثاني ايماء الى
ان الاول اولى بالنسبة الى الثاني اما لكونه منشأ للسؤال كان الطرف فيه اولى او لغاية
الاضطرار فيه قوله وان كان ذلك الموضوع اي ان كان موضوع المطلوب في الذكر محمولا فيها
كذلك في الذكر لا في الحقيقة والا لزم قلب الحقائق بان ينقلب العرض جوهرا وهو باطل
كما بين في محله واما الانقلاب في الذكر فلا يلزم منه الا انقلاب عنوان المحمول بعنوان الموضوع
وهو جائز باتفاق العلماء وواقع في كثير من الاشياء قوله او مقدما مثاله كقولك في اثبات
قد يكون اذا كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة بهذا لانه كلما كان النهار موجودا فالارض
مضيئة وان قدرت قولنا وقد يكون اذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة فهو ينتج من
الثالث وان قدرت قولنا وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ينتج من الرابع على ما
فصلناه سابقا قوله مطلقا يعني سواء كانت الكبرى المطوية مشتملة لمحمول المطلوب الاصلي
او غير مشتملة على ما مر قوله وبيان ما ذكره ظاهر والمراد منه الملازمتان المذكورتان
آنفا في المتن واما المراد من بيانه ما ذكره فهو الاثبات لتينك الملازمتين وقد عرفته بما
لا مزيد عليه فلذا قال الشارح بانه ظاهر قوله اما كبرى اول الثالث مثاله كقولك في اثبات
بعض الحيوان انسان بهذا لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان ينتج المطلوب قوله
وكبرى ثانيه مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان بهذا لان كل فرس حيوان
ولا شيء من الفرس بانسان ينتج المطلوب قوله او كبرى خامسه مثاله كقولك في اثبات
بعض الحيوان انسان بهذا لان كل متنفس حيوان وبعض المتنفس انسان ينتج المطلوب
قوله وكبرى سادسه مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان بهذا لان كل
متنفس حيوان وبعض المتنفس ليس بانسان ينتج المطلوب قوله او كبرى اول الرابع مثاله
كقولك في اثبات بعض الحيوان انسان بهذا لان كل ناطق حيوان وكل انسان ناطق
ينتج المطلوب قوله او كبرى ثامنه مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان انسان بهذا لان

لان كل رومي حيوان وبعض الانسان رومي ينتج المطلوب قوله او كبرى رابعه
مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان بهذا لان كل فرس حيوان ولا شيء
من الانسان بفرس ينتج المطلوب قوله او كبرى سابعه مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان
ليس بانسان بهذا لان كل رومي حيوان وبعض الانسان ليس برومي ينتج المطلوب قوله
واما كبرى ثالث الثالث مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان انسان بهذا لان بعض
الناطق حيوان وكل ناطق انسان ينتج المطلوب قوله او كبرى رابعه مثاله كقولك في اثبات
بعض الحيوان ليس بانسان بهذا لان بعض الفرس حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج
المطلوب قوله او كبرى خامس الرابع مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان
بهذا لان بعض الفرس حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج المطلوب قوله او كبرى ثالث
الرابع مثاله كقولك في اثبات لا شيء من الحجر بانسان بهذا لانه لا شيء من الناطق بحجر وكل
انسان ناطق ينتج المطلوب قوله او كبرى ثامنه مثاله كقولك في اثبات بعض الحجر ليس
بانسان بهذا لانه لا شيء من الرومي بحجر وبعض الانسان رومي ينتج المطلوب قوله اما كبرى
سادس الرابع مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان بهذا لان بعض النامي ليس
بحيوان وكل انسان نام ينتج المطلوب فان قلت لم غير الترتيب المعهود في ذكر الضروب
ههنا ولم يراع ما قدمه من الاسلوب قلنا اشارة الى جواز التغيير لعروض الدواعي كما فيه
التنزل من اكثر الافراد الى كثيرها ومنه الى قليلها ومنه الى اقلها اذ ح يحتوي شرف الايجاب
على شرف الكلية كما كان كذلك فيما نحن فيه اذ الصنف الاول ههنا اكثر افرادا من غيره والثاني
من ثالثه والثالث من رابعه والرابع فرد واحد كما ترى فافهم قوله ترتيب ضروب الاشكال
اي ترتيبها الرتبي لا الذكري اي اتصاف الضرب الواحد من ضروبها بالاولية والآخر منها بالثانوية
وكذا الى ما عداهما الى ان ينقضي الضروب وهو المشهور انما هو طريق عمر الكاتبي ومن تبعه واما
طريق ابن الحاجب وجماعة من علماء الميزان فيخالف لهذا الطريق المشهور في بعض الاشكال
وهو الشكل الثالث فقط لانه قد جعل فيه الثاني رابعا والثالث ثانيا والخامس ثالثا والآخر
فيه البواقي على ترتيبها الكائن في الطريق المشهور واما في ترتيب ضروب الاشكال الاخر فلا
مخالفة بين الفريقين بل هما متفقان فيه واختار بعض الفضلاء طريق ابن الحاجب كما
هو الظاهر قوله كان اولى لان المحتمل بين الشكلين انما هو احد عشر مثالا واما الثلثة الباقية

من الامثلة المذكورة ههنا مخصصة بالشكل الرابع اذ الصغرى اذا كانت سالبة كلية والكبرى
موجبة كلية يكون من الضرب الثالث للرابع وسالبة جزئية وموجبة كلية يكون من سادس الرابع
وسالبة كلية وموجبة جزئية يكون من ثامن الرابع والجواب عنه قد علم بما اسلفناه في نظيره
من جواز كون هذا البيان من قبيل الاكتفاء بمجرد بيان الاحتمالات العقلية او من قبيل التغليب
كما مر ثم اقول ان القيد الاول يفيد فائدة الثاني فلا حاجة الى عطف الثاني على الاول في تحصيل
الاولوية الا انه يتجه على المص انه لو قال لو كان المطلوب جزئيا او قال لم يكن كليا كما قال الش
لكان اوفق لنظيره السابق وكذا كان اولى لما قال الش ههنا اللهم الا انه لم يلتفت ايضا للتنبيه على ندرة
الشكل الرابع اذ هو بعيد عن الطبع عند البعض ومنكر بالكلية عند الآخر على ان التغليب باب واسع
فليحمل على التغليب كما يقتضيه التنبيه السابق ولعل الش اعرض لتفطن ايماء الى ما ذكر قوله وكذا
ان كانت مشتملة على تاليه واما مثاله فقد علم في ضمن الامثلة السابقة للشرطيات فلا حاجة
الى تكثير السواد قوله لمثل ما عرفت تفكر وانما زاد المثل ولم يقل لما عرفت اذ الحكم ههنا ليس عين
الحكم السابق في نظيره بل كان مثله في النوع لان الحكم في السابق عدم الترتيب اصلا في الصورة الاولى
وعدم انحصار الترتيب بما ذكره بعينه في الصورة الثانية والحكم ههنا على عكس ذلك فلذا قال
كذا وعقبه بالتفكر وبيان ذلك ان المطلوب اذا كان سالبة كلية كقولنا لا شيء من الانسان
بجماد وكانت المقدمة المذكورة التي اشتملت على محمول المطلوب موجبة كلية وكان محمول المط
محمولا فيها كقولك في اثبات هذا المط هكذا الان كل حجر جماد فلا تكون تلك المقدمة المذكورة
كبرى لشكل من الاشكال الاربعة لانها لو جعلت كبرى الاول بتقدير المطوية هكذا لا شيء من الانسان
بحجر فلا يصح ذلك الجعل اذ ايجاب الصغرى شرط في الاول ولو جعلت كبرى الثالث بتقدير المطوية
هكذا لا شيء من الحجر بانسان فايضا لا يصح لعدم ايجاب الصغرى وهو شرط فيه ايضا على انه
لا ينتج الكلية وهي المط ههنا فح لا يمكن الترتيب في هذه الصورة على عين ما ذكره المص وكذا لا يمكن
فيها الترتيب على عكس ما ذكره بان يحصل المط بعكس النتيجة اذ لو جعلت صغرى الثالث بتقدير
المطوية هكذا ولا شيء من الحجر بانسان فلا يصح اذ الشكل الثالث لا ينتج الكلية وهي المطلوبة ههنا
ولو جعلت صغرى الرابع بتقدير المطوية هكذا لا شيء من الانسان بحجر فلا يصح ايضا اذ ح يكون
الترتيب من ضرب الرابع وهو انما ينتج الجزئية لا الكلية فثبت ان هذه الصورة لا يمكن فيها
الترتيب الا على عين ما ذكره ولا على عكسه وقد عرفت ان هذه الصورة كانت في السابق

في السابق هي الصورة الثانية والحال ان حكمها ههنا على عكس حكمها في السابق ثم اقول
ان المطلوب اذا كان موجبة جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان وكانت المقدمة المذكورة
التي اشتملت على محمول المط موجبة جزئية ومحمول المط محمولا فيها كقولك في اثبات ذلك
المط هكذا الان بعض المتنفس انسان فلا تكون تلك المقدمة المذكورة كبرى الشكل
الاول بتقدير المطوية هكذا كل حيوان متنفس لعدم كلية الكبرى ح وهي شرط فيه بل يجوز
كونها كبرى الشكل الثالث بان قدرت المطوية هكذا كل متنفس حيوان فيكون الترتيب
من ضربه الخامس وكما يجوز هذا الترتيب منه على عين ما ذكره المص يجوز الترتيب من
ثالث الثالث على عكس ما ذكره بان تجعل المذكورة صغرى في ذلك الاثبات والمطوية
كبرى فتعكس النتيجة فيحصل المطلوب كما تقول في اثبات ذلك المطلوب هكذا لان
بعض المتنفس انسان وكل متنفس حيوان ينتج بعض الانسان حيوان ثم نعكس تلك
النتيجة بان يقال بعض الحيوان انسان فثبت المطلوب وايضا قد عرفت في السابق
انه قد كانت هذه الصورة هي الصورة الاولى والحال ان حكمها ههنا على عكس حكمها
في السابق فعلم ان المرتب في تلك الصورة لو قصد الترتيب على عين ما ذكره المص
لا ينتفي شيء من شرائط ضربه على عكس ما ذكره من ثالث الثالث فيحصل المطلوب
بعكس النتيجة وان امكن الترتيب على ما ذكره المص من خامس الثالث الذي يغاير الشكل
الاول الذي قصد منه الترتيب ابتداء في اول الامر فهذا معنى قوله من شكل آخر ولما
كان هذا الحكم في السابق للصورة الثانية وههنا للاولى فقال الش تنبيه ههنا مثل ما
عرفت ولم يقل ما عرفت بذلك المثل خذ ما صفى ودع ما كدر لاني قد كنت محررا لما سنح وخطر
قوله اي الموضوع المشتمل عليه بصيغة المفعول على ان جعل عليه نائب الفاعل لها والمثالية
بينهما انما هي في نوع جريان هذا الترديد فان قيل لو قال المص في الترديد هكذا الا يخلو من
ان يكون موضوعا او محمولا بتقديم الموضوع على المحمول لكان انسب قلنا الانسبية انما توجد
فيما قاله المص على ان فيه ابقاء طرف المص على ما كان عليه في المط من كونه محمولا فيه
فتأمل قوله وكذا ان كان التالي تاليا فيها مثاله قد علم من الامثلة السابقة قوله
مطلقا اي سواء كانت الصغرى المطوية مشتملة على موضوع المطلوب الاصلي اولا فعلى
الاول يكون القياس بسيطا وعلى الثاني مركبا ولا يخفى عليك انه لا يلزم ان يكون جميع

الصغرى المطوية في صورة المركب صغرى الثالث في كل قياس ذلك المركب
بل يكفي احتمال كون واحدة من تلك المطوية صغرى الثالث في قياس واحد من
اقيسة ذلك المركب كيف لا اذ لم يمكن ان يكون الصغرى المطوية التي اشتملت على
على موضوع المطلوب في حالة التركيب صغرى الثالث عند كونها غير مشتملة على صغراه
وان امكن ان تكون هذه المطوية صغراه حالة البساطة وهذا معنى قوله مطلقا و
وتوضيح ذلك انك اذا قلت مثلا في اثبات بعض الانسان متحرك بالارادة هكذا وكل
ناطق متحرك بالارادة فقط فالصغرى المطوية اما مشتملة على موضوع المطلوب كقولك
كل ناطق انسان فتكون تلك الصغرى ح صغرى الثالث في اثبات ذلك المطلوب
الا انه ح يكون القياس مركبا بان تجعل النتيجة الحاصلة صغرى وتضم اليها كبرى فيكون
التصوير هكذا بعض الحيوان متحرك بالارادة وكل انسان حيوان ينتج من الرابع بعض المتحرك
بالارادة انسان وتعكس تلك النتيجة فيثبت المطلوب وبهذا القدر يصح ان يقال
ان الصغرى المطوية مطلقا تكون صغرى الثالث اذا كان الحد الاوسط موضوعا
في الصغرى المطوية قوله صغرى الشكل الثالث مطلقا اي سواء كان المط ايجابا
او سلبا وكذا كان تلك الصغرى موجبة او سالبة وجزئية او كلية وايضا سواء
كانت الكبرى المذكورة موجبة او سالبة وجزئية او كلية فيكون هذا التعميم توطئة
للمسائل الآتية فاعرف قوله وذلك ظاهر اي اثبات تينك الملازمتين ظاهر مما سبق
من تقرير اثبات نظائرهما فلا حاجة الى تكرار الاثبات ههنا قوله اما صغرى اول الثالث
مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان انسان هكذا لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان
ينتج المطلوب قوله واما صغرى ثانيه مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان
هكذا لان كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج المطلوب قوله او صغرى
رابعه مثاله كقولك في اثبات هذا المطلوب هكذا لان بعض الفرس حيوان ولا شيء
من الفرس بانسان ينتج المطلوب قوله واما صغرى خامسه مثاله كقولك في اثبات
بعض الحيوان انسان هكذا لان كل متنفس حيوان وبعض المتنفس انسان ينتج المطلوب
قوله واما صغرى سادسه مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان هكذا لان
كل متنفس حيوان وبعض المتنفس ليس بانسان ينتج المطلوب وانت خبير ان الترتيب

الترتيب ههنا في بيان الضروب انما وقع بالنظر الى مقدار شرافة المقدمة المذكورة فقط
كما كان كذلك في الترتيب الاسبق اذ كل صنف من المقدمات المذكورة ههنا اشرف
مما بعده من الاصناف وقد انتفى ههنا المانع المزاحم لذلك النظر كما وجد لسابقه
قوله ثم الانسب يعني الاوفق لنظائره السابقة في نوع التقييد ثم اقول انما الانسب
ان يقيده بقوله لو كان المط جزئيا الا انه تركه لكون قوله لو كان الحد الاوسط
موضوعا في الصغرى مؤديا لمؤداه اذ بهذا القول يتعين ان يكون من الشكل
الثالث ومعلوم ان ذلك الشكل لا ينتج الا الجزئية على ان فيه ايماء الى انحطاط رتبة
الثالث ثم ولما صح بهذا القول ترك القيد المعتاد وبالطريق الاولى يصح به الترك بغير
المعتاد وانت قد عرفت ان التقييد بما قاله الش ليس بمسبوق في النظائر ولا بمستقبل
فيه ولعل الش للايماء الى ما قلنا سيقول تدبر قوله الاحرى اي الاجدر واللائق المستقصى
لحال هذه الرسالة الموجزة التي سيقت لبيان احوال المقدمات المطويات من جهة كونها
مقدمة لواحد من الاشكال انما هو الاكتفاء بهذا القدر اذ به يحصل ما هو الغرض من الرسالة
والا يلزم عليه ان يبين الضروب باسرها او يلزم الترجيح بلا مرجح على ما مر مرارا على ان قوله
لو كان الحد المذكور محمولا في الصغرى يؤدي مؤداها على ما اسلفناه آنفا وبهذا التقرير
يظهر لك لقوله تدبر وجه آخر غير هذا الوجه وهو الوجه السابق مرارا قوله اما صغرى اول الاول
مثاله كقولك من المادة السابقة وان كان مادة امثلة الشيخ الابهري من غير هذه المادة
في اثبات كل انسان متنفس هكذا لان كل انسان حيوان وكل حيوان متنفس ينتج المطلوب
قوله او صغرى ثالثه مثاله كقولك في اثبات بعض الانسان رومي هكذا لان بعض الانسان مولود
في بلاد الروم وكل مولود فيه رومي ينتج المط قوله واما صغرى ثانيه مثاله كقولك في اثبات
لا شيء من الانسان بحجر هكذا لان كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج المطلوب
قوله او صغرى رابعه مثاله كقولك في اثبات بعض الانسان ليس برومي هكذا لان بعض الانسان
مولود في بلاد الحبش ولا شيء من المولود فيه برومي ينتج المطلوب قوله فتكون الصغرى المطوية
مطلقا اي سواء كانت مشتملة على موضوع المطلوب الاصلي او لا كما مر غير مرة اقول ان كون هذا
التفسير موافقا لما فسره الش في اوائل الرسالة انما هو بالنظر الى المتن فقط واما مع النظر الى
الشرح فيجوز لنا في التفسير بعدما ذكرناه ان نقول وسواء كان تلك الصغرى صغرى الاقتراني

الحملي والشرطي الاخس تركناه في تفسير نظائره السابقة ليوافق تفسير الشئ في
نظائره الاسبق قوله اوثانيا في الصغرى ولما لم يذكر له مثالا في ضمن الامثلة السابقة
فناسب لنا ان نمثل له بمثال مستقل وهو كقولك في اثبات كلما كان هذا الشئ انسانا
لا يكون حجرا لانه كلما كان انسانا كان حيوانا وكلما كان حجرا لا يكون حيوانا ينتج المطلوب
قوله اللايق ان يقيد وفي بعض النسخ الاليق بصيغة التفضيل وهو الاشبه بما في امثاله
العادة اللهم ان اكثر النسخ قد وقع كذلك لزوال التفضيل ههنا بعد ملاحظة وجه التدبر
المسابق من الوجهين السابقين للتدبر الذين كان احدهما عدم الاحتياج الى ذلك
القيد بعد القول المذكور هناك فهذا الوجه يجري بعينه ههنا فينبغي اللايقة بدون التفضيل
فان قلت فعلى هذا يلزم عليه ان يقول بعد قوله تفطن الحرى اي الجدير دون قوله الاحرى
قلنا ان وجه التفطن هناك غير وجه التدبر ههنا في القوة فافهم قوله اما صغرى اول الثاني
مثاله كقولك في اثبات لا شئ من الانسان بحجر هكذا الان كل انسان حيوان ولا شئ
من الحجر بحيوان ينتج المطلوب قوله واما صغرى ثالثه مثاله كقولك في اثبات بعض
الحيوان ليس بانسان هكذا الان بعض الحيوان فرس ولا شئ من الانسان بفرس ينتج
المطلوب قوله او صغرى ثانيه مثاله كقولك في اثبات لا شئ من الحجر بانسان هكذا الانه
لا شئ من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ينتج المطلوب قوله او صغرى رابعه مثاله
كقولك في اثبات ذلك المطلوب هكذا الان بعض الحيوان ليس بناطق وكل انسان
ناطق ينتج المطلوب ولما كان صغرى الضرب الاول للثاني اشرف من صغرى سائر
الضروب للثاني بدأه بالبيان على ما هو الترتيب في الضروب وعقبه بالثالث لاشتراكهما
كبريهما في كونهما سالبتين وكليتين ولما فيه من سهولة الضبط بتقليل الانتشار بين
الضربين الباقيين في صنف واحد وان كان ذلك على خلاف الاسلوب المعتاد
وهو بيان الضروب المحتملات على مقدار اشرف المذكورات قوله او مقدما فيها وقد تقدم
مثاله في ضمن الامثلة للشرطيات آه اما صغرى اول الرابع مثاله كقولك في اثبات بعض
الحيوان انسان هكذا الان كل متنفس حيوان وكل انسان متنفس ينتج المطلوب
قوله او صغرى ثالثه مثاله كقولك في اثبات لا شئ من الحجر بانسان هكذا الانه لا شئ
من المتنفس بحجر وكل انسان متنفس ينتج المطلوب قوله او صغرى سادسه مثاله كقولك

كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان هكذا الان بعض النامي ليس بحيوان
وكل انسان نام ينتج المطلوب قوله واما صغرى ثامنه مثاله كقولك في اثبات
بعض الحيوان انسان هكذا الان كل رومي حيوان وبعض الانسان رومي ينتج
المطلوب قوله او صغرى تاسعه مثاله كقولك في اثبات بعض الحجر ليس بانسان هكذا
لانه لا شئ من المتنفس بحجر وبعض الانسان متنفس ينتج المط قوله واما صغرى
رابعه مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان هكذا الان كل فرس حيوان ولا شئ من
الانسان بفرس ينتج المط قوله او صغرى خامسه مثاله كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان
هكذا الان بعض الفرس حيوان ولا شئ من الانسان بفرس ينتج المط قوله واما صغرى سابعه مثاله
كقولك في اثبات بعض الحيوان ليس بانسان هكذا الان كل رومي حيوان وبعض الانسان ليس برومي
ينتج المط هذا ثم ان وجه تغيير الاسلوب المعتاد ههنا معلوم مما اسلفناه فتذكر قوله واما الامثلة اي
اي امثلة ضروب الاقتراني حملية كانت كما هي المبينة في الرسالة بالاصالة مساوقة او شرطية كما هي
المبينة فيها بالتبع مطابقة ثم ان مجموع الامثلة على ما بينه بالاصالة يرتقي الى ثمانية وثمانين وقد
اوقفناها بذكرها في كل ضرب من ضروب الحملية لاصالتها واكتفينا بمثال واحد في كل شكل من
اشكال الشرطية لتبعيتها قوله لان اختلاف المقدمتين اثبات للصغرى المطوية ههنا وتصويره
هكذا هذا الترديد الذي بين الثاني والرابع ترديد بين الشكلين المنتجين للسلب وكل ترديد
وقع بينهما انما يصح على تقدير كون المطلوب سلبا فينتج المط ولبداهة الكبرى ترك التعليل عليها واما
الصغرى فهي نظرية فلذا اقام عليها الدليل وتصويره هكذا الترديد بين الثاني والرابع ترديد بين
الشكل المشروط باختلاف المقدمتين كيفا بالجملة وبين الشكل المشروط ايضا في الجملة وكل واحد
منهما ينتج السلب فينتج ان الترديد بينهما ترديد بين الشكلين المنتجين للسلب قوله لانه ينتج الايجاب
تعليل لقوله فينتهض باعتبار جزئه الايجابي وقوله والثاني لا ينتج كذلك تعليل باعتبار جزئه السلبي
بطريق العطف فتأمل قوله بناء على انهم يعني انما فسرناه بالعرفية وخصصناه بها لوجهين الاول
ليكون على ما هو المصطلح والثاني ليوافق لما هو المفصل والمبين في الرسالة فان قلت لا حاجة الى
تلك التكلفات لان قوله فيما بعد ويعلم منه يدل على ذلك التخصيص قلت انما يدل عليه لو اريد
من الشرطيات ما هو المصطلح واما لو اريد منها العرفية على خلاف المصطلح فلا يدل عليه بل يدل على عموم
الحمليات فلا بد للتخصيص من اعتبار الاصطلاح في اي طرف كان مع معونة المقام قوله هذا الكلام

مناف لأنّ مآل هذا الكلام كل حال من الاحوال المبينة حال المركب من الحمليات وما يلزم من كلامه
السابق وهو قوله والاقترانى المركب ان البعض من الاحوال المبينة ليس حال المركب من الحمليات ان هذا الّا
تناقض والجواب عنه انه انما يلزم لو وجد الاتحاد فى الموضوع اذ هو شرط فى تحقق التناقض والحال
ان الاتحاد مفقود ههنا فافهم قوله ويحتمل ان يكون الاول اى قوله الاول يعنى به تامل قوله ايهاما
اى السؤال والجواب قوله والثانى اى قوله الثانى يعنى به تدبر قوله وان يكون بالعكس اى بطريق ان
يكون الثانى اشارة الى ايهاما والاول الى استخراج الضروب قوله لما مر آنفا من ان المصطلح هو المعنى الذى
وقع التفسير به لا الغير قوله ولا يخفى انه لا يعلم وانت تعلم ان العلم بالمقايسة لا يجب حصوله بالسهولة
فى كل افراد المقيس بل يجوز ان يكون بعض العلم فى بعض الافراد حاصلا بالبداهة والسهولة وفى بعض
الآخر بالنظر والفكر العميق فعلى هذا يصح هذا القول من المص على الاطلاق فى الكل وان احتاج العلم
الحاصل فى البعض الى التفصيل والفكر على ان فى انعقاد الاشكال الاربعة من كل الشرطيات كلاما
فلذا سكت القطب عن الانعقاد فى قسم المركب من المتصلة والمنفصلة وكذا فى المركب من المنفصلة والحملية
وان جاز الانعقاد المذكور فيهما ايضا بحسب العقل فح لم يبق للبعض الآخر ههنا الا قسمين احدهما المركب
من المنفصلتين والآخر المركب من المتصلتين ولما علم حال القسم الآخر ههنا بالمقايسة وبالسهولة
فلا يبعد ان يعلم حال القسم الاول ايضا بالمقايسة ولو بالصعوبة لعدم الفرق المفرط بينه وبين المركب
من المتصلتين فى كثير من احكامه وايضا يمكن فى التفصى عن هذا الاشكال ان يقال لم لا يجوز ان يجعل قوله
من الشرطيات حالا او صفة من قوله المركب بان يكون كلمة من للتبعيض فح يكون المعنى فى ذلك التركيب
هكذا ويعلم حال المركب من المتصلتين الذى كان بعضا من مطلق المركب فافهم قوله تامل وجه العله
اشار بهذا القول الى البحث ههنا من وجهين الاول انه قد ذكر لكل قياس غير متعارف مثالا
لما سيأتى منه من ان غير متعارف الشكل الثالث لم يوجد فى كلام القوم مع ان هذا الكلام ههنا يقتضى
وجوده فى كلامهم والجواب عنه ان هذا الكلام منه ههنا انما وقع بالنظر الى الاحتمالات العقلية مع
قطع النظر عن الوقوعية او يحمل ذلك على التغليب وقد اجاب بالاول بعض شارحى هذه الرسالة
والثانى من الوجهين ان هذه الاستعارة لوجه التسمية ايضا يخالف ما هو المشهور بينهم من ان الغير
المتعارف مشهور كالمتعارف فى الانعقاد المذكور وكذا فى الاستنتاج منه المطالب فكيف يكون
غير مشهور وغير قريب من ان يعرفه كل من له ادنى بضاعة فى هذه الصنعة لكان ذلك المعنى الوجه
المستفاد من نظر ههنا والجواب عنه ان نفى الشهرة عن غير المتعارف انما هو بالنسبة الى المتعارف

الى المتعارف وان وقعت الشهرة ايضا فيه بالنسبة الى ذاته قوله واما غير متعارف
الشكل الاول اى واما القياس الغير المتعارف للشكل الاول وفيه ملاحظة اخرى واحترز
عنها قوله يعنى بان يكون اى بالباء الظرفية اذ الجار كثيرا يحذف من أنّ وأنْ كما بين فى محله قوله والا
فالقياس ليس المذكور اى لو لم يقصد به هذا المعنى لزم ان يتم القياس بمجرد ما هو المذكور فى التعريف
مع ان المذكور فيه ليس عين القياس لا كلا ولا بعضا بل كان صفة البعض منه اذ الكون المذكور الذى هو
المعنى المصدرى لقوله ان يكون كان صفة لمتعلق محمول الصغرى هذا القياس وهو بعض من القياس فلا يصح
حمل التعريف على المعرف ولو كان الحمل فيهما صوريا فلذا فسره الش ولم يجعل من قبيل حمل ذو فتامل
قوله فلا يرد ما يتوهم حاصل ما يتوهم ههنا هو ابطال هذا التعريف بانه تعريف بالاخص على وجه وهو كون
المراد من المتعلق فيه المجرور فقط وبانه تعريف بالمباين على وجه آخر وهو كون المراد من المتعلق الجار
والمجرور معا واما حاصل الدفع فباختيار الشق الآخر من احد الشقين المذكورين ههنا مع تحرير المراد
من المتعلق قوله ليس المجرور اى ليس الجار والمجرور كلاهما معا عين المجرور فقط ولما كان الكبرى فى القياس
المذكور هو المجرور فقط فلا يكون المتعلق الا ذلك المجرور اذ يجب التكرر فى المتعلق فى كل قياس غير متعارف
قوله مخالفا فى المعنى اى سواء كان مخالفا فى اللفظ ايضا اولا والاول كثير الاستعمال مثاله كقولك
زيد افراد الانسان والانسان حيوان ينتج زيد افراد الحيوان والثانى نادر الوقوع مثاله كقولك زيد مولى
بكر وبكر مولى عمرو ينتج زيد مولى مولى عمرو قوله وان كان ينتج الغلط لحمل الكبرى ههنا الا انه مغاير
لمعنى اذ الاول بمعنى العبد والثانى بمعنى السيد لكونه من الاضداد قوله كما سيصرح بقوله الآتى فربما يغفل
غفول عن قولنا آه قوله كقولنا كل انسان بعض الحيوان هذا مثال للغير المتعارف من المحصورات الاربعة
وانه لم ينتج فى بعض ما لكنه ينتج فى هذه المادة كما لا يخفى وانما يطرد الغير المتعارف فى الانتاج اذا كان مركبا
من الشخصيات او من الطبيعيات على ما سيصرح به الش فى آخر الرسالة فعلى هذا لا يرد انه اذا قيل فى المثال المذكور
فى المتن هكذا الانسان مساو للبشر وكل بشر حيوان فلا تصح النتيجة الحاصلة منه قطعا بالبداهة فى قولنا الانسان
ليس بمساو للحيوان لانا نقول عدم الصحة انما ظهر من كون الكبرى المذكور من المحصورات اذ لو كان هذه
الكبرى من الطبيعيات لما يكون الصغرى فى هذا القياس كذلك فتصح النتيجة الحاصلة مثلا اذا قلت
فى تلك الكبرى والبشر حيوان ناطق فتكون النتيجة الانسان مساو للحيوان الناطق فلا كلام فى صحة
هذه النتيجة اذ المعرف يكون مساويا للتعريف وكذلك ايضا تصح النتيجة اذا كان الصغرى
والكبرى كلتاهما معا من الشخصيات كما اذا قيل فى هذا المثال هكذا هذا المقدار مساو لذلك المقدار

وذلك المقدار ذراعان ينتج هذا المقدار مساو للذراعين ولا شك في صحة تلك النتيجة
قوله كان بعكس ما ذكره في التعريف اي بان يكون متعلق موضوع الكبرى محمولا في الصغرى كقولك
كل انسان حيوان وبعض الحيوان جسم ينتج كل انسان بعض الجسم فهذه النتيجة ايضا صحيحة وان لم تصح
النتيجة في ذلك القياس اذا قلت في كبريه هكذا او بعض الحيوان فرس لانك قد عرفت ان الاطراد
في صحة النتيجة انما هو في غير المركب من المحصورات على ان هذه الصورة للغير المتعارف انما كانت صورة
افراد الغير المتعارف التي ليس وقوعها كثيرا في كلامهم قوله منشأ هذا القول والمأمور بهذا فهو
التعريف السابق لغير متعارف الاول بان يقال ان هذا التعريف صادق على مساواة الاول مع انه
ليس بقياس اصلا واما تسميته بالقياس فمبني على التشبيه في الصورة فح يكون التعريف غير مانع عن اغيار
المعرف فيكون فاسدا قوله كما قالوا انما اسند هذا التعريف الى الغير لعدم الصحة فيه بحسب الظاهر وهو
كونه تعريفا لجميع القياس المساواة لان هذا التعريف لا يصح كونه تعريفا لجميعه بل انما يصلح لبعضه وهو
مساواة الشكل الاول فلذا اعتذروا عنه بانه تعريف المساواة بالنظر الى افراده المشهورة وهي
مساواة الشكل الاول قوله باعتبار الفرد المعتبر فيه المساواة اي مادة المساواة اذ اكثر من
افراد المساواة يكون المحمول لفظ المساوي وان جاز بلفظ آخر كلفظ المباين والاعم والاخص
والنصف والربع وغير ذلك واما عدم الانتاج في بعضها فلعدم صحة المقدمة الاجنبية ثم اعلم ان لفظ
المساواة مصدر من باب المفاعلة وليس بجمع على وزن المباحث قوله اي ناشئ عن الغفلة اشار بهذا
القول الى ان الاسناد ههنا مجازي لقصد المبالغة كقولهم رجل عدل اذ المعقول على هذا التقدير مصدر
من باب جلس يجلس فيكون المعنى الغفلة وتلك الغفلة انما تكون منشأ لهذا القول سواء كان القول بمعنى
المصدر او المفعول لا صفة له حقيقة بل تكون صفة لقائله الا ان هذا القائل قد بلغ في الغفلة الى مرتبة
من الكثرة فكأنه كل ناشئ منه من الاقوال غفلة لكونه في الدرجة القصوى من الغفلة وقد اخرج بمثل هذا
التركيب عن تعريف الاسناد المجازي بعض من علماء المعاني كما حققه التفتازاني قوله او بفتحها
اي معقول فيه يعني بطريق الحذف والايصال فعلى هذا يكون الاسناد فيه حقيقيا وانما يكون التجوز في الظرف
ثم اقول لو قال اي غافل فيه قائله لكان التفسير على الوجه الاشهر اذ مجيء ذلك الوزن بمعنى المفعول نادر وبمعنى
الفاعل كثير بل لا يحصى عدده كشكور وصبور وغيور وغير ذلك فتأمل جدا قوله بل اشترط بخلاف ذلك
والا لكان اعم ولا وجود للعام الا في ضمن الخاص فيجب دخوله في التعريف البتة وبهذا القيد مراده ههنا
البتة وان لم يصرحوه اذ الدخول يقتضي كونه قياسا والحال انه ليس بقياس اصلا ثم اقول وايضا يمكن

يمكن ان يكون عدم تعرضهم لذلك القيد في التعريف منشأ لهذا القول كما كان ما قاله الشارح منشأ له الا ان
ظاهر جواب الشارح في الآتي لم يساعده كما ستقف فافهم قوله اي بصير انما قال بصير ولم يقل كان للاشارة
الى ان الصورة ح تكون منقلبة من حقيقة القياس الى حقيقة اخرى لما عرفته من ان القياس المساواة
ليس بقياس حقيقة فيكون حقيقة اخرى قوله والمراد بالاجنبية ان لا تكون لازمة له يعني ان تعريف المقدمة الاجنبية
هو ان لا تكون تلك الاجنبية لازمة للقياس المساواة بطريق ان تكون نتيجة له او صغرى له او كبرى له بصورتها
فقط لا بمادتها اذ لا يضر كون مادتها احدى المذكورات الثلث كما كانت كذلك في جميع المساواة واما ما
يتوهم فهو يكون تعريفا له بالمباين فقوله لانها قضية علة للنفي وتقريرها بحل صنعها هكذا المقدمة الاجنبية
يعتبر فيها الشيء المعتبر في القياس المساواة لان الاجنبية يعتبر فيها موضوعها اذ الجزء معتبر في الكل وموضوعها
محمول نتيجة القياس ينتج فالاجنبية يعتبر فيها محمول نتيجة القياس المساواة وكل محمول نتيجة القياس
المساواة شيء معتبر في القياس المساواة والا لما كانت النتيجة نتيجة له فينتج الاجنبية يعتبر فيها شيء معتبر
في القياس المساواة فح يكون التعريف بما يتوهم تعريفا لها بالمباين فالتعريف الصحيح انما هو تعريف
الشارح فقوله ومحمولها محمول المط لا مدخل له في الاستدلال المذكور وانما ذكر للتبعية بالموضوع فتفطن
قوله كذلك قرروا يعني اثبتوا تلك الدعوى واتفقوا على ذلك الاثبات ولما جعل المص هذه الدعوى
صغرى دليل الفرق ههنا فقد التزم صحة ذلك الاثبات فيكون المص داخلا في عداد العلماء المتفقين
على ذلك الاثبات فح يرد عليه هذه الشبهة كما يرد عليهم وتقرير دليل الفرق ههنا هكذا القياس المساواة
يجب في انتاجه تصور المقدمة الاجنبية والقياس الغير المتعارف لا يجب فيه التصور فينتج من الضرب الاول
للشكل الثاني القياس المساواة ليس بقياس غير متعارف فثبت الفرق بينهما بالتباين فهو المط واما
اثبات صغرى هذا الدليل على ما اثبتوه فالظاهر في تقريره هكذا لو لم يجب في انتاجه التصور لامكن انتاجه
بدون التصور لكنه لا يمكن الانتاج بدونه بل ينتج بتصور تلك الاجنبية فما اوردوا عليه من الشبهة ههنا يحتمل
ان يكون منعا او معارضة او نقضا بالجريان على تقدير تمته فقوله وانه اريد ان القياس المساواة
لا ينتج نتيجة اصلا فبطلانه ظاهر فظاهر هذا الكلام معارضة للرافعة المذكورة على هذا التقدير بان يكون
معارضة تقديرية في المقدمة وتصوير المعارضة هكذا انتم قد قلتم ان المساواة لا يمكن انتاجه
بدونه وان كان لكم دليل مثبت وان لنا دليلا يثبت خلافه وهو انه لو لم يمكن الانتاج لما صح نتيجة في كل
مواده لكنها صحيحة في كلها وايضا يمكن ان يكون هذا الكلام منعا لتلك الرافعة فح يكون التعبير بالبطلان
في مقام المنع للتنبيه ويؤيد ذلك قوله فيما سيأتي فهو مسلم ح واما قوله اذ لا يكفي ح فهو منع للرافعة

المذكورة على هذا التقدير لكن بملاحظة قيد فقط في تلك الرافعة بان يقال فيها لكن لا يمكن
الانتاج بدونه بل ينتج به فقط وتسوير المنع هكذا لا نم انه ينتج به فقط كيف ولا بد منها
في انتاجه من ضم قياس آخر واما قوله على انه لا فرق ح فنقض للدليل المذكور في اثبات الصغرى وتصوير
النقض هكذا ان هذا الدليل بعينه جار في القياس المركب من اقيسة متعددة سواء كان متعارفا او غير
متعارف والحال ان حكم المدعى متخلف والالمام ح وا بان القياس المساواة الى آخر ما قاله الش قوله
والكون من القياس عطف على الانتاج وضمير التثنية في عدمها راجع الى الانتاج والكون وهو معطوف
اما على القريب وعلى البعيد يعني ان القياس المساواة والقياس المركب من الاقيسة متحدان في
هذه الاوصاف وان اعتبر فيهما النتيجة التبعية فهما كونان من افراد القياس وينتجان لذاتهما والفرق
بينهما ترجيح بلا مرجح انتهى كلام الش ثم اقول نعم ان هذه الشبهة في غاية القوة وقد عجزت عن
ازالتها البرية من اهل البصيرة والروية الا انه لا يبعد ان يقال في الجواب انا نختار الشق الآخر
في الترديد المذكور فنقول ان المراد بالنتيجة الملحوظة في قولهم لا بد منها في القياس المساواة في انتاج
النتيجة المعتد بها سواء كان تلك النتيجة اصلية او تبعية وايضا انا لا نلاحظ قيد فقط فح لا يجري
الدليل المذكور في المركب السابق اذ هو ينتج النتيجة المعتد بها مطلقا سواء كان حالة البسط او التركيب
وفي الاول اعني في حالة البسيط ينتج النتيجة التبعية المعتد بها وفي الثاني اعني في حالة التركيب
ينتج النتيجة الاصلية المعتد بها فلذا كان داخلا في تعريف القياس واما القياس المساواة فلا
اعتداد بنتيجة التبعية اذ في تلك النتيجة يتوهم ان الحد الاوسط لم يسقط لاشتمالها على اللفظين
المذكورين في القياس اعني المحمولين فيأبى عنه الطبع السليم وانما الاعتبار للنتيجة الاصلية وتلك
الاصلية لا تحصل الا بواسطة الاجنبية فبهذا الاعتبار قد خرج من تعريف القياس بقيد ابانه تأمل
فيه تجد بانه قوله فتدبر اشارة الى ضعف دفع الايراد السالف بابقاء المنافاة بناء على الشبهة
التي تقف لانك قد عرفت ان كل مركب سواء كان من المساواة او المتعارف او غير المتعارف يجب
في انتاجه النتيجة الاصلية نحو المقدمة الاجنبية فح لا يصلح قول الص بخلاف الغير المتعارف اذا كان
المراد منه القياس المركب للغير المتعارف لما عرفته من انه مركب ايضا يتوقف في الانتاج على نحو الاجنبية
واما اذا كان المراد منه مطلق الغير المتعارف كما هو ظاهر السوق فح ننقل الكلام الى الصغرى السابقة
فنقول ان كان المراد من هذه الصغرى كل افراد المساواة فهي ممنوعة وان بعض الافراد وهو مركب
المساواة فهي مسلمة الا انه لا يتحد مورد السلب فلا يتكرر الاوسط مع انه شرط في الانتاج المطلوب

المطلوب ثم اقول لا مخلص عن هذا الاعتراض الا بما اسلفنا من ان المراد من اثبات الوجوب
ونفيه انما هو في نوعهما وفي انتاجهما النتيجة المعتد بها وقد فصلناه في السابق بما لا مزيد عليه
قوله بعض القاصرين يعني انهم قد كانوا من القاصرين لانك قد عرفت انهم عرفوا القياس
المساواة بالتعريف الذي نقح ولم يتعرضوا فيه بلزوم اتحاد المحمولين الآن المحققين اجمعوا على لزوم الاتحاد
وقيدوا التعريف الذي نقح بالاتحاد المذكور كبرهان الدين ومن تبعه كالجنيد الشارح قوله لان الشرط
المعتبر ههنا تعليل لتقدير المثل في نظم الكلام وانما كان المعتبر هذا الشرط لا الشرط المذكور بشخصه اذ لو كان
الشرط المذكور بعينه معتبرا ههنا لا يحتاج الى ذكر الشرط المذكور لاغناء المتقدم عنه اذ لما كان متعلق
محمول الصغرى محمولا في الكبرى لوجب اختلاف المحمولين البتة لضرورة مغايرة المتعلق للمتعلق بالكون الذي
حشوا مفسدا قوله فلا حاجة الى هذا القيد انما يصح هذا القول لو التزم ان كل قيد في التعريفات يكون قيدا
مخرجا ولا يقول به احد اذ يجوز ان يكون بعض القيود متمما وموضحا للماهية الا ان يقال في التصحيح ان هذا الايراد
ايراد على مذاق الص اذ هو جعل هذا القيد احترازا عن مساواة شكله كنظيره الذي نقح على ما هو المتعارف
هذا مفعول قوله كذا الكلام في نظرية من الجانبين يعني من جانب المعلل والسائل اعني المعترض والمعترض
في تعريف نظرية الآتيين قوله كقولنا الانسان مساو للناطق هذا امثال المركب من الطبيعيات
بكلتا مقدمتيه او صغرية فقط واما مثال المركب من المحصورات فكقولنا الانسان بعض الحيوان والحجر
ليس بحيوان ينتج الانسان ليس بعض الحجر قوله فيكون الاولية صفة القياس بان يكون له صفة بعد صفة
اخرى بان يكون المذكور صفة اولية للقياس المقدر في نظم الكلام فاذا الاولية تكون له صفة ثانوية
وايضا تكون الاولية باعتبار الذكر واما على الوجه الثاني فتكون باعتبار الرتبة قوله اي غير متعارف
الشكل الاول اقول ان مقتضى هذا القول كون الاولية صفة للمضاف اليه لا المضاف اذ الشكل لم
يجعل في هذا التقدير الا المضاف اليه لغير المتعارف اما يجعل الالف واللام فيه عوضا عن المضاف
اليه او بجعلها للعهد بناء على الاختلاف بين الفريقين من النحاة كما بين في محله فح يكون قوله بتقدير
المضاف اما سهوا او تسامحا من الناسخ فتأمل قوله وهو ان يكون موضوع الصغرى مخالفا لمحمول الكبرى
وذلك لان الاختلاف انما يشترط فيما يمكن فيه عدم الاختلاف اعني به الاتحاد سواء كان ما يمكن فيه
الاختلاف صورة المساواة او غيرها ولما لم يمكن الاتحاد فيما عدا موضوع الصغرى ومحمول الكبرى
في غير متعارف الشكل الثالث فتعين مشروطيتهما بالاختلاف وانت تعلم ان الشرط المذكور
سواء كان في الشكل الاول او الثاني ليس هذا الشرط بعينه اذ الشرط في الاول اختلاف المحمولين

اى محمول الصغرى ومحمول الكبرى والشرط فى الثانى اختلاف محمول الصغرى لموضوع الكبرى
فلا يكون الشرط المعتبر ههنا عين الشرط المذكور مطلقا فيجب ههنا تقدير المثل كما يجب فى الثانى وانما
قلنا ان الاتحاد لا يمكن فى الشكل الثالث فيما عداهما اذ لو اتحد الموضوعان فيه اى موضوع الصغرى
وموضوع الكبرى لزم اتحاد المتعلق بفتح اللام للمتعلق بالكسر وذلك بين الفساد ولو اتحد محمول الصغرى
لموضوع الكبرى لزم اتحاد محمول المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر لكون موضوع الكبرى متعلق موضوع
الصغرى فى هذا الشكل وذلك الاتحاد سيما فى المركب من الشخصيات او الطبيعيات غير ممكن الوقوع
ولو اتحد المحمولان اى محمول الصغرى ومحمول الكبرى لزم اتحاد محمول المتعلق بالفتح لمحمول المتعلق بالكسر
وذلك ايضا غير ممكن فى المركب منهما مع ان غير المتعارف كثيرا ما يتركب منهما وايضا يلزم ح
فى نتيجة اثبات الشئ لنفسه ان كانت موجبة وسلب الشئ عن نفسه ان كانت سالبة وهما من اللازمين
ايضا محالين فتعين ان لا اتحاد لا بخصوصه فيما عدا موضوع الصغرى ومحمول الكبرى فى الشكل الثالث
فلذا اشترط فى الثالث احتمال فيهما دون غيرهما من الاحتمالات الثلثة ههنا وقس عليه نظائره
الاخرى الا ان فيما قررناه ههنا من الدليل بحث فتأمل قوله كما فى الثانى والاول انما قدم الثانى
على الاول فى بيان المعروف لكون الثانى قريبا من الثالث لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما
معنى فلزيادة مشابهة الثالث للثانى فى وقوع الاختلاف بين الموضوع والمحمول وان كان الاختلاف
فى الثالث على عكس الاختلاف فى الثانى بخلاف الاول اذ الاختلاف فيه انما يكون بين المحمولين كما عرفت
قوله اقام لازم النتيجة مقامها يعنى ذكر المص فى موضع اصل النتيجة عكسها للتلازم الواقع بين
الاصل والعكس والقائل فى النتيجة بعض المساوى لج وذلك ظاهر من جهة المعنى لان ج
فى الكبرى قد وقع محمولا على ما كان متعلقا فى الصغرى اى ب فلما سقط ذلك المتعلق فى النتيجة
لتكرره فيوضع فيها ج موضع ذلك المتعلق فيكون اصل النتيجة هكذا بعض ج ا كما قاله الش
ثم اقول انما اقيم العكس ههنا ولكنه اقيما سيان مقام الاصل لسهو اخذ نتيجة بجزء المكرر وباخذ
الباقى من الاجزاء مبتدءا من اول القياس الى ان ينتهى المقدمات ثم لا يقال انه اذا قيل
فى مثال المص هكذا كل مساو لبشر ناطق وكل بشر حيوان لا يصح عكس نتيجة هذا القياس
وان صح اصلها اذ عكسها بعض الناطق مساو للحيوان فهذا العكس غير صحيح لان المساواة
لا توجد بين الناطق والحيوان فضلا ان يكون بين بعض الناطق وبين الحيوان لانا
نقول ان هذا الاشكال انما نشأ من اشتباه النتيجة المحصورة بالطبيعية لان المعنى

المعنى على المحصورة يكون هكذا بعض الناطق ذات له المساواة للحيوان كذات الماشى
او ذات المتنفس لان الماشى والمتنفس متساويان للحيوان ولا كلام فى صحة ذلك
المعنى للعكس كما لا يكون فى صحة معنى الاصل قطعا قوله ما مر من المسامحة اى من
اقامة لازم النتيجة مقام اصلها فتذكر قوله من العثرة يعنى لا من العثير على وزن جبل
اذ هو من الغبار فلا يلائم المقام اصلا قوله بمعنى الاطلاع احترز به عن العثرة التى كانت
بمعنى الذلة اذ هى ايضا لا تناسب المقام وبيان ذلك ان العثرة اذا استعملت بعلى تكون
بمعنى الاطلاع كما فى قوله تعالى وكذلك اعثرنا عليهم الآية واذا استعملت بغيرها تكون
بمعنى الذلة كذا فى مختار الصحاح قوله الاولى ان يقال اقول ان عدم المطابقة لما قرروه
فى النحو قدر مشترك بين القولين فلا فرق بينهما بالاولوية اذ المص لو قال كما قاله الشارح
لكان المعنى فى نقيض الشرط بمعونة المقام هكذا ان عثرنا على وقوع الثالث قليلا فقط
لا مطلقا اى قليلا كان او كثيرا ولا البقية بالجزاء على ذلك المعنى الاول وان وجدت
فى المعنى الثانى وهو ليس بمراد ههنا فلذا قلت لا مطلقا واما عدم البقية على الاول
فلان الاطلاع وقوع الثالث قليلا لا يكون البق بحكم الجزاء الذى هو الحكم بالاطلاع
على وقوع الرابع قليلا لاحتمال ان يكون قلته لبعده عن الطبع جدا كما يحتمل فيما قاله المص
جواز ان لا يكون عدم الاطلاع على وقوع الرابع اصلا وهو المعنى المتبادر البق بعدم ما هو
الاطلاع على وقوع الثالث اصلا لكون الرابع بعيدا عن الطبع ايضا فتعين ان القولين
متساويان فى عدم المطابقة لما قرروه والوجه الوجيه ههنا ان يقال ان المص قد اراد
من الاطلاع على وقوع الرابع قليلا مع كونه بعيدا عن الطبع كثرة السعى فى الطلب
بالتفحص فى كلام القوم بطريق ان تكون تلك الارادة من قبيل ذكر المسبب وارادة
السبب اذ الاطلاع على وقوع مثل ذلك انما يكون بسبب كثرة السعى المذكور فالمعنى
ح يكون هكذا ولكن لم نعثر على وقوع الثالث وان سعينا وافرطنا فيه وانت تعلم
انه لا شك فى مطابقة هذا المعنى لما قرروه فى النحو واما الداعى للتجوز ههنا فيحتمل
ان يكون الاحتراز عن التزكية باظهار وفرة السعى واحصاى كتب القوم وان
يكون قصد الاختصار فى افادة المعنيين اعنى عدم الاطلاع على الثالث مع الاطلاع
على الرابع متضمنا للتنبيه على مقصودية الاول فى الافادة بتقديمه على الثانى بخلاف

ما قاله الشارح اذ هو خال عن هذه الاعتبارات فيصير ما قاله الشارح الاولى ليس
باولى بل ما قاله المص هو الاولى ولعل المص لما قدمناه قال فى الحاشية فيه تأمل
من حيث العربية قوله كما كان القياس كذلك اى كما كان الاصل والقاعدة فى جميع
القياس الغير المتعارف كذلك اى ان يتركب كثير منه من الشخصيات او الطبيعيات
لا المحصورات ويحتمل ان يكون معنى هذا القول هكذا كما كان كل قياس متعارف
كذلك اى ان يتركب كثير منه بل كله من المحصورات لامنها فعلى الاول يكون قيدا
للنفى وعلى الثانى للمنفى قوله انتاجا كليا اى مطردا قوله لاينتج كليا اى اصلا سواء
كانت النتيجة كلية اوجزئية قوله ولذا لم يعتبروه اى لاجل عدم اطراد النتيجة فى بعض
ضروب الاشكال التى تتركب من المحصورات ولاجل عدم النتيجة اصلا فى البعض
الآخر لم يعتبروا القياس الغير المتعارف الذى يتركب من المحصورات الاربعة بل
انحصر اعتبارهم بما يتركب من الشخصيات او من الطبيعيات لاطراد النتيجة فى ذلك
على ما اسلفناه لك والتذكر عليك هذا آخر ما اردنا جمعه من قيودات
الاطراف فى عدة من الايام قد وفقنا الله الختم وحقق لنا بجليل حكمته
الفوز بهذا المرام والحمد لله على نعمه والصلوة على محمد وآله واصحابه ما لمع
البررة الكرام وفرغت فى اول جمعة ذى القعدة سنة اربع
وخمسين ومائتين والف عن الارقام وفقه الجزيتها
بفقرة اخرى تسمى الحاشية وتاريخها
بالاتمام وبكرم البارى
تمت الفرايح الشكرا
ايجازا
م